جامعة زيان عاشور - الجلفة -
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

معوقات التنمية السياسية في الدول الإفريقية

دراسة حالة الجزائر 2008 - 2016

مذكرة ضمن متطلبات
نيل شهادة الماستر تخصص تحليل سياسة خارجية

إعداد الطالبين:
- سالت محمد
- دحاني مسعود

السنة الجامعية: 2016 / 2017

جامعة زيان عاشور - الجلفة -
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

معوقات التنمية السياسية في الدول الإفريقية

دراسة حالة الجزائر 2008 - 2016

مذكرة ضمن متطلبات
نيل شهادة الماستر تخصص تحليل سياسة خارجية

إعداد الطالبين:
- سالت محمد
- دحاني مسعود

إشراف الأستاذ:
أ. معقافي أسامة

السنة الجامعية: 2016 / 2017

جامعة زيان عاشور - الجلفة -
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

معوقات التنمية السياسية في الدول الإفريقية

دراسة حالة الجزائر 2008 - 2016

مذكرة ضمن متطلبات
نيل شهادة الماستر تخصص تحليل سياسة خارجية

إعداد الطالبين:
- سالت محمد
- دحاني مسعود

إشراف الأستاذ:
أ. معقافي أسامة

لجنة المناقشة:

1- د. ..... رئيسا
2- د. ..... مقررا
3- د. ..... مناقشا

السنة الجامعية: 2016 / 2017

إن الشكر والعرفان أولا وأخيرا لله

الذي رزقنا من العلم ما لم نكن نعلم

فالحمد لله الذي أعطانا القوة المقدرة

ما مكننا من الوصول إلى هذا المستوى لإتمام هذا العمل المتواضع

وبعده سبحانه لا يسعنا إلا أن نتقدم بخالص الشكر للأستاذ المشرف

"أ. معقافي أسامة"

نسأل الله تعالى أن يزيده في علمه وفضله

ونتقدم بالشكر والاحترام لكل من دعمنا معنويا من قريب أو من بعيد

إهـــداء

إلى قرتي عيني أحق الناس بحسن صحبتي

اللذان قال الله فيهما سبحانه وتعالى:

" وَقُل رَّبِّ ارْحَمْهُمَا كَمَا رَبَّيَانِي صَغِيرًا "

* إلى الذي شقي وتعب من أجل تعليمي حفظه الله

"أبي الغالي"

* إلى منبع الحنان التي ضمني إلى صدرها وسهرت على راحتي حفظها الله

"أمي الغالية"

* إلى سندي في حياتي

"إخوتي وأخواتي"

أدامهم الله لي وحفظهم

* إلى كل الأهل والأحباب بدون استثناء

* إلى جميع زملائي وأصدقائي

أهدي هذا العمل المتواضع

دحاني مسعود

إهـــداء

إلى من وهبني الحياة الغاليين:

أمي رحمها الله وأسكنها فسيح جناته

وأبي حفظه الله وأطال في عمره

وأخص بالذكر

الزوجة الغالية

وابني فلذة كبدي

إلى كل من

الأهل والأقارب

إلى كل من جمعني بهم منبر العلم

وإلى كل من ساعدني ولو بحرف واحد

إليكم جميعا أهدي هذا العمل

سالت محمد

الفهرس

الفهرس

العنوان	الصفحة
شكر وعرفان الإهداء	
مقدمة عامة	أ،ب،ج،د
الفصل الأول: إطار مفاهيمي ونظري حول التنمية السياسية	
تمهيد	06
المبحث الأول: التنمية السياسية مفهومها ومداخلها ونظرياتها	07
المطلب الأول: مفهوم التنمية السياسية	07
المطلب الثاني: المداخل النظرية لدراسة التنمية السياسة	09
الفرع الأول :المدخل القانوني	09
الفرع الثاني: المدخل البنائي الوظيفي	11
المطلب الثالث: نظريات التنمية السياسية	13
الفرع الأول: نظرية التحديث	14
الفرع الثاني: نظرية التبعية	17
الفرع الثالث: نظرية التنمية السياسية فيما بعد الحداثة	20
المبحث الثاني: التنمية السياسية آلياتها وأسسها الفكرية والمؤسساتية	24
المطلب الأول: آليات التنمية السياسية	24
الفرع الأول: التنشئة السياسية	24
الفرع الثاني: الاتصال السياسي	29
الفرع الثالث: الأحزاب السياسية	30
المطلب الثاني: البنى الفكرية والمؤسساتية للتنمية السياسية	32
الفرع الأول: الايدولوجيا السياسية	33
الفرع الثاني: بناء المؤسسات	36
المبحث الثالث: أهداف التنمية السياسية	42
المطلب الأول :المشاركة السياسية	42
الفرع الأول: مفهوم المشاركة السياسية	42
الفرع الثاني: مستويات ومظاهر المشاركة السياسية	43
الفرع الثالث: أزمة المشاركة السياسية	46
المطلب الثاني :التكامل السياسي	48
الفرع الأول: مفهوم التكامل	48
الفرع الثاني: أزمة التكامل أسبابها ومظاهرها	50
أولا- أسباب أزمة التكامل	50
ثانيا- مظاهر أزمة التكامل	52
خلاصة الفصل الأول	54

الفصل الثاني: التنمية السياسية في الجزائر واقع وتحديات	
تمهيد	57
المبحث الأول: المعوقات والتحديات السياسية	59
المطلب الأول: أزمة الشرعية	59
المطلب الثاني: أزمة المشاركة السياسية	61
المطلب الثالث: غياب مؤسسات المجتمع المدني	62
المطلب الرابع: غياب الاستقرار السياسي	65
المبحث الثاني: المعوقات الاجتماعية والثقافية	66
المطلب الأول: أزمة الهوية	67
المطلب الثاني: مشكلة العدالة التوزيعية	68
المطلب الثالث: غياب التناغم والانسجام بين برامج التنمية وحاجات المجتمع الأساسية	69
المطلب الرابع: المعوقات الاقتصادية	70
المطلب الخامس: استراتيجيات تفعيل التنمية السياسية في الجزائر	72
خلاصة الفصل الثاني	76
الفصل الثالث: الاستقرار السياسي في الجزائر وانعكاساته على التنمية السياسية	
تمهيد	78
المبحث الأول : الأزمة السياسية في الجزائر	79
المطلب الأول: جذور الأزمة السياسية في الجزائر	79
أولا- أسباب الأزمة السياسية في الجزائر	80
ثانيا: النظام السياسي وعلاقاته بالأزمة السياسية	80
ثالثا: توقيف المسار الانتخابي	83
المطلب الثاني: أشكال الأزمة السياسية في الجزائر	86
أولا- الأزمة الرسمية	86
ثانيا- الأزمة الغير رسمية	88
المبحث الثاني: آليات حل الأزمة السياسية في الجزائر	90
المطلب الأول: الوفاق الوطني	90
أولا- ظروف التحضير لندوة الوفاق الوطني	90
ثانيا- مضمون آلية الوفاق الوطني	91
ثالثا- تقييم مدى نجاعة آلية الوفاق الوطني في استرجاع الأمن	93
المطلب الثاني: الوئام المدني	94
أولا- ظروف إقرار آلية الوئام المدني	95
ثانيا- مضمون قانون الوئام المدني	96
ثالثا- تقييم قانون الوئام المدني	97

المبحث الثالث: واقع التنمية السياسية في الجزائر	**99**
المطلب الأول: السياسة الخارجية ودورها في تجسيد المتغيّر الأمني	**101**
المطلب الثاني: المتغيرات الإقليمية والدولية وانعكاساتها على السياسة الجزائرية	**104**
أولا– التيار المؤيّد للمبدأ	**105**
ثانيا- التيار المعارض للمبدأ	**107**
المبحث الرابع: آفاق ومستقبل التنمية السياسية في الجزائر	**109**
المطلب الأول: توسيع نطاق السياسة العامة نحو الداخل	**109**
المطلب الثاني: التوجه نحو السياسة الأمنية في ظل التهديدات الحدودية	**111**
خلاصة الفصل الثالث	**113**
خاتمة عامة	**115**
قائمة المصادر والمراجع	

مقدمـــة

مقدمة عامة:

تعتبر قضية التنمية السياسية من أهم القضايا التي شغلت الباحثين في مجالات السياسة داخل بلدان العالم بصفة عامة، والعالم العربي بصفة خاصة وذلك أن الحديث عن التنمية بمعناها الواسع صار محور الخطابات والشعارات التي يرفعها صنّاع القرار بمختلف مراكزهم داخل تلك الدول، كما يؤكدون على أهمية التنمية السياسية كأساس لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

كما أن اغلب الأنظمة السياسية المعاصرة تسعى إلى تعزيز علاقاتها مع شعوبها بهدف تحقيق الاستقرار السياسي، الذي يعتبر أهم الأولويات لأي نظام سياسي، والذي أضحى متطلبا ضروريا لتحقيق التنمية السياسية، حيث عرفت الجزائر بعد الاستقلال حركة إعادة بناء واسعة وتجربة تنموية ناشئة، إلى أنها شهدت العديد من الأزمات في كل مرحلة من مراحل البناء، سواء ما تعلق بالتحديات السياسية أو التحديات الثقافية والاجتماعية أو التحديات الاقتصادية أو كل هذه المشكلات مجتمعة فانعكست سلبا على تحقيق التنمية في الجزائر وعليه فإننا سنحاول في هذه الدراسة تحليل الواقع السياسي للجزائر انطلاقا من المستوى القاعدي المحلي، على اعتبار أن تنمية الكل لا تتم إلا من خلال تنمية مختلف أجزائه.

وعلى هذا الأساس لابد من الوقوف على أهم الجهود المبذولة لمراجعة الأزمات السياسية، والتي اعتبرناها كمؤشرات ايجابية لإحداث التنمية السياسية مع إبراز العقبات التي تواجه مجتمعنا، آملين في ذلك إيجاد سبل علاجها بغرض تفسير الظواهر السياسية التي تحكم واقع التنمية السياسية في الجزائر.

أ- أهمية اختيار الموضوع:

يكتسح موضوع التنمية السياسية بصورة عامة والاستقرار السياسي بصورة خاصة أهمية بالغة في حقل الدراسات السياسية، انطلاقا مع العلاقة التعاملية التي تربطهما.

وتظهر أهمية موضوع الاستقرار السياسي والتنمية السياسية في الجزائر من خلال حاجة النظام السياسي الجزائري إلى الاستقرار السياسي بعد عشرية كاملة من العنف من جهة، وحاجته إلى التنمية السياسية من جهة أخرى لتعزيز شرعية مؤسساته التي افتقر إليها خلال فترة الأزمات السياسية، وسعيه إلى استقطاب أعداد كبيرة من المواطنين لتحقيق المشاركة السياسية الفعالة والتي تضم كافة أطياف المجتمع.

ب- أسباب اختيار الموضوع:

هناك أسباب موضوعية وأخرى ذاتية:

- الأسباب الموضوعية:

حداثة الدراسات والمواضيع التي تناولت الاستقرار السياسي والتنمية السياسية في الجزائر، خاصة بعد الأزمة السياسية والاقتصادية التي عرفتها الجزائر.

- الأسباب الذاتية:

- الرغبة في الاهتمام بقضايا الاستقرار السياسي والتنمية السياسية.
- الرغبة في دراسة الاستقرار السياسي وتأثيره على التنمية السياسية في الجزائر.
- وكذلك تبادل العلاقة بين الاستقرار السياسي والتنمية السياسية في الجزائر.

ج- إشكالية الدراسة:

سنحاول في موضوعنا هذا دراسة تأثير الاستقرار السياسي على التنمية السياسية في الجزائر من جهة، وإبراز الآليات التي انتهجها النظام السياسي

الجزائري في محاولة تحقيق الاستقرار السياسي، وهذا ما يقودنا إلى طرح الإشكالية الآتية:

- ما مدى تأثير الاستقرار السياسي على التنمية السياسية في الجزائر؟

أو بصورة أفضل: كيف أثرت العوامل السياسية على عجلة التنمية السياسية في الجزائر؟

وتندرج ضمن هذه الإشكالية التساؤلات التالية:

- ما هي التنمية السياسية؟

- ما هي الانعكاسات اللازمة للسياسة في الجزائر؟

- ما هي الإستراتيجية التي انتهجتها النظام السياسي الجزائري في تحقيق الاستقرار السياسي؟

د- فرضيات الدراسة:

يمكن اختيار الإشكالية السابقة من خلال الفرضيات التالية:

- كلما كان الاستقرار السياسي كانت التنمية السياسية، وكلما كان هناك عدم استقرار سياسي كان هناك تخلف سياسي.

- ساهم قانون الوئام المدني والمصالحة الوطنية في تحقيق استقرار سياسي هام في الجزائر.

هـ - مناهج البحث:

- المنهج الوصفي: اعتمدنا عليه في الفصل الأول، وتضمن الإطار النظري للدراسة ومن ظاهرة التنمية السياسية.

- المنهج التاريخي: اعتمدنا عليه لرصد تطور الأزمة السياسية في الجزائر وتحديد أبرز محطاتها التاريخية.

- الاقتراب القانوني والمؤسسي: تم الاستعانة به لأنه يساعدنا في فهم النصوص والتشريعات القانونية التي ضعها المشرع الجزائري، مثل قانون الوئام المدني والمصلحة الوطنية.

و- حدود الدراسة:

* الإطار المكاني: تم التركيز على التنمية السياسية في الجزائر.

* الإطار الزماني: حددنا الفترة الزمنية من 2008 إلى 2016.

ز- تقسيم الدراسة:

تم تقسيم موضوعنا إلى ثلاث فصول:

* الفصل الأول: تناولنا فيه الإطار النظري للتنمية السياسية من خلال ثلاث مباحث: المبحث الأول "مفهوم التنمية السياسية ونظريتها"، المبحث الثاني "مؤسسات وآليات التنمية السياسية"، والمبحث الثالث "أهداف التنمية السياسية"

* الفصل الثاني: وهنا تم التركيز على التنمية السياسية في الجزائر واقع وتحديات، من خلال مبحثين: المبحث الأول "التحديات السياسية"، والمبحث الثاني "التحديات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية".

* الفصل الثالث: تطرقنا فيه إلى الاستقرار السياسي في الجزائر وانعكاساته على التنمية السياسية من خلال أربع مباحث: المبحث الأول "الأزمة السياسية في الجزائر"، والمبحث الثاني "آليات حل الأزمة السياسية في الجزائر" التأثير على التنمية السياسية في الجزائر"، أما المبحث الثالث "واقع التنمية السياسية في الجزائر"، والمبحث الرابع والأخير "آفاق ومستقبل التنمية السياسية في الجزائر".

الفصل الأول:
إطار مفاهيمي ونظري
حول التنمية السياسية

تمهيد:

من الوجهة التاريخية نستطيع إرجاع الاهتمام بقضية التنمية السياسية إلى الستينات من القرن العشرين، رغم أن البوادر الحقيقية ظهرت مع انتهاء الحرب العالمية الثانية وأوائل الخمسينات، أي مع ظهور المدرسة السلوكية، والتي أعطت الكثير من اهتمامها لمفهوم الظواهر السياسية باستعمال مناهج علمية، والمزاوجة بين ما هو نظري وبين ما هو ميداني تجريبي.

كما لم تقتصر جهود البحث النظري والتطبيقي في مجال التنمية السياسية على الباحثين والمتخصصين فقط، بل وحتى عن طريق رجال الدولة وصناع القرار، بحيث كان لهم دور ملموس في هذا المجال.

المبحث الأول: التنمية السياسية مفهومها ومداخلها ونظرياتها

بوجود بلدان متقدمة تسعى من أجل الهيمنة ونشر نموذجها الاقتصادي والاجتماعي والإيديولوجي والحضاري بوجه عام، وبلدان متخلفة تبحث عن نفسها وعن السبل والإمكانيات اللازمة لتحقيق تقدمها، بدأ اهتمام علماء الاقتصاد والسياسة بتطور العالم الثالث وظهرت الدراسات والأبحاث والنظريات عن التنمية الاقتصادية، خاصة وأنه كان قد ظهر تفاوت كبير بين الجهود المبذولة من قبل البلدان النامية في ميدان التنمية الاقتصادية من جهة وفي المجال السياسي من جهة أخرى، وعلى غرار التنمية الاقتصادية ظهر مفهوم "التنمية السياسية" وصارت أبحاث التنمية السياسية ونظرياتها حقلا من حقول علم السياسة.

المطلب الأول: مفهوم التنمية السياسية

وقد أطلق العلماء عدة تعريفات على مفهوم التنمية السياسية من هذه التعريفات نذكر:

* تعريف جابرييل ألموند Gabriel Almond [1] الذي يعرف التنمية السياسية على أنها التمايز والتخصص المتزايد للأبنية السياسية، والعلمنة المتزايدة للثقافة السياسية. وعملية التمايز أو التخصص هنا مرتبطة بالوظائف التي تقوم بها الأبنية السياسية، والعمليات والتفاعلات داخل الأنظمة الفرعية للنظام السياسي إذ إن التمايز والتخصص، يعني تنوع الأدوار وإيجاد أبنية بوظائف وأدوار محددة والعلمانية تشير إلى الرشادة والواقعية في السلوك، وطرح الأساليب التقليدية جانبا مع إتباع الأسس العلمية في اتخاذ القرار، ويرى ألموند أن التمييز بين النظم التقليدية والحديثة يجري على أساس أسلوب أداء الوظائف السياسية المختلفة إذ يتميز الأسلوب الحديث بالتحديد والعمومية مقابل الانتشار

[1] جابرييل ألموند: **السياسية المقارنة، دراسات في النظم السياسية العالمية**، ترجمة: علي احمد غاني، القاهرة، دار الطباعة القومية، 1980، ص 107.

والخصوصية للتقليدي . وهذه الخصائص هي التي تميز تطور الأنظمة السياسية الغربية، التي تعد نموذجا للتطور والتنمية لبقية البلدان .

* أما صامويل هنتنجتون Samuel Huntington فيرى أن التنمية السياسية تتحقق عندما تتوفر ثلاثة عوامل هي :[1]

- ترشيد السلطة: أي أن تجري ممارستها واستلامها وتداولها على أساس قانون أو دستور محدد الوظائف.

- التمايز والتخصص: تمايز وتنوع الوظائف السياسية وإيجاد أبنية متخصصة لها.

- المشاركة السياسية: زيادة نسبة المشاركة السياسية من قبل المواطنين، ومن خلال قنوات وآليات للمشاركة.

* وحسب دافيد باكنهام Baknham David التنمية السياسية "ترادف الديمقراطية والتحديث السياسي".[2]

* أما لوسيان باي L.bye فقد قدم عشر تعريفات للتنمية السياسية في كتابه "جوانب ومظاهر التنمية السياسية" نتناول منها بعض التعاريف مثل :

1. التنمية السياسية هي الشرط الضروري اللازم لتحقيق التنمية الاقتصادية.
2. التنمية السياسية هي تحقيق التغيير الحكومي .
3. التنمية السياسية بناء الدولة القومية .
4. التنمية السياسية هي تحقيق المشاركة
5. التنمية السياسية هي بناء الديمقراطية.

[1] غسان سعيد عيسى يوسف: **أثر ازدواجية السلطة على التنمية السياسية في السلطة الوطنية الفلسطينية بعد الانتخابات التشريعية الثانية**"، أطروحة ماجستير في التخطيط والتنمية السياسية، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، 2009، ص 28.

[2] خالد سليمان فايز محمود: **أثر حركة المقاومة الإسلامية "حماس" على التنمية السياسية في فلسطين (الضفة الغربية وقطاع غزة 1987 - 2004"**، رسالة ماجيستر غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، 2004، ص28.

* وقد عرف عبد الحليم الزيات AbdelHalim azayat التنمية السياسية: "بأنها عملية سيسو تاريخية متعددة الأبعاد والزوايا بغية تطوير أو استحداث نظام سياسي عصري، يستمد أصوله الفكرية ومرجعيته العقدية من نسق إيديولوجي تقدمي ملائم، تتسق مقولاته مع مقتضيات البنية الاجتماعية والمحددات الثقافية للمجتمع وتشكل في الوقت نفسه، منطلقا رئيسيا لفعاليات التعبئة الاجتماعية."[1]

المطلب الثاني: المداخل النظرية لدراسة التنمية السياسة

يقول الباحثين والعلماء أن اختيار المدخل الملائم لدراسة قضية ما يتوقف على أمرين أساسيين:

الأول :هو اتساق المدخل المختار مع طبيعة وموضوع القضية محل البحث .

والثاني :هو كفاءة هذا المدخل وقدرته على تحليل وتفسير هذه القضية، وتوجيه دراستها من الوجهتين النظرية والتطبيقية على حد سواء .

الفرع الأول :المدخل القانوني

بين السياسة والقانون علاقة وثيقة وقديمة تمتد من العصر الروماني وحتى الآن[2]، ومثلما خضع علم السياسة لمقولات وتصورات علماء القانون وتحليلات فقهائه خضعت دراسة التنمية السياسية عند نشأتها وعلى أيدي فقهاء القانون أيضا - لنفس هذه المقولات و التحليلات، ولم تتخلص من أسرها إلا في مرحلة متأخرة من نشأتها وتطورها - على أيدي الباحثين في السياسة المقارنة نتيجة تأثير الثورة السلوكية في العلوم السياسية، الذين اجتاحوا مجال البحث في البحث السياسي، وانعكست آثاره على مجموعة التعاريف المتعلقة بهذا المجال فضلا عن منهجيات وأدوات البحث التي يستند إليها.

[1] رياض حمدوش: **مفهوم التنمية السياسية وعلاقتها بالتنمية الاقتصادية** ، معهد الميثاق، بدون مكان نشر، 2009 ، ص11.

[2] حسن جلال العربي: **تطور الفكر السياسي**، دار المعارف، القاهرة، بدون تاريخ نشر، ص 25.

ويعتبر المدخل القانوني في دراسات التنمية السياسية من المداخل الكلاسيكية التي لم تعد تشغل اهتمام الباحثين في هذا المجال، وقل الاعتماد عليها في الدراسات المعاصرة المتعلقة بهذه القضية[1]، لذلك فلن نتوقف طويلا أمام هذا المدخل ولن نتعرض له في سياق هذا الحديث إلا بقدر ما يفيد البحث الحالي وتقتضيه الإحاطة بمضمون ومحاور اهتمام فقهاء القانون بقضية التنمية وجوهر التنمية السياسية في رأي فقهاء القانون يشمل بشكل أساسي قيام الدولة القانونية تلك التي تخضع الهيآت الحاكمة فيها و السياسية خاصة للقانون، كما يخضع فيها الحاكم والمحكوم لقواعد قانونية معروفة مسبقا وبالتالي تتحد مراكزهم القانونية على نحو واضح.[2]

وهذا يتطلب قيام الدولة على أساس الدستور - أو وثيقة قانونية - يحدد سلطاتها العامة ومؤسساتها، ويقرر دور وحدود وصلاحيات كل منها وعلاقتها ببعضها البعض، ويعيَن في الوقت نفسه حقوق ووجبات الأفراد والجماعات وما يرتبط بكل ذلك من ضوابط نظامية تكفل حقيق العدالة والمساواة بين الجميع وتنزل العقاب بكل من يخرج عليها، فضلا عن إرساء الأسس والقواعد المنظمة لحركة المجتمع السياسي والكفيلة بإستتباب الأمن، وإقرار النظام، وتحقيق الاستقرار الاجتماعي والسياسي في ربوع المجتمع بوجه عام.[3]

كما يعتبر وجود الدستور بالنسبة للدولة القانونية ضمانة أساسية لخضوع جهاز الدولة لسلطان القانون، ويتأتى ذلك من أن الدستور هو الذي يقيم السلطة في الدولة ، ويؤسس وجودها القانوني، ويحدد قواعد ممارستها ووسائل وشروط استخدامها كما يحيط نشاطها بسياج من الضوابط الملزمة، لا تستطيع الحيد عنها أو اختراق حدودها ، وبذلك تصبح سلطات الدولة مقيدة وغير مطلقة، كما يتعين على كل من يباشر هذه السلطات أن يلتزم بالدستور والقانون، وأن يحترم

[1] السيد عبد الحليم الزيات: **التنمية السياسية ''الأبعاد المعرفية والمنهجية''** ، ص 152.
[2] المرجع نفسه، ص 155.
[3] محمد كامل ليلة: **النظم السياسية ''الدولة والحكومة''**، دار الفكر العربي، القاهرة، 1971، ص 552.

وضعه الدستوري، وإلا فقد صفته القانونية وشرعية احتلاله موقعه، وفقد السلطات التي يباشرها حجيتها وشرعيتها .

كما أن الدستور هو الذي يحدد السلطات في الدولة، ويعين اختصاص كل منها فإنه ينبغي على كل سلطة أن تحترم مسئولياتها ولا تتعدى اختصاصاتها وهنا تبدو أهمية الفصل بين السلطات - عضويا وشكليا - وضرورة تخصيص جهاز مستقل لكل وظيفة من وظائف الدولة، فيكون هناك جهاز خاص للتشريع وآخر للتنفيذ وثالث للقضاء، ومتى تحقق ذلك أصبح لكل جهاز اختصاص محدد، لا يمكنها الخروج عليه دون الاعتداء على اختصاصات الأجهزة، ومن البديهي أن الفصل بين السلطات يحول دون هذا الاعتداء، لأن كلا منها سيكون في مواجهة الأخرى، وبتالي سيوقف أي عدوان يتعرض له من جانبها.[1]

وهذا معناه أن المدخل القانوني يقر بأن التنمية السياسية تتحقق بقيام دولة القانون، فهو بهذا لا يشير إلى نظام سياسي واقعي يمكن السير عليه، كما يؤكد هذا المدخل على ضرورة خضوع الدولة للقانون أي ضرورة الالتزام الحرفي بالقوانين ورفض كل محاولة لتغييرها، ومعنى هذا كله أن المدخل القانوني فيه دعوة صريحة إلى الجمود والمحافظة، ويمثل في حد ذاته أداة لتكريس التخلف واستبعاد كل محاولة من شأنها تغيير الواقع الاجتماعي أو تطوير النظام السياسي، وهذا أدى إلى قصور القانون في كثير من الأحيان على تحقيق التنمية السياسية ومنه لا يمكن الاعتماد عليه كمدخل وحيد لدراسة التنمية السياسية.[2]

الفرع الثاني: المدخل البنائي الوظيفي

من أهم من طور هذا المدخل تالكوت بارسوز Talkot.b وديفيد إستيون D.eston وجبرائيل ألموند Gabrial almond حيث أضافوا الكثير على التحليلات البنائية الوظيفية من أبعاد ومفاهيم جديدة، حيث وفرت إمكانيات واسعة لدراسة النظام السياسي.

[1] السيد عبد الحليم الزيات، المرجع السابق، ص ص 152 - 153.
[2] المرجع نفسه، ص 162.

ويرجع شيوع هذا الاتجاه في الدراسات السياسية بوجوه خاص إلى عدة اعتبارات، تتمثل من ناحية في عزوف معظم الباحثين عن الاعتماد على التحليلات القانونية للنظام السياسي والذي يتمسك بحرفية القوانين والجوانب النظامية الشكلية من ناحية، وميل بعض الباحثين إلى مناهضة التحليلات الماركسية، وازدادت شدة المناهضة من قبل الباحثين لهذا الاتجاه خاصة بعد فشل النموذج الاشتراكي في أعظم دولة تبنت هذا النظام، وهو الاتحاد السوفيتي فضلا عن اتجاه معظم الدراسات الاجتماعية والسياسية المعاصرة إلى الأخذ بمفهوم النسق أو النظام، كما عبرت عنه نظرية النظم وروادها الأوائل توماس كوهن Tomas Kohen وستيفن بيير Stiven Beer، وكذلك بروز الحاجة إلى إطار جديد للتحليل العلمي، يتسم بالواقعية ويبتعد عن التجريد ويهتم بالدارسات السياسية، ويستوعب في ثناياه كافة النظم السياسية التقليدية والنامية التي لا تدخل في نطاق نظم العالم الغربي الحديث أو المعاصر.[1]

ومفاد هذا التحليل أن النظام السياسي هو جزء من النظام الاجتماعي ككل، وأنه ينقسم بدوره إلى أجزاء أو أنساق، كل جزء له دور ونشاط ووظيفة خاصة به، وبالتالي فهو نظام من التفاعلات تتجسد في هيئة وحدات بنائية تؤدي كل منها أدوار أو أنشطة معينة، فإنها أي هذه الوحدات لا توجد بمعزل عن بعضه أو لا تمارس أدوارها دون ارتباط أو تأثير متبادل بينها، فإن ظهور الأحزاب أو تطور وسائل الاتصال الجماهيري و المشاركة السياسية، أو اتساع قاعدة الديمقراطية مثلا سيؤدي عادة إلى تغيير أسلوب أداء كافة بنى النظام ويؤثر في قدرة النظام على التعامل مع بيئته الداخلية و الخارجية.

إذن تنطلق التحليلات البنائية الوظيفية لقضية التنمية السياسية من افتراض أساسي مؤداه: أن النظام السياسي النامي أي المتطور هو ذلك النظام الذي يتمتع بكافة الخصائص السياسية المميزة للمجتمع الصناعي الحديث. وتتمثل هذه الخصائص في توافر المقومات البنائية والمتطلبات الوظيفية التي

[1] السيد عبد الحليم الزيات ، المرجع السابق، ص ص 189 - 191.

تمكن النظام السياسي من التفاعل والتكيف مع معطيات وتحديات البيئة المحلية والخارجية من ناحية وجود أنماط معينة من العمليات والمؤسسات والقيم الأساسية المتطورة. فضلا عن تنمية قدر وكفاءة وفعالية الأداء الوظيفية للنظام السياسي نفسه.[1]

وعليه فإن جوهر التنمية السياسية في التحليل البنائي الوظيفي يتمثل في قدرة النظام السياسي على الاستجابة والتكيف مع بيئته الداخلية وعلى نحو أقل مع بيئته الخارجية، وكذلك باستعمال النظام لقدراته سواء الاستخراجية أو التوزيعية أو الرمزية أو التنظيمية أو الاستجابية مع بيئته، والتعامل مع المداخلات التي تدخل إليه من طرف بقية الأنساق الاجتماعية الأخرى بشكل عقلاني، يضمن تحقيق المساواة والعدالة واتساع نطاق الديمقراطية في المجتمع.

وعلى أي حال فإن المدخل البنائي الوظيفي - على الرغم مما يشوبه من نقائص وسلبيات. وما يرد عليه من تحفظات وانتقادات - لا يزال محل تقدير واحترام بين جمهور الباحثين ولا يمكن التقليل من شأنه أو إنكار ما ينطوي عليه من قدرات وإمكانات تحليلية فائقة.[2]

المطلب الثالث: نظريات التنمية السياسية

شكلت هذه النظريات الإطار الفكري لعدد من المناهج والأساليب والاتجاهات الدراسية الفرعية في تحليل مسائل التنمية السياسية ودراستها، ومنه سنعرض لأهم الأسس والمنطلقات التي تقوم عليها النظريات الرئيسية التي شكلت أساس التنظير في هذا المجال.

[1] السيد عبد الحليم الزيات ، المرجع السابق، ص ص 200 - 202.
[2] المرجع نفسه، ص 210.

الفرع الأول: نظرية التحديث

الإطار الفكري العام لهذه النظرة يقوم على تقسيم المجتمعات إلى مجتمعات تقليدية وهي المجتمعات المتخلفة، ومجتمعات حديثة هي البلدان المتطورة، والإيمان بتصور خطي مستقيم وحتمي للتطور التاريخي يسير بالمجتمعات من التقليد إلى الحداثة ، إلى جانب هذا السياق النظري العام تتميز نظرية التحديث بسمتين هما العمومية والشمولية ، لأن التحديث مفهوم شامل يتناول التنمية السياسية في حركية واحدة شاملة للمجتمع بأسره من دون التركيز على المجتمع السياسي وحده ، والسمة الأخرى أن نظرية التحديث تركز على العوامل الخارجية من حيث أنها على قول أصحابها تقوم بدور كبير في نقل المجتمعات المعنية من التقليدية إلى الحداثة، وتحقيق التنمية السياسية نتيجة لذلك.[1]

وفي عرض هذه النظرية شدد أشهر القائلين بها وهو دافيد أبتر D.Apter على التفريق بين التنمية والتحديث، فالتنمية تقتضي أن عملية التصنيع يتبعها وينجم عنها تغير في مبادئ التدريج الاجتماعي وفي توزيع المراكز والأدوار الاجتماعية، تختلف فيما بينها من حيث مبادئ التدريج الاجتماعي وفي توزيع المراكز والأدوار الاجتماعية السائدة في كل منها إلى أن تبلغ الطور الأخير، طور الحداثة المتميز بسمات المجتمع الغربي الحديث يكون فيه بفعل عوامل متعددة على رأسها الحراك الاجتماعي انتماء الأفراد غير معتمد فقط على العلاقة بوسائل الإنتاج، بل تحدده أيضا الإقامة وأساليب الترفيه والتسلية والقيم المادية الاستهلاكية والمعنوية الأخلاقية، وبصفة عامة سلسلة من المصالح مرتبطة بالمراكز الاجتماعية تؤدي إلى تشكيل مجموعات مصلحية متخصصة.

[1] صالح بالحاج: **التنمية السياسية "نظرة في المفاهيم والنظريات"**، الملتقى الوطني: التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر واقع وتحديات، قسم العلوم السياسية، جامعة الشلف، من 16 -17 ديسمبر 2008، ص 5.

عندئذ يتجه الوعي الطبقي نحو الزوال ويسود نظام وظيفي أو مهني تكون فيه النخب مجتمعة بمركز وظيفي متخصص، تحدده الكفاءات والتعليم والتربية ونوعية التكوين والقيم المرتبطة بكل هذا، وهي كلها من خصائص الحداثة.[1]

أما التحديث السياسي فهو عند أنصار المذهب التنموي "نقل الأدوار المهنية والتقنية والإدارة... والمؤسسات كالمدارس والمستشفيات والشركات مثلا إلى مجتمعات غير صناعية، ومقتضى التحديث في هذه النظرة أنه تحت تأثير مجتمع صناعي تظهر أدوار اجتماعية في مجتمع غير صناعي، هذه الأدوار أنتجها المجتمع الصناعي واستوردتها المجتمعات السائرة في طريق التحديث في هذه الأخيرة تقوم الأدوار والمؤسسات المستوردة بدور تجديدي ريادي إستراتيجي، وتكهن أهميتها الإستراتيجية في أنها آتية من عالم خارجي متطور (الدول الغربية) ولأن المجتمع غير المتطور بحاجة إليها لتحقيق تنميته.

في عملية التنمية هنا انتقال تدريجي، وأدوار المجتمع الحديث ومؤسساته تأتي بعد سلسلة من الأطوار، أما في عملية التحديث فهناك "حرق المراحل" حيث تصير هذه الأدوار مهيمنة ومتقدمة على تطور قوى الإنتاج وعلى التنمية المادية للمجتمع، ومع ذلك فهي بنظر القائلين بها مفيدة وضرورية لأنها حاملة للتجديد والانتقال الحداثة.

انطلاقا من هذا التصور رأى دافيد أبتر في الاستعمار "قوة تحديثية" ونموذجا صار التحديث بواسطته كونيا.[2]

وقد تعرضت نظرية التحديث لانتقادات عديدة خاصة فيما يتعلق بتصورها الخطي لعملية التحديث وفهمها التقني (القاصر) لهذه العملية، حيث وجه صامويل هانتجتون الفكر الذي ساد داخل نظرية التحديث والخاصة بالتصور الخطيي لعملية التحديث وركز في هذا النقد على الدور المحدود

[1] صالح بالحاج ، المرجع السابق، ص 5.
[2] صالح بالحاج ، المرجع السابق ، ص 6.

للقضايا التي صاغها الرواد الأوائل خاصة إزاء الاضطراب الذي ظهر خلال عملية التحديث، وفي مقابل الفهم المعياري للاستقرار السياسي وعدم الالتفات إلى جوانب الصراع.[1]

كما يعاب عليها لأنها انطلقت في تحليلها من المجتمع الغربي وتاريخه معتبرة أنه يشكل نموذجا مثاليا للتنمية، وباستخدام مفاهيم ومناهج الدراسة الغربية التي قد لا تنطبق على واقع العالم الثالث وظروفه، وهذا يعبر عن تجاهل الخصوصية واختلاف ظروف وأوضاع هذه الدول عن الدول الغربية كما يعبر عن تجاهل دور الاستعمار في إنتاج التخلف في العالم الثالث.

هناك مأخذ أساسي أيضا على دراسات التنمية السياسية من حيث ارتباطها بالسياسة الخارجية للولايات المتحدة، وبالصراع الأيديولوجي مع المعسكر الاشتراكي، فقد تطلعت الولايات المتحدة لاحتواء الدول حديثة الاستقلال وإبعادها عن المعسكر الآخر، وعملت هذه الدراسات على نشر القيم والمثل الرأسمالية لضمان نشر نموذج المؤسسات السياسية الغربية، واقتصاد السوق، وعندما لم تستطع الدول حديثة الاستقلال بناء نموذج رأسمالي يحقق التنمية والتطور والاستقرار، لجأت بعض نظريات التنمية السياسية إلى التركيز والاهتمام باستقرار النظام القائم، وتحسين وضع النخب الحاكمة، وإصلاح مؤسسات النظام لتجنب احتمالات السخط وعدم الرضا عن سياساتها الفاشلة ولتجنب نشوب الثورات على هذه الأنظم، كما أن كل المساعدات الغربية المالية والتقنية والتي كانت مشروطة، لم تؤد إلى تنمية هذه البلدان بل أدت إلى دعم مركز وقوة وتسلط النخب الحاكمة، والتي لم تستطع حل المشاكل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية لبلدانها.[2]

[1] ريتشارد هيجوت: **نظرية التنمية السياسية**، ترجمة حمدي عبد الرحمن ومحمد عبد الحميد، المركز العلمي للدراسات السياسية، الأردن، 2001، ص ص 47 - 48.
[2] ريتشارد هيجوت ، المرجع السابق ، ص 32.

رغم كل هذه الانتقادات إلا أن نظرية التحديث وما نتج عنها من مقاربات للتنمية السياسية تتضمن بعدا معرفيا مهما، يمكن الاستفادة منه والأخذ به بعيدا عن المقاصد الأيديولوجية، إذ إن إقامة مؤسسات ديمقراطية ونظام حكم ديمقراطي يتمتع بالشرعية والقبول، ومبني على القانون والمساواة، وقادر على القيام بعمله وتحقيق أهداف المجتمع هي مسألة لا اختلاف فيها بصورة عامة لكن من المهم أن تكون صيغ وأشكال المنظم السياسية وطرق عملها، ومضمون وأشكال الحياة الديمقراطية منبثقة من ظروف وخصائص وواقع كل مجتمع، إذ لا يوجد نموذج واحد ملائم لكل المجتمعات، يأخذ بالحسبان تباين تاريخ تلك المجتمعات وخصائصها.[1]

الفرع الثاني: نظرية التبعية

برز مفهوم التبعية في عقد الستينات من القرن الماضي، و التبعية هي عبارة عن استكمال للفكر الماركسي وهو مفهوم محوري ومركزي في التبعية التي قامت عليه وسميت به، ونشأت هذه ال في أمريكا اللاتينية وانتشرت فيما بعد إلى كل من آسيا وإفريقيا، ومن من منظري هذه ال نذكر: راوول بريبيش Raul Prebish، وبيير جاليت Pierre Jalet سمير أمين Samir Amin.

وقد حاولت هذه المدرسة تفسير الواقع المتخلف الذي تعاني منه معظم بلدان العالم، وخاصة في أمريكا اللاتينية، وقد جاءت مدرسة التبعية ردا على كل النظريات الغربية التي اهتمت بمسألة تخلف البلدان النامية وزعمت بأن سبب تخلف هذه البلدان يكمن في داخلها وبالتالي فإن استئصال هذا السبب يفترض تطوير علاقاتها الخارجية مع البلدان المتقدمة وطبعا بصورة العلاقة بين التابع والمتبوع، وبالنتيجة فقد ركزت مدوية التبعية على العامل الخارجي كعامل أساسي في تخلف بلدان القارات الثلاث، وأفادت بأن العلاقات القائمة بين هذه البلدان والبلدان الغربية المتقدمة هي في الوقت نفسه سر تخلف البلدان

[1] المرجع نفسه، ص 44.

الأولى وتطور البلدان الثانية ، وهذه هي الأطروحة الأساسية لمدرسة التبعية التي يعبر عنها رموز هذه المدرسة من أمثال:

- آندي فرنك Andi Frank بقوله: "العملية التاريخية التي ولدت التخلف في مكان ما هي نفسها التي ولدت التطور في مكان آخر"؛

- و أوسفالد زونكل Osfald Zonkal عندما يقول: "التأخر هو جزء لا يتجزأ من الصيرورة التاريخية للبلدان الغربية"؛

- وسمير أمين Samir Amin بتأكيده على أن: "تاريخ التطور الرأسمالي ليس فقط التطور الذي أحدثة، وإنما هو كذلك التدمير الوحشي الذي بني عليه" ...

وعلى هذا النحو فقد عبر مفهوم التبعية عن سبب أو عامل رئيسي من عوامل التخلف، كانت قد تجاهلته كليا النظريات السابقة الأمر الذي أكسب نظرية التبعية رواجا كبيرا طيلة ثلاث عقود من تاريخ نشوئها، ومع تطور الأحداث التاريخية وتراكم تجارب الأمم والشعوب في التنمية وتخطي التخلف تبين لأصحاب المنهج الجدلي وأنصاره في مختلف مناطق العالم عجز مفهوم المختزل للتبعية عن تقديم تفسير علمي شامل ومتكامل لواقع التخلف القائم في معظم بلدان العالم، يساعد على صياغة مشروع تغيير تاريخي نوعي يكفل تنمية هذه البلدان وتقدمها الاقتصادي والسياسي والثقافي.

ويمكن إيجاز أهم افتراضات مدوية (نظرية) التبعية في النقاط التالية:

1- يؤكد أتباع نظرت التبعية أن التخلف والتقدم وجهان لعملة واحدة بدأت مع نشأة النظام الرأسمالي، ويقول فرانك في ذلك أن التخلف لم يكن حالة متأصلة في اقتصاديات دول العالم الثالث قبل إخضاعه للنفوذ والسيطرة الأوروبية، بل إن التخلف نشأ في نفس اللحظة التاريخية التي ظهر فيها التقدم في مراكز العالم الرأسمالي، فتخلف العالم الثالث ما هو إلا نتاج مباشر للتنمية في المركز الرأسمالي.

2- يؤكد أنصار التبعية على استنزاف فائض الدول المتخلفة وتصديره إلى المراكز الرأسمالية، فقد شهد تاريخ العالم النهب الاستعماري الذي مارسته الدول الكبرى على الدول الصغرى.

3- يتفق أنصار التبعية على مقولة عدم التوازن بين العواصم المركزة والمحطات الهامشية والتي تقوم على افتراض مؤداه أن نشأة النظام الرأسمالي وتوسعه في العالم خلق الشروط الضرورية للتخلف في الأجزاء الأخرى من العالم الفقير.

4- يؤكد أنصار التبعية على علاقات تحالف المصالح بن القوى الرأسمالية المسيطرة من الخارج والقوى الداخلية المتحكمة في داخل دول العالم الثالث، بل إن إستراتيجية المركز تقوم على خلق فئات حاكمة تابعة أو خادمة تتوقف شرعيتها في الحكم على خدمة الاقتصاد الأم (العواصم) وتصبح هذه الفئات مدعمة للتبعية وميسرة للتغلغل الرأسمالي داخل هذه الدول، وسريعة بالاندماج الكامل في السوق الرأسمالي العالمي.[1]

وفى الثمانينيات من القرن الماضي وجهت لنظرية التبعية انتقادات كثيرة حيث رأى بعض النقاد أنها ذات نظرة أحادية في التركيز على العوامل الخارجية للتخلف والمبالغة في دورها وإهمال العوامل الداخلية الاجتماعية والثقافية، التي تساعد وتمكّن العوامل الخارجية من الاستمرار في إعادة إنتاج التبعية والتخلف، كما أن هناك نقدا للثنائيات التي طرحتها مثل المركز. الأطراف والتي لا تختلف عن ثنائيات نظرية التحديث، ويعتقد بعض منظري التبعية مثل البرازيليين "دوس سانتوس Dos Santos" و"سلسو فرتادو Celso Furtado" أن الهيئة الخارجية لا يمكن أن تتحقق إذا لم تجد سندا لها من الأطراف المحلية التي تستفيد من هذا الواقع، لذا فان إنهاء حالة التبعية يستدعي تغييرا في الأبنية الاجتماعية الداخلية مع الانتباه إلى أن ذلك سيؤدي إلى الدخول

[1] ماسي خشبة: **مصطلحات الفكر الحديث**، ج2، مكتبة الأسرة، القاهرة، 2006، ص ص 332 - 333.

في صراع مع النظام الرأسمالي المهيمن، كما أن جزءا من منظري التبعية يرون بأن إنهاء حالة التخلف والتبعية يحتاج إلى عمل ثوري جذري يؤدي إلى تغيير بنيوي راديكالي لضمان نجاح التنمية خارج إطار علاقة التبعية من خلال إنهاء حكم البرجوازية المحلية في الدول المتخلفة.[1]

ويرى "علي غربي Ali Gharbi" بأن نظرية التبعية لم تنجح في تقديم برنامج عملي للتخلص من حالة التبعية والتخلف، إضافة إلى أنها وقعت بنفس نواقص النظريات الأخرى بتقديم تعميمات واسعة وقانون عام تريد تطبيقه على كل المجتمعات في العالم الثالث، مع عدم مراعاة الفوارق بين هذه المجتمعات وخصوصياتها المتنوعة والمميزة، كما يوجه لها انتقاد في تركيز تحليلها على الجوانب الاقتصادية لعلاقات التبعية ومظاهر التخلف وعدم إعطاء العوامل غير الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الأهمية المطلوبة.

طرحت نظرية التبعية موضوعة التنمية المستقلة ، أو سياسات التصنيع وإحلال الواردات والتنمية المتمحورة حول الذات، إلا أن تلك الرؤى التنموية لم تؤد إلى تخلص دول العالم الثالث من حلقة التبعية، بل ازداد اعتما دها في أحيان كثيرة على الخارج في استيراد التكنولوجيا والمواد اللازمة للتصنيع، أو الاستعانة بالخبراء الأجانب.[2]

الفرع الثالث: نظرية التنمية السياسية فيما بعد الحداثة

منذ بداية التسعينيات والتاريخ الأوربي والعالم من ورائه يعيش تلك اللحظة التحولية الكبرى التي يطلق عليها التحول الحاد في التاريخ، الذي أصبحت فيه الدولة وحدة من وحدات التكامل السياسي في ظل نظام تتنافس وتتعايش فيه هياكل غير قومية وإقليمية ومحلية تحت حماية النظام الدولي

[1] غسان سعيد وعيسى يوسف، المرجع السابق، ص 51.
[2] المرجع نفسه ، ص 52.

الجديد الذي يعتبر تجاوز الدولة القومية ذات السيادة أحد أهم أسسه وأهدافه في ذات الوقت.[1]

كل هذا أدى إلى تحول في أطر التنمية السياسية من اعتماد الثقافة كمدخل للتغيير إلى اعتبار الاقتصاد كمدخل للتغيير، ومع تشكل النظام العالمي الجديد وبداية مرحلة العولمة كظاهرة جديدة تشكل نمط سياسي اقتصادي وثقافي للنموذج الغربي، الذي يتجاوز الحدود والسيادة والدول وتأثيراتها على المجتمعات الأخرى، فقد تأثرت نظرية التنمية بمكوناتها وموضوعاتها وقضاياها وآليات العمل التنموي عامة، حيث تم تبني مفاهيم ومضامين جديدة في الخطاب التنموي ارتباطا بالتغييرات السياسية والاقتصادية على الصعيد العالمي، مثل التنمية المستديمة التي تركز على تلبية حاجة الأجيال الحالية دون المس بفرص الأجيال القادمة على تحقيق احتياجاتها وتحقيق الحفاظ على البيئة، وعدم هدر المصادر واستنزافها، كما برزت حقول جديدة استحوذت على اهتمام العلوم السياسية مثل المجتمع المدني في مواجهة الدولة ودوره في التنمية وتحقيق الديمقراطية.

هذا إضافة إلى تزايد تأثير المؤسسات الدولية التي تقدم المعونات لدول العالم الثالث، وتأثير هذه المؤسسات وفلسفتها القائمة على اقتصاد السوق ودورها الرئيسي في تحقيق التنمية، وبرامج الإصلاح وإعادة الهيكلة لتوفير بيئة مواتية لجعل السوق أكثر فاعلية، حيث ترى هذه المؤسسات أن الاقتصاد يجب أن يكون من مهام القطاع الخاص وليس من مسؤوليات الدولة، حيث كانت دول العالم الثالث قد تبنت استراتيجيات التنمية المعتمدة على الدولة التي تقوم بالتخطيط والتنفيذ والسيطرة على الموارد وتخصيصها وتوزيعها، لكن حصل

[1] هورست أفهليد: **اقتصاد التنمية فيما بعد الحداثة**، في ريتشارد هيجوت: نظرية التنمية السياسية، المركز العلمي للدراسات السياسية، عمان، 2001، ص 180.

تغيّر على تلك السياسات، حيث أصبحت مهمة الدولة ميسر ومنظم للخدمات بدلا من تقديمها.[1]

وبصورة عامة صار التركيز على التنمية الاقتصادية كمحور ضروري لتحقيق التنمية بشكل عام، وأصبحت المتغيرات السياسية تابعة للمتغير الاقتصادي والإصلاح الهيكلي والخصخصة تشكل أساس التحول الديمقراطي والمشاركة والتعددية، كما أن مفهوم العالم الثالث قد تراجع وانتهى تقرسيا، حيث أصبح الحديث عن عالم واحد بعد انتشار نموذج ونمط الإنتاج الرأسمالي وتبنيه من دول العالم المختلفة.[2]

خلاصة القول أنه ومن خلال استعراضنا لنظريات التنمية السياسية نرى أنه هنالك تراجع في الاهتمام بموضوع التنمية السياسية كموضوع متخصص ومنفصل، وأصبع التوجه أكثر تركيزا على التنمية بمفهومها الشامل والأوسع بحيث يتم البحث في ترابط مختلف جوانب التنمية، مع التركيز على الجانب الاقتصادي واعتبار سياسة السوق والخصخصة والتنافس وعدم تدخل الدولة في النشاطات الاقتصادية من أساسيات التنمية، أما قضايا ومواضيع التنمية السياسية فصار يتم تناولها بصورة غير مباشرة من خلال مؤشرات المشاركة والديمقراطية وفصل السلطات وتخصصها، كمتغيرات في الحكم الصالح الذي يعتبر ضروري لخلق بيئة ملائمة لعمل السوق والنشاط الاستثماري الخاص.

ويعتبر إخراج الدولة من النشاط التنموي واقتصار دورها على الحماية والتنظيم والدعم، لتوفير الظروف المناسبة لعمل السوق من أساسيات سياسات الإصلاح الليبرالية الجديدة التي أصبحت تتبناها العديد من المؤسسات الدولية كما أن التوجه هو في زيادة دور مؤسسات المجتمع المدني والمجتمعات المحلية

[1] البنك الدولي: **تقرير عن التنمية في العالم "الدولة في عالم متغير**، 1997، ص 2.
[2] نصر محمد عارف: **نظرية التنمية فيما بعد الحداثة** في ريتشارد هيجوت، نظرية التنمية السياسية، ص ص 203 - 209.

في مشاركة الدولة في توفير الخدمات، أو تقديم المساعدات للمواطنين الذين لم تتح لهم الفرصة في الاستفادة من ثمرات السوق ولا من موارد الدولة.

إضافة إلى أن الدعوة إلى الديمقراطية والمشاركة السياسية تركز على آلية الانتخابات الدورية كحق من حقوق فردية وليست كحقوق مواطنة، وتتجه لإصلاح البنية السياسية والاقتصادية القائمة بصورة تدريجية، كما أن تبني قضايا الحكم الجيد والإصلاح المؤسساتي على صعيد الدولة والنظام السياسي تنطلق من مدى خدمتها لسياسات الخصخصة والانفتاح واقتصاد السوق والتنافس وليس من باب الاهتمام ببناء نظام سياسي فعال وكفؤ ويمتلك القدرة على تلبية المطالب المتنوعة والمتغيرة للمجتمع، كما أن الخيارات أمام البشر تصبح محدودة بل ومعدومة إذا لم تتوفر وسائل وموارد تلبية الحاجات الأساسية والضرورية للناس، وبالتالي لا يستطيعون زيادة قدرتهم وإمكانياتهم وفرصهم في التمتع بمستوى معيشة لائق، ولا بحياة صحية ومديدة ولا بمستوى معرفة وتعليم يمكنهم ويزيد من فرص انخراطهم ومشاركتهم في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.[1]

[1] البنك الدولي: **الحكم الجيد أجل التنمية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا**، 2003، ص ص 2 - 24، على الموقع الالكتروني:
siteresources.worldbank.org/intmane/publications/20261842/governoverviewarab

المبحث الثاني: التنمية السياسية آلياتها وأسسها الفكرية والمؤسساتية

هناك مجموعة من الآليات والميكانيزمات التي لابد من توفرها لضمان نجاح التنمية السياسية في مجتمع معين .

المطلب الأول: آليات التنمية السياسية

الفرع الأول: التنشئة السياسية

وجد مفهوم التنشئة السياسية اهتماما كبيرا من قبل العلماء خاصة منهم علماء السياسة والاجتماع، وله جذور ممتدة في التاريخ ترجع إلى العصور القديمة ولازالت إلى يومنا هذا، وعليه لاقى هذا الموضوع اهتماما بالغا خاصة من علماء الاجتماع والسياسة، وكان "هربرت هايمن" السباق إلى ريادة التطور الجديد في دراسة التنشئة السياسية، فمنذ صدور مؤلفه الشهير "التنشئة السياسية" أصبح هذا الموضوع يزخر بالعديد من البحوث والدراسات وللتنشئة السياسية عدة تعاريف نذكر منها:

* تعرفها "هايمان" الذي يرى بأنها "تعلم المرء المعايير الاجتماعية عن طريق مختلف مؤسسات المجتمع، بما يساعده على التفاعل معه".

* أما "لانجتون" فيقول: "أن التنشئة السياسية في أوسع معانيها إنما تشير إلى كيفية نقل الثقافة السياسية للمجتمع من جيل إلى جيل.

* أما "روي" فيعرفها على أنها: "تلك العملية التي تنتقل بواسطتها المعتقدات والمشاعر للأجيال المتعلقة بالثقافة السياسية إلى الأجيال المتعاقبة".[1]

وللتنشئة السياسية مصادر وهذه الأخيرة مستمرة طوال حياة الفرد حيث يوجد ثمة وحدات اجتماعية كثيرة ومتنوعة أو ما يطلق عليها وكالات أو مصادر التنشئة السياسية، ويتفق الباحثين في العلوم السياسية والاجتماعية على أن ثمة وكالات ومؤسسات كثيرة - سياسية وشبه سياسية وغير سياسية كذلك-

[1] صالح بالحاج، المرجع السابق، ص 13.

تسهم بدرجات متفاوتة في جدليات التنشئة السياسية للفرد وتأثيرها على أنماط سلوكه وتحديد مدركاته الاجتماعية والسياسية، ومن هذه المؤسسات أو الوكالات نذكر:

أولا: الأسرة

إذ تلعب دورا أساسيا في التنشئة السياسية للفرد حيث عن طريقها يتعلم الفرد أساليب المجتمع وثقافته مما يعينه على التفاعل مع الآخرين، والمشاركة ايجابيا في ديناميات الحياة الاجتماعية، ناهيك عما يمكن للأسرة أن تسهم به من أدوار في إعداد الفرد وتأهيله سياسيا لتقلد مركز سياسي معين كأن يعمل الوالدان إلى إقناع أبنائهم وحثهم على الانتساب إلى الحزب الذي يؤيدانه، أو دفعهم إلى ممارسة دور سياسي عام أو وظيفة إدارة محددة.[1]

أما "محمد علي محمد" فيقول في الواقع أن المنظمات التي تتم من خلالها عملية التنشئة تقارير تأثيرات متباينة، ففي السنوات المبكرة من حياة الفرد تلعب الأسرة دورا أساسيا.

كما تعتبر الأسرة منظمة غير سياسية لذلك يصف دور هذا النوع من المنظمات بأنه تنشئة كامنة، أما الاهتمام بالأسرة بوصفها إحدى محددات الثقافة فهو يرجع إلى الدور الهام الذي تلعبه الأسرة في تشكيل اتجاهات الأبناء وإكسابهم قيما أساسية تظل معهم طوال حياتهم، ثم إن المرء يتعرف على علاقات القوة ويكوّن تجاربه من معتل السلطة (الأب) في مواقف عديدة وبسيطة.[2]

[1] سماح قارح: **التغير الاجتماعي والتنشئة السياسية**، مجلة كلية الأدب والعلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة بسكرة، العدد الثاني والثالث، جانفي وجوان 2008، ص 5.

[2] مولود زايد الطيب: **مصادر التنشئة السياسية في تنمية التفكير الإيديولوجي لدى الأفراد**، منشورات جامعة السابع أفريل، ليبيا، 2003، ص 18.

ثانيا: جماعات النظراء

وهي لا تعدو أن تكون بناءا اجتماعيا غير رسمي يضم عددا من الأفراد يجمعهم تقارب السن، أو قرب محل الإقامة، أو تماثل الوضع الطبقي أو وحدة المكان الذي يرتادونه - كالمدرسة أو النادي أو محل العمل - حيث من المتفق عليه بين معظم الباحثين أن دور هذه الجماعات في عملية التنشئة السياسية مهم وكبير، ويعد مكملا أو متكاملا مع دور الأسرة في هذا المجال خاصة في فترة المراهقة وفي المراحل المتأخرة من النضج السياسي لفرد ويتمثل تأثير جماعة النظراء في التنشئة السياسية في عدد من الأدوار والوظائف الهامة، تحاول من خلالها تشكيل فكر أعضائها وسلوكهم ومواقفهم إزاء تطورات الحياة السياسية وظواهرها وتلك الأدوار يمكن الإشارة إليها باختصار:

1- تقوم الجماعات النظراء بوظيفة بنقل وتعزيز الثقافة السياسية السائدة.

2- تسهم هذه الجماعات في تحديد مدركات الفرد وتصوراته للأمور السياسية.

3- تعتبر جماعات النظراء إطارا مرجعيا لما يتبناه الفرد من الآراء وما يتخذه من مواقف.

4- تهيئ جماعات النظراء لأعضائها مجالا أرحب وأوسع للتكيف مع البيئة والثقافية التي يعيشون فيها؟ ويتضح هذا خاصة في الجماعات المعقدة، حيث يتضاءل دور الأسرة في عملية التنشئة لعجزها في تلقين أبنائها الخبرات المكثفة للتكيف مع المحيط الاجتماعي الجديد، ومن ثمة تزداد أهمية دور جماعات النظراء، إذ يتعلم الأفراد من خلالها أساليب التكيف مع الأوضاع والمتغيرة التي تعرض لهم أو تؤثر فيهم.[1]

[1] السيد عبد الحليم الزيات، المرجع السابق، ص ص 28 - 33.

ثالثا: وسائل الإعلام الجماهيرية

من المتعارف عليه بأن وسائل الاتصال والإعلام الجماهيرية قد أصبحت في العمر الحديث على درجة كبيرة من التقدم والفعالية وذلك بسب النهضة التكنولوجية التي سادت الدول الصناعية المتقدمة، وتعبآ لذلك فقد أصبحت الاتصالات بين مختلف المجتمعات أكثر يسرا وسهولة مما يجعلها أكثر مصادر التنشئة، مما جعل الحكومات خاصة في دول العالم الثالث تحاول السيطرة على تلك الوسائل لكي تضمن سير التوجه السياسي والأيديولوجي في الاتجاه الذي تريده وبما يحافظ على الإبقاء على النظام القائم والبناء الاجتماعي الحالي وتلعب وسائل الإعلام دورا لا يقل أهمية عن دور الأسرة أو المدرسة في عملية التنشئة السياسية والاجتماعية، حيث تستخدم تلك الوسائل لتأدية عدة مهام منها:

1- زيادة الشعور بالانتماء إلى أمة وإلى قومية، وبدون ذلك الشعور بالانتماء ما من دولة تستطيع أن تخترق حاجز التخلف الاقتصادي، وهكذا بفضل وسائل الإعلام يتوحد الشعب في الداخل ويقوى نفوذ الدولة القومي في الخارج وبفضل وسائل الإعلام أيضا تتشجع الجماهير فتساهم في التطوير القومي والإقلال من القلق الاجتماعي.

2- تعليم الجماهير مهارات جديدة ، وهناك روابط وعلاقات وثيقة في الدول النامية بين التعليم وما تنشر وسائل الإعلام.

3- غرس الرغبة في التغيير وزيادة آمال الجماهير حيث أن وسائل الإعلام تعتبر من الأدوات الرئيسية التي يمكن بواسطتها تعليم شعوب الدول النامية طرقا جديدة للتفكير والسلوك.

4- تشجيع الجماهير على المساهمة ونقل صوتها إلى القيادة السياسية لكي تحافظ على إحساس الجماهير بأهميتها أو إحساسها بالمساهمة.

رابعا: القيادة

هي القدرة على التأثير في السلوك البشري لتوجيه جماعة من الناس نحو هدف مشترك بطريقة تضمن بها طاعتهم وثقتهم واحترامهم وتعاونهم وبمعنى آخر فبدون القيادة لا تتمكن الجماعة من تعيين اتجاه سلوكها أو جهودها .

وفي إطار عمليات التنشئة السياسية يعد القائد مصدرا أساسيا من مصادر الخبر والمعلومات والمعارف التي تحتاجها جماعته وقت القيام بمهامها ووظائفها الحيوية، وغالبا ما يكون القائد مصدرا مهما من المصادر الأيديولوجية والفكرية والفلسفية التي تسير عليها الجماعة خاصة في دول العالم الثالث، فالقائد المبدع يصنع ويصوغ أيديولوجية الجماعة وفكرها الفلسفي الذي تسير على مداه، وهو الذي يمنح أعضائها الأفكار والمعتقدات والقيم التي ترسم أنماط سلوكهم وممارستهم الاجتماعية اليومية.[1]

وما نخلص إليه هنا أن التنشئة السياسية تهتم بشخصية الفرد وتطويرها وصياغتها وفق نموذج معياري مسبق لتعميق القيم والتوجهات السياسية الشائعة المستقرة في المجتمع، كما تسعى إلى تنمية مدركات الفرد وتعريف قدراته السياسية بحيث يستطيع التعبير عن ذاته من خلال سلوكيات ينتهجها في الحياة السياسية ، وبالتالي فهي شرطا أساسيا بالنسبة لمتطلبات التنمية بصفة عامة والتنمية السياسية بصفة خاصة حيث اعتمدت الدول المستقلة حديثا على التنشئة السياسية وذلك لإحلال نسق من القيم السياسية الحديثة محل منظومة القيم التقليدية تكون - غالبا من صنع المستعمر - والتي تعوق التنمية، إذن هي تمثل أولوية (التنشئة السياسية) بالنسبة للمجتمعات النامية والمجتمعات المستقلة حديثا لتحقق التتمة خاصة التنمية السياسية.[2]

[1] السيد عبد الحليم الزيات ، المرجع السابق، ص ص 33 - 34.
[2] رياض حمدوش، المرجع السابق، ص 13.

الفرع الثاني: الاتصال السياسي

يحتل مفهوم الاتصال السياسي مكانا بارزا في تراث العلم الاجتماعي ويشكل مبحثا دراسيا مهما في علم النفس، وعلم الاجتماع، وعلم التربية، وعلم السياسة، وعلم الإدارة.... وإن تفاوتت درجة اهتمام كل من هذه العلوم به وفقا لطبيعة كل منهج ومحور البحث فيه والدافع إلى دارسة الاتصال من خلاله.

ونتيجة لذلك تتعدد تعريفات الاتصال وتتباين مضامين هذه التعريفات ودلالتها من مجال إلى أخر، تبعا لتخصص صائغ التعريف وفهمه لعملية الاتصال ذاتها .

- فقاموس وبستر مثلا يعرف الاتصال السياسي بأنه "العملية التي يتم فيها تبادل المعاني بين الأفراد من خلال نسق متعارف عليه من الرموز كاللغة والإشارات والإيحاءات"

- أما "كولي" فيعرفه على أنه: "تلك العملية الآلية التي من خلالها تنشأ العلاقات الإنسانية وتنمو وتتطور الرموز العقلية، وذلك عن طريق وسائل نشر هذه الرموز عبر المكان واستمرارها عبر الزمان، ويشتمل ذلك تعبيرات الوجه والإيحاءات والإشارات ونغمات الصوت والكلمات والطباعة وخطوط السكك الحديدية والبرق والهاتف وما إلى ذلك من تدابير تعمل بسرعة وكفاءة على قهر بعدي الزمن والمكان.

- أما "جربنر" فيعرفه على أنه: "العملية التي يتفاعل بها المرسلون والمستقبلون للرسائل في سياقات اجتماعية معينة".[1]

وتقتضي عملية بناء الاتصال توافر مكونات بنائية محددة ترتبط ببعضها البعض وفق ترتيب معين، يحدد مسار الاتصال ووجهته، وتستلزم في الوقت ذاته تكامل هذه المكونات فيما بينها داخل السياق الاجتماعي كي يتسنى تحقيق التفاعل المنشود وإحداث التغييرات المرجوة والمنشودة من هذا التفاعل.

[1] السيد عبد الحليم الزيات، المرجع السابق، ص ص 63 - 66.

وعناصر العملية الاتصالية باختصار هي: المرسل، والرسالة، والوسيلة والمستقبل، والتغذية العكسية، أما وسائلة وآلياته فهي: اللغة، ووسائل الاتصال الحديثة المسموعة والعربية والمكتوبة.

ويساهم الاتصال السياسي في:

أ- دعم النظام السياسي وزيادة كفاءته وفعاليته بحيث يتيح للنظام إمكانية تدفق المعلومات منه إلى الجماهير كما يعمل على نقل اهتمامات الجماهير إلى النخبة وصانعي القرار وبالتالي إمكانية خلق مجتمع ونظام ديمقراطي قائم على الحوار.

ب- يساهم في اتصال الجماهير ببعضها البعض وبالتالي تكوين مواقف متقاربة حول محيطهم السياسي، ومنه إمكانية انتهاج سلوك موحد سواء أكان سلبي أو إيجابي اتجاه النظام السياسي حسب ديمقراطية وعدالة النظام أو فساده.[1]

نستخلص مما سبق بأن الاتصال السياسي من أهم آليات التنمية السياسية فهو يؤدي دورا هاما في عملية التنشئة السياسية والثقافية السياسية، مما يؤثر تأثيرا بالغا في ممارسة حرية الرأي والتعبير، ويتيح فرصة للنظام للتعريف ببرامجه وهذا ما يؤدي إلى إمكانية طرح بدائل.

الفرع الثالث: الأحزاب السياسية

الحزب هو الصيغة المعاصرة للتنظيم السياسي ، ومن ثم لا نعدم وجوده في معظم دول العالم باعتباره أحد البنى المحورية الأساسية التي تحتل موقعا فريدا ومميزا في سياق النسق السياسي للمجتمع، ويمارس من خلال هذا الموقع وظائف وأدوار عددية هامة بالنسبة للحياة السياسية بأسرها، وفي مختلف مراحل وعمليات التنمية القومية الشاملة أيضا.

[1] السيد عبد الحليم الزيات ، المرجع السابق، ص ص 69 - 112.

وقد أطلقت عدة تعريفات على الحزب السياسي فقد تعادت هذه التعريفات واختلفت في نقاط تركيزها، لذلك فقد طرح الباحثين عدة تعاريف للحزب السياسي منها:

- تعريف "لاسويل وكابلان" الذي يتضمن أن الحزب السياسي هو: "مجموعة من الأفراد تصوغ القضايا الشاملة وتقدم مرشحين في الانتخابات".

- وتعريف "سيجموند نيومان" الذي يري أن: "الحزب هو تنظيم للعناصر السياسية النشيطة في المجتمع يتنافس - سعيا إلى الحصول على التأييد الشعبي- مع جماعة أو جماعات أخرى تعتنق وجهات نظر مختلفة".[1]

ومنة فالأحزاب السياسية هي قوى مدنية وسياسية طوعية معينة منظمة تضم مجموعة من الأفراد يشتركون في أفكار وتصورات معينة تعمل على تعبئة الرأي العام للتأثير على السلطة وتلعب دور رقابي على السلطات الثلاث (تنفيذية، تشريعية، قضائية) تبرز في الانتخابات وتحاول طرح برامجها مع التركيز على تغيير أخطاء النظام السياسي كي تكون بديل له.[2]

وهناك أنواع من الأحزاب نذكر منها:

أ- الأحزاب الإيديولوجية أو أحزاب البرامج:

وهي الأحزاب التي تتسم بمبادئ أو إيديولوجيات وأفراد محددة ومميزة ويعد التمسك بها وما يترتب عنها من برامج أهم شروط عضوية الحزب، ومن أمثلة أحزاب البرامج الأحزاب الاشتراكية الديمقراطية والشيوعية، ولكن منذ منتصف القرن الماضي، بدأ كثير من الأحزاب غير الأيديولوجية يصدر برامج تعبر عن مواقف، فأصبح هناك أحزاب برامج أيديولوجية وأحزاب برامج سياسات عامة، وهذه الأخيرة هي الأحزاب السياسية البرجماتية.

ب- الأحزاب البرجماتية:

[1] أسامة الغزالي حرب: **الأحزاب السياسية في العالم الثالث**، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1987، ص 14.
[2] رياض حمدوش، المرجع السابق، ص 15.

يتسم هذا النوع من الأحزاب بوجود تنظيم حزبي له برامج يتصف بالمرونة مع متغيرات الواقع، بمعنى إمكانية تغيير هذا البرامج أو تغيير الخط العام للحزب وفقا لتطور الظروف.

ج- أحزاب الأشخاص:

هي من مسماها ترتبط بشخص أو زعيم، فالزعيم هو الذي ينشئ الحزب ويقوده ويحدد مسار ويغير هذا المسار، وهذا الانتماء للزعيم مرده لقدرته الكاريزمية أو الطابع القبلي أو الطبقي الذي يمثله الزعيم، وتظهر تلك الأحزاب في بعض بلدان الشرق الأوسط وأمركة اللاتينية.[1]

وتعتبر الأحزاب السياسية من أفضل الوسائل والآليات المتاحة في المجتمع لتحقيق التنمية السياسية، حيث أنها نتاج لعملية التنمية السياسية من ناحية وآلية وميكانيزم مؤثر فيها من ناحية أخرى، كذلك أن الأحزاب تساهم في تأكيد قيمة المساواة في المجتمع، كما يمكنها المشاركة في تحقيق التكامل الإقليمي للدولة، لأنها تستطيع التغلغل داخل مختلف الأقاليم من خلال تنميتها للوعي بالهوية الذاتية للإقليم عن طريق أسلوب إقناع وتقديم الخدمات، إلا أن دور الأحزاب الآن بدأ بالتراجع مع اختفاء عامل الإيديولوجية لصالح عامل المصالح، حيث أصبحت الأحزاب شريك من النظام السياسي في اللعبة السياسية خاصة في دول العالم الثالث (بما فيها الدول المغاربية).[2]

المطلب الثاني: البنى الفكرية والمؤسساتية للتنمية السياسية

تقوم التنمية السياسية على أسس فكرمة وبنائية واضحة، وهي دعامات كل عمل تنموي سياسي هدفه تغيير البناء السياسي للمجتمع من أجل تطوير أو استحداث نظام سياسي عصري أو ذو خصائص تقدمية بدرجة أو بأخرى...

[1] نبيل عبد الحفيظ ماجد: **العمل الحزبي ومشاركة المرأة الحاجة إلى التحديث والتفعيل**، ندوة الأحزاب واستنهاض ثقافة المشاركة السياسية للمرأة، صنعاء، 29 ديسمبر 2008، ص 7.
[2] السيد عبد الحليم الزيات، المرجع السابق، ص 139.

وفي ضوء هذا الفهم المحدد لعملية التنمية السياسية نعالج هنا البنى الفكرية والمؤسساتية للتنمية السياسية وهي كالآتي:

الفرع الأول: الايدولوجيا السياسية

وهي من المتغيرات الأساسية التي تساعد على بداية انطلاق أي عمل تنموي، حيث تدعم وتحرك البدايات الأولى للتنمية، كما تلعب في الوقت نفسه دورا حيويا وهاما في دعم المتغيرات الجديدة، حيث من الصعب رسم إستراتجية معينة للتنمية دون تطوير نسق إيديولوجي ملائم يحدد أبعاد هذه الإستراتجية وتسترشد به في توجيه وتعبئة وتحريك الإمكانات المادية والفكرة والبشرة اللازمة للتعجيل بتحقيق أهدافها، ومن ثم يحتل مفهوم الايدولوجيا مكانة خاصة في العلوم السياسية، ويمارس في الوقت نفسه تأثيرا ضخما ودورا حاكما بالنسبة للنظم السياسية وما تتبناه من سياسات داخلية وخارجية.[1]

وقد أطلقت على المصطلح الايدولوجيا عدة تعاريف نذكر منها:

التعريف الذي يقول بأن الإيديولوجية هي منظومة من الأفكار المرتبطة اجتماعيا بمجموعة مرتبطة اقتصادية أو سياسية أو اجتماعية أو عرقية أو غيرها، منظومة تعبر عن المصالح - بهذا المقدار أو ذاك - لهذه المجموعة على شكل نزعة مضادة للتاريخ، ومقاومة للتغيير، ومفككة للبنيات الكلية، إن الإيديولوجية تشكل التبلور النظري لشكل من أشكال الوعي الزائف.

في حين يعرف البعض الإيديولوجية كقناع أو تعارض مع العملية أو حتى كرؤية للكون، والقاسم المشترك بين هذه التعريفات أنها تطرح علاقة مركبة بين الواقع والإيديولوجية فهي تعكسه وتحاول تسويغه أيضا، والواقع ليس مجرد واقع مادي بل واقع اجتماعي نفسي روحي وهو واقع إلى جانب الآمال والتطلعات .[2]

[1] السيد عبد الحليم الزيات ، المرجع السابق، ص 19
[2] السيد عبد الحليم الزيات ، المرجع السابق، ص 20.

كذلك هناك من يعرف الأيديولوجية من عدة أوجه منها الوجه التكويني والوجه البنائي والوجه الوظيفي: حيث يعتبرونها من :

- **الزاوية التكوينية:** بأنها "مجمل النظريات والمذاهب والمفهومات التي تشكل البنية الفكرية لعصر معين أو لمرحلة تاريخية محددة".

- **الزاوية البنائية:** فيعتبرونها "نسقا من الأفكار يتضمن بعض الأحكام القيمية أو باعتبارها إطار من المعتقدات والتصورات - الواقعية والمعيارية - التي تهدف إلى تفسير الظاهر الاجتماعية المعقدة من خلال منظور يوجه ويبسط الخيارات السياسية - الاجتماعية التي تواجه الأفراد والجماعات .

- **الزاوية الوظيفية:** فيعتبرونها "مجموعة من الأفكار والقيم والرموز التي تعبر عن مصالح ورغبات الطبقة أو الجماعة التي تتطلع إلى السلطة، وتسعى إلى تغيير الواقع الاجتماعي والاقتصادي والسياسي بما يخدم مصالحها ".[1]

أما دول العالم الثالث فتطرح تصورات عديدة ومتباينة يغلب عليها الطابع الانتقائي أو التوفيقي أو البراغماتي، وتتفق وتختلف - على نحو أو آخر - مع كل من المفهوم الليبرالي والاشتراكي في كثير من الجوانب، فهي تجمع في مجال الاقتصاد بين الرأسمالية والاشتراكية وفي مجال السياسة بين الديمقراطية والصفوية، وتربط في آن واحد بين الفكر الأوربي - والغربي بعامة - وبين التقاليد الثقافية الوطنية لكل شعب أو أمة تحاول التعبير عن كل ذلك في صيغة فكرية واحدة مميزة وغير مألوفة تخصها وتفرقها عن غيرها من الأنساق الإيديولوجية المعروفة بشكل واضح وملموس .

وتتمثل هذه السمات المشتركة والمميزة للإيديولوجيات السائدة في العالم الثالث بوجه عام في رغبة زعماء هذه الدول في تجاوز مرحلة المساواة القانونية والسياسية إلى مرحلة تسود فيها المساواة الاقتصادية والاجتماعية وتذوب فيها الفوارق الطبقية بالوسائل السلمية، فضلا عن التمسك بالقيم الدينية

[1] المرجع نفسه، ص ص 19 - 20.

والروحية في مواجهة الفلسفات المادية الغربية.... إلى ذلك من السمات المشتركة الأخرى التي جعلت بعض الدارسين يعتبر مجموعة الآراء المشتركة والسائدة في هذه الدول نسقا إيديولوجيا مستقلا بذاته تقف جنبا إلى جنب مع بعض الأيديولوجيات المتقدمة.[1]

وتتصف الإيديولوجية بعدة صفات منها العقلانية والارتباط بقيم وأهداف معينة والتنوير، كما أنها تتصف بخدمة مصالح معينة، كذلك من صفاتها الحث على أسلوب معين للعمل، كذلك تتمين بالطوعية.[2]

وثمة وظائف وأدوار هامة تلعبها الإيديولوجية وتقوم بها ولا يمكن إغفالها، ويتمثل ذلك بوجه عام فيما تقوم به من نقل للتجربة الجماعية من ناحية وما تحققه من تكامل بين ما يصدر عن الفرد أو الجماعة من أفعال من ناحية أخرى، يضاف إلى ذلك ما تلعبه من دور في تطور وتنمية الوعي بوحدة وترابط مصالح الطبقة أو الجماعة التي تعبر عنها وما تغرسه أو تدعمه من قيم فكرية أو سياسية تحد مواقف هذه الجماعة أو تلك الطبقة وتوجه سلوكها، فضلا عما تحدده من أهداف وما تشير إليه من وسائل لتحقيق هذه الأهداف الأمور التي تؤكد في الإيديولوجية وأهميتها كنسق من الأفكار أو كأداة للعمل، وتكامل هذين الجانبين معا سواء داخل البناء الكلي للمجتمع. أو خلال عمليات التفاعل الاجتماعي أو الصراع السياسي، وتبرز في الوقت نفسه ما يعلق عليها من أهمية كبيرة بالنسبة لعملية التنمية بوجه عام والتنمية السياسية بوجه خاص بغض النظر عن مستوى التقدم العلمي أو التكنولوجي الذي حققه المجتمع.

رغم إقرار الكثيرين بأهمية الايدولوجيا واقترابها من الواقع إلا أن ثمة اعتراضات والتي تتمثل بوجه عام في الفكرة المستحدثة، التي أخذ علماء الاجتماع الغربيون يروجون لها منذ أواسط الخمسينيات تحت شعار تراجع الإيديولوجية أو نهايتها خاصة بعد نشر "دانيال بيل" كتابة نهاية الإيديولوجية

[1] السيد عبد الحليم الزيات ، المرجع السابق، ص ص 28 - 29.
[2] المرجع نفسه، ص 40.

سنة 1961 حيث هؤلاء يعتبرون أنه لا مكان للايدولوجيا في عصر التكنولوجيا وزاد هذا التوجه خاصة بعد سقوط الايدولوجيا الاشتراكية.[1]

لكن إذا سلمنا بأن الإيديولوجية قد انتهى عصرها وانقضى دورها، فإن المجال أصبح مفتوحا للتكنولوجيا وحدها فبما نفسر إذن ظهور اليسار الجديد في العالم الغربي؟ وبم نفسر أيضا تلك الحركات الاجتماعية التي ظهرت في مواجهة إيديولوجيات الغرب وسياساته في الخمسينيات والستينيات وبم نفسر الحرب الباردة؟ أيمكن للتكنولوجيا وحدها أن تفسر ذلك؟ أم أن هذه الأمور جميعا توجيها إيديولوجيا معينا يمكن أن يكون من مسبباتها .

لذلك يتفق معظم الباحثون في التنمية السياسية على أن نجاح المجتمع في مجابهة الصعوبات إنما يعتمد على توجيه وإدارة التنمية السياسية بأعلى مستوى من الكفاءة من خلال إطار فكرى وإيديولوجي واضح، ومن هنا كان التعويل على الإيديولوجية من أجل المساعدة في الإسراع بالتنمية.[2]

الفرع الثاني: بناء المؤسسات

يقصد بهذه العملية وصول النظام السياسي إلى مستوى معين من التكوين النظامي سواء فيما يتعلق بمؤسساته الرسمية أو الطوعية، ويقصد بالتكوين النظامي تلك العملية التي تهدف إلى تطوير أنماط مستقرة للتفاعل الاجتماعي وتركيز على قواعد رسمية، وقوانين وعادات جماعية وطقوس والتكوين النظامي يجعل من الممكن التنبؤ بالسلوك الاجتماعي، من خلال تحديد السلوك المتوق، والذي يعتبر شرعيا بالنظر إلى أدوار اجتماعية معينة... ويرتبط التكوين النظامي بنسق للجزاءات يحدد عقوبات معينة لكل سلوك يخرج على أسس هذا التكوين، كما يوفر التكوين النظامي أيضا نسقا من العلاقات

[1] تركي الحمد: **هل ماتت الايدولوجيا؟ هل يمكن أن تموت الايدولوجيا**، جريدة الشرق الأوسط، عدد 17 نوفمبر 2002، على الموقع الالكتروني التالي: 19/2010 le
http://www.aawsat.com/leader.asp?section=3&article=136439&issueno=8755

[2] السيد عبد الحليم الزيات: **التنمية السياسية البنية والأهداف**، الجزء الثاني، دار المعارف الجامعية، الإسكندرية، 2000، ص 44.

الاجتماعية المنظمة، وهو يوجد في كل المجتمعات ولكن ثمة دراجات مختلفة للتكوين النظامي للسلوك بالنسبة لمختلف جوانب الحياة الاجتماعية داخل المجتمع .[1]

إذن العملية السياسية لا تجري إلا من خلال منظمات وإجراءات سياسية وبقدر ما تصبح هذه المنظمات والإجراءات أنماطا من السلوك الدائم والمتواتر والمعترف به، تصير المؤسسات السياسية ثابتة وراسخة .

ويختلف التكوين النظامي للبناء السياسي من مجتمع لآخر من حيث مقوماته البنائية وقواعده التنظيمية، فالإجراءات التي تصلح للمجتمع الزراعي لا يمكن أن تطبق وتصلح للنظام الصناعي المعقد.

ومثلما تختلف المؤسسات والإجراءات السياسية من مجتمع إلى آخر هناك اختلاف أيضا في مدى ما تتمتع به من تأييد، وفي مستوى تكوينها النظامي أيضا فمثلا فيما يخص مستوى التكوين النظامي للمؤسسات والإجراءات السياسية يقول "هينتنجتون" <<في جامعة هارفرد مثلا تعد على درجة عالية من التنظيم بالنسبة للمدرسة الثانوية على الرغم من أن الاثنين يمثلان نوعا معينا من التنظيمات>>.

كذلك أعطى مثالا بالكونجرس الأمريكي في ما يخص الإجراءات ورسوخ المؤسسات وقال بأن الإجراءات تمر فيه بقدر من الثبات والوضوح والاستمرار.

وفضلا على هذا كله فان الاختلاف في معدلات التعبئة الاجتماعية وفي مستوى التكوين النظامي للمؤسسات والإجراءات السياسية إنما يكشف عن أنماط عديدة ومتباينة من المنظم السياسية، ويوضح كذلك مقدار تقدم أو تخلف هذه النظم، وفي هذا الصدد يميز "هينجنتون" بين أربعة أن أنماط من النظم السياسية، نظم سياسية حديثة متطورة على درجبة عالية من التعبئة والتكوين

[1] السيد عبد الحليم الزيات، التنمية السياسية "البنية والأهداف، المرجع السابق، ص ص 53 -54.

النظامي، نظم بدائية، نظم نامية تحويلية على مستوى عال نسبيا من التكوين النظامي ولكن على مستويات منخفضة من التعبئة والمشاركة، نظم فاسدة على مستوى عال من المشاركة ومستوى منخفض من التكوين والتعبئة، أما النظم البدائية فيقول أنها اندثرت تقريبا، أما المنظم الحديثة توجد بوجه خاص في الولايات المتحدة، وبريطانيا، والاتحاد السوفيتي سابقا.

وتتميز النظم في العالم الثالث بالفساد والانقلابات والتخلف، ولكن ليس بنفس الدرجة من التخلف والفساد السياسي، مثلا النظام الهندي أكثر تطورا من النظام الإكوادوري .

ويمكن القول بأن عملية التعبئة الاجتماعية والتحديث وغيرها من المتغيرات تواجه النظام السياسي بتحديات رئيسية تتطلب منه التعديل أو تغيير أوضاعه البنائية وإجراءاته حتى تتوافق مع المتغيرات الجديدة وإلا وقع في أزمة.[1]

ويرتبط مفهوم الأزمة بالعلاقة بين مدخلات النظام ومخرجاته، أي العلاقة بين عملية التعبئة الاجتماعية وما يترتب عليها من نتائج وأثار من ناحية وبين المقومات الفكرة والبنائية والعمليات الدينامية للنظام السياسي من ناحية أخرى، فحينما يتغير بناء المطالب أو المدخلات سواء كان ذلك نتيجة زيادة كمية المدخلات عما تستطيع مؤسسات النظام وقدراته واستيعابه، أم بسبب ظهور موقف جديد يتحدى التوازنات القائمة ويؤثر على القيم الأساسية ولا يمكن مواجهته أو التكيف معه بالأساليب التقليدية المتعارف عليها أو المعمول بها يكون ثمة احتمال كبير لظهور أزمة .

ونتيجة لذلك يصير النظام السياسي مطالبا إما بتطوير نسقه الإيديولوجي وتكوينه النظامي وقدراته وتغيير العلاقات القائمة بينها أو الدور النسبي لكل

[1] السيد عبد الحليم الزيات، التنمية السياسية "البنية والأهداف، المرجع السابق، ص ص 54 - 61.

منها، وإما إفساح المجال لنظام آخر بديل أكثر قدرة وكفاءة على مواجهة هذا التغيير .

وتشير معظم الكتابات التي تعرضت لهذه القضية إلى أنه في مراحل مختلفة من تطور النظام السياسي - سواء في المجتمعات المتقدمة بوجه عام أو في المجتمعات النامية بوجه خاص - يواجه النظام عادة مشاكل في مجملها تحديات لقدراته وفعاليته تهدد في الوقت نفسه وجوده واستمراريته.[1]

وقد صنف منظروا التنمية السياسية أزمات النظام السياسي إلى عدة أزمات وهي حسب "ألموند":

1- أزمة بناء الدولة: وهي تتعلق بعدم قدرة السلطة المركزية على التوحيد والسيرة وإخضاع هاتة فئات المجتمع لسلطتها.

2- أزمة بناء الأمة: وترتبط بالهوية وولاء الجماعة، حيث أن هناك ولاءات محلية اقوي من الولاء للأمة.

3- أزمة المشاركة: عدم وجود فرص للمشاركة وغياب آليات لمشاركة المواطنين في عمليات صنع القرارات في النظام السياسي.

4- أزمة التوزيع: عدم توزع القيم والسلع والخدمات بصورة عادلة وكافية من النظام السياسي إلى المواطنين.[2]

أما "لوسيان باي" فقد اعتبر أن أزمات النظام تتمثل في:

1. أزمة الهوية: وهى غاب المواطنة وتعدد الولاءات السياسية داخل المجتمع الواحد.

2- أزمة المشاركة: وهي أن ترتكز السلطة على السيطرة، وقوة الإكراه المادي، وتفتقر إلى القبول العام من المواطنين.

[1] السيد عبد الحليم الزيات، التنمية السياسية "البنية والأهداف، المرجع السابق، ص 62.
[2] غسان سعيد وعيسى يوسف، المرجع السابق، ص ص 30 - 31.

3- أزمة المشاركة: وهي غياب إمكانية مشاركة الجماهير في صنع القرار السياسي، وعدم المقدرة على مراقبة تنفيذ القرارات، وغياب الإعلام الحر.

4- أزمة التغلغل: وهي عدم التواجد الفعال للحكومة في كافة أرجاء الإقليم وعدم مقدرتها على السيطرة الفعالة على كافة أرجائه، وخضوع بعض جوانب الإقليم لسيطرة الجماعات الطائفية والعرقية والدينية وغيرها.

5- أزمة التوزيع: وهي عدم مقدرة الدولة على توزيع الموارد بين سائر الفئات في المجتمع سواء كانت الثروة أو التعليم أو الصحة أو الثقافة أو غيرها.

6- أزمة تنظيم السلطة: خضوع تداولها وممارستها وتقلدها لنظام قانوني دستوري مسبق يلزم الحاكم والمحكوم، ويكون الحاكم مجرد عامل عليها لصالح الدولة وليس مالكا لها.

7- أزمة الاستقرار: لا بد أن تكون المؤسسات السياسية منظمة تنظيما قانونيا وأن يكون لدى الدولة وضوح أيديولوجي تحدد فيه منطلقات النظام السياسي إذا أرادت أن تحقق الاستقرار السياسي، ولابد أيضا من فصل المؤسسة العسكرية عن النظام السياسي لتقوم بمهمة الحرب والحفاظ على أمن واستقرار الوطن، وليس اتخاذ القرارات السياسية، ويعتبر الاستقرار السياسي مطلبا أساسيا لنجاح جهود التنمية في أي بلد في العالم.

يتفق الكثيرون من الدارسين للظواهر السياسية أن الدولة القومية تعتبر الصورة المثلى للمجتمع السامي، ففيها يتجانس المواطنون ويتوحدون وطنيا ليشكلوا مجتمعا متمتعا بالاستقرار السامي، حيث أن الوضع في الإمبراطوريات القديمة كان يحكمه منطق القوة في إخضاع القوميات المختلفة لسلطة الإمبراطور وتبقى الإمبراطورية تتمتع بالاستقرار ما دام لديها القوة الكافية للسيطرة على القوميات المختلفة، أما في الدولة القومية فعنصر التجانس القائم على وحدة الأصل واللغة والثقافة والتاريخ والدين وغيرها، يؤدي إلى تكريس الوحدة الوطنية عن طريق القناعة، وهذا الوضع يحقق الاستقرار السياسي الذي

يعتبر عنصرا أساسيا لابد من توفره لتحقيق التنمية المستدامة بكافة أشكالها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.[1]

خلاصة القول هنا أنه ولتحقيق تنمية سياسية لابد من توفر آليات كما لابد من توفر أسس فكرية، والمتمثلة في الإيديولوجية وهي من المتغيرات الأساسية التي تساعد على بداية انطلاق أي عمل تنموي، كما تلعب في الوقت نفسه دورا هاما في دعم المتغيرات الجديدة، حيث من المستحيل رسم إستراتجية معينة للتنمية دون تطوير نسق إيديولوجي ملائم يحدد أبعاد هذه الإستراتجية، وتستدل به في توجيه وتعبئة وتحرث الإمكانات المادية والفكرية والبشرية اللازمة للتعجيل بتحقيق أهدافها، كما لابد من توفر مؤسسات تتميز بنوع من التنظيم والتخصص والدقة في الوظائف في مؤسساته الرسمية وحتى الطوعية وهذا يجعل النظام أكثر مرونة وتكيف مع المطالب والمستجدات وبالتالي تقلل من نسبة تعريضه للأزمات.

[1] ناظم عبد المطلب محمود عمر: **الفكر السياسي لحركة الجهاد الإسلامي في فلسطين وانعكاسه على التنمية السياسية**، رسالة ماجيستر غير منشورة، جامعة النجاح الكبرة، نابلس، 2008، ص ص 30 - 31.

المبحث الثالث: أهداف التنمية السياسية

ترتبط التنمية السياسية بغايات ومثل سياسية عديدة ومتنوعة تسعى إلى تحقيقها، وتعمل على تجسيدها وتحرص على إحاطتها بسياج من الضوابط السياسية والاجتماعية والتنظيمية، وتعتبر المشاركة السياسية والتكامل السياسي أهم غايات وأهداف التنمية السياسية.

لذلك سوف نتطرق لهذين الهدفين بشي من التفصيل ، ونبدأ أولا بـ:

المطلب الأول :المشاركة السياسية

الفرع الأول: مفهوم المشاركة السياسية

تعتبر المشاركة السياسية أحد غايات التنمية السياسية التي تعكس وتجسد قيمة المساواة في الحقوق والواجبات. [1]

وهي تعني ممارسة حقوق مثل حق التصويت في الانتخابات والترشح للمجالس المنتخبة الوطنية والمحلية والمشاركة في عضوية الأحزاب والنقابات والتنظيمات وحرية التعبير عن الرأي، كما تعني حق المواطن في أن يؤدي دورا معينا في عملية صنع القرارات السياسية والحق في أن يراقب تلك القرارات بالتقويم والضبط عقب صدورها من الحاكم.

- أما "صموئيل هنتنكون" و"جون نيلسون" فيعرفان المشاركة السياسية على أنها: "ذلك النشاط الذي يقوم به المواطنون العاديون بغية التأثير في عملية صنع قرار الحكومة سواء أكان هذا النشاط فردياً أو جماعيا، منظما أو عفويا متواصلا أو منقطعا، سلسا أم عنفا، شرعيا أو غير شرعي، فعالا أم غير فعال.[2]

- أما "ميرون فينز" فيعرفها على أنها: "أي فعل تطوعي، موفق أو فاشل، منظم أو غير منظم، مؤقت أو مستمر مشروع أو غير مشروع، يبغي التأثير في

[1] السيد عبد الحليم الزيات، التنمية السياسية "البنية والأهداف، المرجع السابق، ص 83.

[2] علي الدين هلال وآخرون: **الديمقراطية وحقوق الإنسان في الوطن العربي،** مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1999، ص 25.

اختيار السياسات العامة، أو اختيار القادة السياسيين في أي من مستويات الحكم المحلية أو القومية.[1]

- وهذا ما ذهب إليه "عبد المنعم المشاط" حيث عرفها بأنها "شكل من الممارسة السياسية يتعلق ببنية النظام السياسي وآليات عملياته المختلفة إذ يكمن موقعها داخل النظام السياسي في المدخلات سواء كانت التأييد والمساندة أو المعارضة، ولكنها تستهدف تغيير مخرجات النظام السياسي بالصورة التي تلاءم مطالب الأفراد والجماعات الذين يقدمون عليه.[2]

تتعدد التعريفات لمفهوم المشاركة السياسية إلا أنها تشترك في أن المشاركة السياسية هي أنشطة إرادية ناتجة عن الإرادة الحرة للفرد، يزاولها بهدف اختيار حكامه وممثليه والقيام بالمساهمة في صنع السياسيات والقرارات الحاكمة الناظمة للحياة العامة وذلك على نحو مباشر أو غير مباشر، بل أن المشاركة السياسية هي أهم الدلالات المؤشرة على مدى تمتع الإنسان بحقوقه وحريته ودوره في صنع الواقع السياسي في بلده، وتمتد أهمية هذه المشاركة في كونها تخلق روح التقبل للآخر وإمكانية التغيير المفتوحة دائما والتعود على التقبل للحل السلمي والحوار الإيجابي البناء.[3]

الفرع الثاني: مستويات ومظاهر المشاركة السياسية

مع اتساع وشمولية مفهوم المشاركة السياسية نجد أن علماء ومختصي العلوم السياسية وعلم الاجتماع السياسي قد قاموا بتقسيمات متعددة لأنشطة المشاركة السياسية من أمثلتها البارزة تدرج "ميشال روش" الذي قدم تدرجا يشمل مستويات الممارسة للمشاركة السياسية وذلك على النحو التالي:

1- تقلد منصب سياسي أو اداري.

---

[1] - السيد عبد الحليم الزيات، التنمية السياسية، المرجع السابق، ص ص 83 - 87.

[2] عبد المنعم المشاط: **التنمية السياسية في العالم الثالث "نظريات وقضايا"**، مؤسسة العين للنشر والتوزيع، الإمارات العربية، 1988، ص 37.

[3] نبيل عبد الحفيظ ماجد، المرجع السابق، ص 3.

2- السعي نحو منصب سياسي أو إداري

3- العضوية النشطة في تنظيم سياسي.

4- العضوية غير الفعالة في التنظيم السياسي.

5- العضوية النشطة في التنظيم شبه السياسي.

6- العضوية غير الفعالة في التنظيم شبه السياسي.

7- المشاركة في الاجتماعات العامة والمظاهرات.

8- المشاركة في الاجتماعات العامة والمظاهرات.

9- الاهتمام العام بالأمور السياسية.

10- التصويت.

11- اللامبالات التامة.[1]

وللمشاركة السياسية مظاهر نذكرها باختصار: التسجيل في القوائم الانتخابية، الاهتمام والبحث عن المعلومات السياسية؟، النقاش السياسي مع الأصدقاء، التصويت، المشاركة في المظاهرات، العضوية في الأحزاب السياسية والمنظمات غير الحكومية والنقابات، حضور المهرجانات السياسية التبرعات المالية للحملات الانتخابية، المشاركة النشطة في الحملات الانتخابية.[2]

ومن وهذا كله نستكشف أن المشاركة سوف تعود على المجتمع بعدة فوائد يمكن تلخيصها فيما يلي :

1- إن المشاركة تعني تحقيق مساهمة أوسع للشعب في رسم السياسات العامة وصنع القرارات واتخاذها وتنفيذها.

[1] السيد عبد الحليم الزيات، التنمية السياسية، المرجع السابق، ص 118.

[2] Aicha zinai, **La participation politique des femmes et la gouvernance local** ,sèminaire internatoinal pour une meilleure participation des femmes à la vie politique et àla prise des decsion, INSTRAW et KAWTAR , tunis, 29-30 juillet 2009,p12.

2- إن المشاركة تعني إعادة هيكلة وتنظيم بنية النظام السياسي ومؤسساته وعلاقته بما يتلاءم وصيغة المشاركة الأوسع للشعب في العميلة السياسية وفعاليته.

3- إن المشاركة السياسية أضحت أحد المعايير الرئيسية لشريعة السلطة السياسية في أي مجتمع.

4- إن المشاركة السياسية توفر للسلطة فرص التعرف على رأي الشعب ورغباته واتجاهاته.

5- إن المشاركة السياسية توفر الامن والاستقرار داخل المجتمع.

6- إن المشاركة السياسية تمثل الارادة العامة للشعب.

7- إن المشاركة السياسية تعني القضاء على الاستبداد والتسلط والانفراد بالسلطة.

8- إن المشاركة السياسية تمثل شرطا أساسيا لتحقيق التنمية في المجتمع.

9- إن المشاركة السياسية تلعب دورا كبيرا في بناء وتحقق الوحدة الوطنية بين الجميع.

يتضح مما تقدم إن إتاحة الفرصة لجميع سكان الدولة للمشاركة الشعبية باتخاذ القرارات وإدارة شؤون البلاد، سواء بشكل مباشر أو عن طريق ممثلين عنهم، أي بمعنى الإسهام في الحياة العامة، يولد الأمن والاستقرار السامي داخل البلاد، لأن المشاركة السياسية هي إحدى الشروط الأساسية للقدرة على رص الصفوف لتحقيق الوحدة الوطنية، وكذلك تحقق أهدف التنمية السياسية.[1]

الفرع الثالث: أزمة المشاركة السياسية

[1] Aicha Zinai, opcit, p12.

قد تحدث أزمة للمشاركة السياسية وتتجلى هذه الأزمة بشكل واضح في المجتمعات الحديثة بوجه عام، والمجتمعات الرأسمالية الصناعية بوجه خاص نتيجة لسرعة النمو وتعقد الحياة والتقسيم الدقيق للعمل، حيث يقول "لوسيان باي": "حينما يكون ثمة اختلاف حول المعدل الملائم لاتساع المشاركة الجماهيرية، وعندما يشكل تدفق المشاركين الجدد ضغوطا ثقيلة على المؤسسات القائمة، وبقدر ما تنجذب قطاعات جديدة من السكان إلى العملية السياسية بقدر ما تظهر اهتمامات وقضايا جديدة، تعرض استمرارية الحكم القديم للتفكك وتجعل ثمة حاجة ماسة إلى إعادة تشكل البناء الكلى للعلاقات السياسية في المجتمع.[1]

وتنبع أزمة المشاركة السياسية من عجز النظام عن سد الاحتياجات المتعلقة بالمشاركة السياسية لجزء كبير من أبناء المجتمع، ولا تعزو هذه الأزمة لسبب بعينه بل أن هناك العديد من العوامل والتي تتداخل لتتشكل هذه الأزمة وهي في حقيقية الأمر جزء من حلقة متصلة ببعضها من الأزمات التي تعاني منها كثير من الدول وخصوصا في الواقع العربي، مثل أزمة الشرعية وأزمة الهوية وأزمة التوزع وأزمة التدخل وأزمة التكامل، فظهور أزمة من هذه الأزمات لا يعني أنها بعينها الأزمة الموجودة في هذه البلد أو ذاك بل أن وجودها يعني أن هذا النظام به العديد من الأزمات، بعبارة أخرى أن كل أزمة تؤدي إلى أزمة أو أزمات متتابعة أو متزامنة مع بعضها البعض..

وهنالك العديد من الأسباب التي يمكن أن تؤدي إلى ظهور أزمة المشاركة منها :

1- عدم وجود وسائل إعلام محايدة، بل نجد أن كثيرا من وسائل الإعلام وخصوصا في المجتمع العربي محتكرة من قبل السلطة، وأن ما يطرح على المجتمع إنما هو انعكاس لرغبات السلطة السياسية التي تتأثر غالبا بنوعية

[1] السيد عبد الحليم الزيات، التنمية السياسية، المرجع السابق، ص 119.

الرأسمالية الإعلامية المراد تلقينها للمجتمع، وهي في الغالب رأسمالية ذات اتجاه واحد وليس نتيجة للتفاعل بين الأطراف المختلفة في المجتمع بما فيهم الحاكم والمحكوم، وبالتالي تظل الرأسمالية الإعلامية الموجهة عاجزة عن أداء دور حقيقي يساهم في بناء التنمية والمشاركة السياسية كجزء من هذه التنمية الشاملة.

2- أسلوب التنشئة السياسية.

3- حداثة التجارب الديمقراطية .

4- هشاشة أو غياب المؤسسات التنظيمية الفاعلة .

5- الموروث الاستعماري الثقيل .

6- الضعف الكامن في الأمة .

7- استشارة فئة قليلة في المجتمع في إدارة عجلة التنمية في المجتمع الاقتصادي منها على وجه الخصوص.[1]

وهنالك جوانب للأزمة المشاركة السياسية نذكر منها :

1- اللامبلات السياسية (مثل توقع العواقب الوخيمة للنشاط السامي، اعتبار النشاط السياسي غير مجد، قصور الوعي السياسي، وغموض أهداف النظام السياسي، صعوبة إقناع الفرد بالمفاهيم السياسية التي تعبر عن مصالحة الشخصية).

2- التزهد قي الحياة السياسية.

3- الاغتراب السياسي و فقدان المعايير .[2]

المطلب الثاني : التكامل السياسي

[1] السيد عبد الحليم الزيات، التنمية السياسية، المرجع السابق، ص 119.

[2] عبد القادر العشيبي: **أزمة المشاركة السياسية "آلية تفعيل المشاركة السياسية للمرأة اليمنية**، المجلس اليمني الأعلى للمرأة، صنعاء، دون تاريخ نشر، ص 8.س

يعد التكامل السياسي هدف نهائي لعملية للتنمية السياسية بوجه خاص، وشرط ضروري ومستلزم لتحقيق الاستقرار الاجتماعي والسياسي اللازم لعملية التنمية القومية الشاملة بوجه عام، وهو مرتبط بالمشاركة السياسية على نحو جدلي وثيق، ومن ثم يمكن اعتباره سببا لها أو نتيجة مترتبة عليها، كما أنه يتفق معها من حيث أنه يعبر عن اتجاه نحو مثل أعلى سياسي يتمثل في إقرار حق المساواة وتأكيد هذا الحق كقيمة أساسية تحكم العلاقات بين الأفراد، وداخل المجتمع وفي مختلف مستويات العملية السياسية والنظام السياسي ككل.[1]

ويستلزم البحث في قضية التكامل السياسي أن نحدد مفهوم التكامل ثم مفهوم أزمة التكامل وأسبابها ومظاهرها، وكذلك استراتجيات التكامل السياسي .

الفرع الأول: مفهوم التكامل

مفهوم التكامل السياسي كغيره من المفاهيم السيسيولوجية والسياسية كثيرا من اللبس والغموض الذي يثير كثيرا من الجدل والاختلاف، ومن ثم لا نكاد نجد اتفاقا حول مفهومة حتى الآن بين جمهور الباحثين في الاجتماع والسياسة وإن كانت ثمة نقاط التقاء كثيرة بينهم.

- فبعض الباحثين مثلا يعرف التكامل بأنه (عملية) في حين ينظر إليه آخرون على أنه (حالة نهائية).

- أما "دويتش" يقول أن: "التكامل هو استحالة الوحدات التي كانت منفصلة من قبل إلى أجزاء أساسية في نسق متماسك يوفر للمجتمع حالة من الأمن والاستقرار.[2]

- أما "ميرون فينر" فقد أشار في دراسته عن التكامل والتنمية السياسية إلى خمس استخدامات رئيسية يمكن أن ينصرف إليها مفهوم التكامل السياسي، هذه

[1] السيد عبد الحليم الزيات، التنمية السياسية، المرجع السابق، ص 129.
[2] السيد عبد الحليم الزيات، التنمية السياسية ، المرجع السابق، ص 152.

الاستخدامات حسب تعبيره (التكامل القومي، التكامل الإقليمي، التكامل بين الصفوة والجمهور التكامل القيمي، الملوث التكاملي).

* **أولا**: التكامل القومي: ويقصد بذلك تجمع كافة الأطياف المتمايزة ثقافيا واجتماعيا وعرقيا، واندماجها في وحدة إقليمية وهوية قومية واحدة، أي تحويل ولاء هذه الجماعات إلى الولاء إلى المجتمع الواحد الكبير.

* **ثانيا**: التكامل الإقليمي: ويقصد بذلك إقامة سلطة وطنية مركزة تعلو على الإقليم التابعة للدولة، أي زيادة قدرة الدولة على التغلغل وبسط سلطتها عل كافة أنحاء مناطقها الجغرافية التابعة لها.

* **ثالثا**: التكامل بين الصفوة والجماهير: يقصد بذلك تجاوز الفجوات والتناقضات الاجتماعية أو الثقافية أو العرقية أو الطبقية القائمة بين الصفوة والجماهير وزيادة الارتباط بينهما حتى يمكن تحقيق التفاعل الايجابي بين الطريين، سواء لأجل توفير المناخ الملائم لعملية التعبئة الاجتماعية، أم من أجل إتاحة الفرصة لمشاركة الجماهير في الحياة السياسية وجهود التنمية بوجه عام.

* **رابعا**: التكامل القيمي: ويقصد به توفر الحد الأدنى من الاتفاق القيمي اللازم للحفاظ على النظام الاجتماعي، سواء كانت هذه القيم تتعلق بغايات وأهداف نهائية كالعدالة والمساواة، أم تتمثل في التاريخ المشترك والطولات والرموز العامة، أم كانت تتركز على الوسائل والإجراءات اللازمة لتحقيق هذه الأهداف أو لحل الصراعات، بما يعني في مجمله الاتفاق على ما يشكل الغايات الاجتماعية المرغوبة وغير المرغوبة على حد سواء.

* **خامسا:** ويقصد بذلك قدرة الجماهير على تنظيم نفسها من أجل تحقيق بعض الأهداف المشتركة، سواء كان ذلك من خلال التنظيمات الاجتماعية أم السياسية أم جماعات الضغط والمصلحة، أم التنظيمات النقابية والمهنية المختلفة، والتي

يمكن عن طريقها تنظيم الجهود الجماعية للجماهير، وتمكينها من المشارفة في شؤون المجتمع بشكل ايجابي شرعي مقبول.[1]

خلاصة القول هنا أن التكامل عملية غائية وليس مجرد عملية نهائية وهو "عملة اجتماعية سياسية تاريخية تتوخى اجتياز الولاءات الضيقة للجماعات الاجتماعية والثقافية المتباينة، وتعزيز روح التضامن وأسباب التواصل ومشاعر الوفاق بين أعضائها، وصولا إلى تأسيس هوية قومية موحدة، تمثلها دولة مركزية متسيدة، تشدهم إليها أوامر الانتماء القومي المشترك، والإذعان لسلطاتها ولاء والتزاما بواجبات المواطنة، مما يحقق تجانس الكيان الاجتماعي والثقافي والسياسي للمجتمع واتساقه ويشكل قاعدة راسخة لتوفير الأمن الاجتماعي وكفالة الاستقرار السياسي...".[2]

الفرع الثاني: أزمة التكامل أسبابها ومظاهرها

أولا- أسباب أزمة التكامل:

هناك عدة عوامل وملابسات يمكن أن تساعد على نشوء هذه الأزمة أو تكون سببا في زيارة حدتها واستفحال أمرها، ويتضح لنا ذلك كثيرا إذا حددنا هذه العوامل والملابسات على النحو التالي :

1- درجة تماسك كل جماعة عرقية أو سوسيو ثقافية... على حدة، ومدى إدراكها للسمات التي تميزها والفوارق التي تفصلها عن غيرها ومبلغ وعيها بهويتها المميزة، وحجم الجهود التي تبذلها من أجل الحفاظ على ذاتيتها المستقلة والتصدي لمحاولات الإدماج والاستيعاب التي تمارس حيالها .

2- تأسيس الاختلافات أو التناقضات القائمة بين هذه الجماعات، أي انتقالها من النسق الكلي ومدى المبالغة في التقدير للمجتمع إلى البناء السياسي والعملية السياسية .

[1] السيد عبد الحليم الزيات، التنمية السياسية ، المرجع السابق، ص ص 154 - 155.
[2] المرجع السابق، ص 157.

3- كيفية إدراك هذه الاختلافات أو التناقضات، ومدى المبالغة في تقدير أهميتها وخطورتها أو التهوين من شأنها أو استبعادها من المجال الإدراكي لكل من الصفوة الحاكمة أو تلك الجماعات .

4- تزامن تصاعد هذه الاختلافات أو التناقضات مع غيرها من المشكلات التي تعرض للمجتمع خلال مراحل التحول أو التغيير، وتعذر تطوير إستراتجية ملائمة لمواجه هذه المشكلات جميعا في آن واحد.

5- انتماء الطبقة الحاكمة إلى صفوة أو طبقة معينة، أو تحيزها أو تأييدها لجماعة ضد أخرى.

6- توظيف عملية التعبئة الاجتماعية لخدمة مصالح أو غايات جماعة أو طبقة معينة، وفشل النسق الإيديولوجي للنظام السياسي أو الرموز المعبرة عنه أو السياسات التي يضطلع بها في التعبير عن مختلف الجماعات أو الطبقات .

7- اتساع عملية التحديث، وزيادة فرص التنقل الاجتماعي أو الجغرافي ودخول شرائح جديدة من السكان في العملية السياسية، وزيادة الراغبين في المشاركة في الحياة السياسية، وقصور المؤسسات وقدرات النظام السياسي (التوزيعية والتنظيمية والرمزية والاستجابية) عن تمثيل هذه التغيرات .

8- تعجل الصفوة وعدم تريثها في محاولة فرض تصورها الخاص بالدولة القومية العصرية المتكامل على الجماعات الأقلية أو الجماعات العرقية أو السوسيو ثقافية بوجه عام، أو مسارعتها بتطبيق هذا التصور من أجل خلق هذه الدولة بالفعل دون توفير المناخ الملائم لهذه العملية، أو دونما اعتبار المكونات البنائية والثقافية لهذه الجماعات، وما تسعى إلى تحقيقه من أهداف أو غايات.[1]

ثانيا- مظاهر أزمة التكامل:

تتخذ أزمة التكامل مظاهر عديدة نكر منها:

[1] السيد عبد الحليم الزيات، التنمية السياسية، المرجع السابق، ص ص 166 - 167.

1- التمزق الإقليمي ومشكلات الحدود السياسية: وتنبثق أزمة التكامل الإقليمي في أحد الحالات التالية:

- الحالة الأولى: حينما تكون الحدود الجغرافية للدولة غير مطابقة مع الحدود الإقليمية للجماعات العرقية أو السوسيو ثقافية التي تشكل بنائها البشري، ولا تمثل إطارا طبيعيا يضم هذه الجماعات في داخله، هذا الوضع شائع في بعض الدول النامية التي رسم الاستعمار حدودها دون مراعاة خصوصية الجماعات مثل الأكراد مقسمين بين سوريا والعراق وإيران وتركيا.
- الحالة الثانية: قد تنشأ هذه الأزمة أيضا عندما تتوسع الدولة في أراضي دولة مجاورة، أو حينما تضاف أراضي جديدة إلى الإقليم الجغرافي لدولة أخرى، أو حينما تقسم الدولة الواحدة إلى دولتين أو أكثر، أو حينما تمتد الحدود الإقليمية للدولة إلى مناطق يمثل سكانها جماعة قومية مميزة لا تمت من قريب أو من بعيد للجماعة القومية التي تنتمي إليها الحكومة المركزية.

2- التمايز الطبقي والتفرقة العنصرية: يرتبط هذا النمط بطبيعة البناء الطبقي ونسق التدرج الاجتماعي السائد في المجتمع من ناحية، وعلاقة ومواقف القوى الاجتماعية المختلفة تجاه بعضها البعض من ناحية أخرى، ويكثر هذا النمط في المجتمع الموزييك (غير المتجانس).

3- تشرذم الثقافة السياسية: يقول "سيدني فيربا" أن الثقافة السياسية: "ذلك النسق من المعتقدات العملية والرموز التعبيرية والقيم التي تحدد الموقف الذي يقع الحدث السياسي في إطاره"، ويمكن أن يكون هناك تشرذم في الثقافة السياسية عندما يكون:

تباين بين ثقافة الكبار وثقافة الشباب.

تباين بين ثقافة أهل الريف وثقافة أهل الحضر.

4- الصراع القيمي: يرتبط هذا النمط بسابقه على نحو وثيق، ويؤثر فيه إلى حد كبير أيضا، فالثقافة السياسية كنمط يوجه أو كإطار مرجعي يخص أفراد مجتمع

أو جماعة بذاتها، تنطوي بالضرورة على نسق من القيم والمعايير التي تعد بمثابة معتقدات ترتبط بالوجود الاجتماعي ذاته، وفي الوقت نفسه تضبط سلوك الأفراد وتوجهاتهم، ومعنى هذا أن الثقافة السياسية السائدة في المجتمع لها دور كبير في تحديد طبيعة العملية السياسية وبنائها وديناميتها أيضا، ومن هنا كانت التعقيدات الاجتماعية والسياسية جزء لا يتجزأ من القيم والاتجاهات والمعتقدات السائدة في المجتمع، ومن هنا لا نستبعد أن يكون هذا الاختلاف حول القيم الموجهة للعملية السياسية سببا في تعرض المجتمع والنظام لنوع من التناقض يؤثر في بناء العملية السياسية.

ويمكن أن نعرض لهذه القيم المتناقضة باعتبارها أحد المصادر التي قد تنبثق عنها أزمة التكامل في المجتمع، أو بوصفها مظاهر لهذه الأزمة في بعدها القيمي، وهذه القيم هي: الحرية والإكراه، والشك والثقة والاستسلام والمقاومة والمساواة والتدرج، والتدين، والعلمنة، والولاء المحلي، والولاء القومي.[1]

[1] المرجع السابق، ص ص 167 - 196.

خلاصة الفصل:

من خلال ما تقدم نستنتج أن مفهوم التنمية السياسية وإن اختلف العلماء في مفهومها، إلا أنهم يجمعون أن التنمية السياسية بأنها عملية سياسية ترمي إلى تأكيد فكرة المواطنة وإيجاد تكامل واستقرار في المجتمع، وزيادة المشاركة الجماهيرية في الحياة السياسية، وتمكين الحكومة المركزية من تنفيذ القوانين والسياسات في سائر أنحاء الدولة، والسعي لرفع كفاءة وقدرة الحكومة فيما يتصل بتوزيع الثروة، وإعطاء الشرعية للسلطة من خلال استنادها إلى أساس قانوني فيما يتصل بتوزيع الثورة، وإعطاء الشرعية للسلطة من خلال استنادها إلى أساس قانوني وتداولها سلميا، والفصل بين السلطات بصورة تمكن كل هيئة من الاستقلال عن الأخرى، وإمكانية ممارسة الرقابة المتبادلة بين السلطة التشريعية والتنفيذية.

وللتنمية السياسية مداخل أهمها المدخل القانوني وجوهر التنمية السياسية لدى أنصار هذا المدخل في قيام الدولة القانونية، تلك التي تخضع الهيآت الحاكمة فيها والسياسية خاصة للقانون، كما يخضع فيها الحاكم والمحكوم لقواعد قانونية معروفة مسبقا، وبالتالي تتحد مراكزه القانونية على نحو واضح، أما التنمية السياسية في المدخل الماركسي فتتثمل في انتقال السلطة السياسية إلى الطبقة العاملة، وزوال الطبقات المستغلة لإقامة المجتمع الاشتراكي وبعده الشيوعي، وأن إنتاج الوسائل المادية اللازمة للمعشية تكون جماعية وليس فردية، أما المدخل البنائي الوظيفي فيرى التنمية السياسية هي قدرة النظام السياسي على الاستجابة والتكيف مع بيئته الداخلية وعلى نحو أقل مع بيئته الخارجية، وكذلك استعمال النظام لقدرته سواء الاستخراجية أو التوزيعية أو الرمزية أو التنظيمية أو الاستجابية مع بيئته، والتعامل مع المدخلات التي تدخل إليه من طرف بقية الأنساق الاجتماعية الأخرى بشكل عقلاني، يضمن تحقيق المساواة والعدالة واتساع نطاق الديمقراطية في المجتمع.

كما أن للتنمية آليات والتي لابد من توفرها لضمان نجاح عملية التنمية في مجتمع معين من أهمها: التنشئة السياسية والاتصال السياسي والأحزاب السياسية والصفوة السياسية، كما أن للتنمية أسس فكرية لا تقوم إلا عليها، أهمها الايدولوجيا السياسية والتعبئة الاجتماعية وبناء المؤسسات.

وإذا لم يستطع النظام السياسي بمؤسساته التكيف مع متطلبات ومستجدات بيئته الداخلية والخارجية، يتعرض النظام السياسي لأزمات منها أزمة الهوية وأزمة الشرعية، وأزمة المشاركة، وأزمة التغلغل، وأزمة التوزيع، وأزمة الاستقرار السياسي، وأزمة تنظيم السلطة، كما أن للتنمية السياسية أهداف وغايات تصبو إليها أهمها تحقيق مشاركة سياسية واسعة وفعالة، وكذلك تحقيق التكامل السياسي.

الفصل الثاني:
التنمية السياسية في الجزائر
واقـــع وتحديـــات

تمهيد:

إن فهم ما تعانيه الجزائر من قصور وعدم القدرة على تحقيق مشاريع الإصلاح السياسي، وتجاوز صفات التخلف اللصيقة بها في معظم المجالات السياسية، مرتبط بتحليل وتشريح قضية التنمية السياسية مع محاولة تفسير المشاكل التي تعاني منها هذه الأخيرة، كتراجع مستويات الممارسة السياسية والأداء والفعالية في الواقع التطبيقي، وعدم القدرة على بلوغ مستويات من التنمية والتحديث السياسيين، وتفعيل قدرات النظام السياسي، وزيادة الانسجام والتكامل بينه وبين المجتمع.

من هذا المنطلق فإن مشكلات التنمية السياسية التي تواجهها الجزائر ترتبط ارتباطا وثيقا بالوسط الاجتماعي والاقتصادي والثقافي الذي تظهر فيه بحيث يتعذر تحليلها بمعزل عن هذا الوسط فهي مشكلات سلوكية وبنائية في آن واحد، فالتغيرات التي تطرأ على الأنظمة والأساليب لن تحل مشكلات التنمية إلا إذا صاحبتها تغييرات جذرية في المعتقدات وأنماط السلوك الاجتماعي والثقافي.

لذلك فإن محاولة تحديد طبيعة هذه المشكلات وكشف آلياتها، يعتبر خطوة ضرورية وحاسمة من أجل صياغة إستراتيجية جادة لمواجهتها والتصدي لأثارها، وفي هذا المجال يمكننا تناول هذه التحديات (الأزمات المعقدة) التي تقف وتؤخر تجربة التنمية السياسية في الجزائر حيث تفرغها عن مضمونها من خلال تحليلها إلى ثلاثة أبعاد رئيسية: بعد سياسي، بعد اجتماعي ثقافي، بعد اقتصادي، لكي نستطيع الوصول إلى حقيقة الثغرات التي لازالت تتخلل مسيرة التنمية السياسية في الجزائر، حتى يمكن تجاوزها في المستقبل للسير قدما نحو تحقيق التنمية الشاملة والمتوازنة والمستدامة.

وعليه فإننا سنحاول من خلال هذه المداخلة التطرق إلى جملة المعوقات التي تقف أمام عملية التنمية السياسية في الجزائر، مع الوقوف على بعض الحلول لتقليل وتجاوز تلك القيود من خلال التساؤل حول طبيعة التحديات

الثقافية والاجتماعية التي تعرقل مسار التنمية السياسية في الجزائر؟، وأهم الآليات التي يمكن من خلالها تفعيل عملية التنمية السياسية بما يضمن تحقيق التنمية الوطنية ؟.

لذلك فإن الأمر يتطلب دراسة هذه المداخلة وفقا للمحاور التالية :

أولا- المعوقات والتحديات السياسية

ثانيا- المعوقات الاجتماعية والثقافية

ثالثا - المعوقات الاقتصادية

رابعا - استراتيجيات تفعيل التنمية السياسية في الجزائر

المبحث الأول: المعوقات والتحديات السياسية

تشير معطيات البيئة السياسية إلى وجود اختلال بيّن في هيكل السلطة وممارستها منذ الاستقلال، وقد نجم عن هذا الاختلال انغلاق النظام السياسي فانقطعت من خلاله الدولة عن المجتمع، وبالتالي تراكمت مسببات الأزمة التنموية الشاملة.

المطلب الأول: أزمة الشرعية

شكلت أزمة الشرعية الأزمة الأكثر خطورة منذ الاستقلال[1]، وضمن هذا الإطار يقول الكاتبان "جون لوكا وكلود فاتان": "أن كافة الأزمات الجزائرية تتمحور حول قضية الشرعية"[2]، التي تمثل مفتاحا أساسيا لفهم مختلف الأزمات والمشكلات التي عرفها النظام السياسي الجزائري، ومصدرا لجميع النكسات التي تعرض لها النظام في بناء الدولة والاقتصاد، وحتى في بناء مشروع المجتمع الذي حاولت النخبة أن تنجزه، ومع استمرار أزمة الشرعية أخفقت الإصلاحات وتفاقمت مشكلات عدم الاستقرار، واتسعت الفوارق والفجوات في المجتمع أي أن مأزق الدولة التسلطية أدى إلى التخلف والتبعية، ومن ثمة يمكن قراءة الآثار السلبية المترتبة على أزمة الحكم وارتباطاتها المباشرة بمختلف الأوضاع الاستثنائية التي عرفتها الجزائر وإخفاق جل محاولاتها في الإصلاح والتنمية السياسية.[3]

ذلك أن الجزائر غداة استقلالها اعتمدت الشرعية الثورية ركيزة نظام الحكم، وكان الجيش الضامن الرئيسي لها والممارس الفعلي للسلطة، وتشكل النظام بتحالف الجيش والحزب الواحد (جبهة التحرير الوطني) والجهاز

[1] Mahmoud Manshipouri, **Democratization, liberalization and Human Rights in the third world**, London: Reinen publishers INC,1995, p 578.

[2] صالح بلحاج: "**المؤسسات السياسية الجزائرية عند جون لوكا وجون كلود فاتان**"، رسالة ماجستير معهد الترجمة: جامعة الجزائر، 1988 ، ص ص 22-20.

[3] محمد حليم ليمام: **ظاهرة الفساد السياسي في الجزائر: الأسباب والآثار والإصلاح**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2011، ص24.

البيروقراطي الحكومي نظاما ظل مغلقا وبعيدا عن المشاركة الشعبية، وأبقى إرث النظام الأحادي على النزعة التسلطية بعد إقرار الإصلاحات السياسية عام 1989 ، وهي تسلطية بثوب ديمقراطي[1]، بالرغم من أن مختلف الدساتير الجزائرية أكدت مبدأ السيادة الشعبية واعتبارها مصدرا لكل مشروعية.

حتى أن نهج التعددية والإصلاحات السياسية والدستورية التي أقدم عليها النظام السياسي الجزائري، لم تسعفه في تغيير طبيعته القائمة على احتكار مصادر القوة والسلطة، وهنا تفقد التعددية مضمونها السليم المتمثل في تقوية الترابط والتفاعل بين النظام السياسي والشعب، الأمر الذي ينعكس على طبيعة النظام السياسي وقدرته على ضبط التغيرات الحاصلة في الواقع السياسي الجزائري، وهو حال سيجعل من النظام مستخدما للقوة والعنف والإقصاء ضد المعارضة الوطنية، ما يعني مناهضة أي اتجاه يحاول النيل من شرعية النظام القائم أو التغيير في طبيعته التي يدعمها الجيش ويحافظ عليها.[2]

ومن أهم أسباب ظهور أزمة الشرعية كذلك ما يرتبط بإخفاق الدولة في مجالات تحقيق الاندماج السياسي والاجتماعي والتنمية الاقتصادية والعدالة في توزيع الثروة والسلطة، وهو ما أدى إلى تعثرها في أن تكون (وعاء لسياسة وطنية، أو تعكس المصالح الوطنية العامة، فهناك استراتيجيات فئوية وخاصة تعوق نضوج الدولة كوعاء للمواطنة، وتأكيد أهمية الدولة القانونية والديمقراطية كوعاء لتنمية مفهوم المواطنية مقابل مفهوم الزبونية والمحسوبية ويتجاوز الولاءات الدينية والقبلية نحو الولاء للدولة والقانون).[3]

---

[1] محمد حليم ليمام ، المرجع السابق، ص ص 125 – 126.

[2] خميس حزام والي: **إشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية العربية: مع الإشارة إلى تجربة الجزائر**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2003، ص 148.

[3] حسنين توفيق إبراهيم: **النظم السياسية العربية: الاتجاهات الحديثة في دراستها**، ط 2، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2008، ص 101.

المطلب الثاني: أزمة المشاركة السياسية

تعتبر أزمة المشاركة السياسية في الجزائر من أهم المواضيع التي لها أثر في إرساء البناء المؤسسي للدولة، وتشكل عائقا أمام عملية التنمية السياسية ومن مظاهر هذه الأزمة هو العزوف عن العمل السياسي والتغيب عن العملية الانتخابية، الناتج عن إيمان الناخبين بعدم إمكانية تحقيق تغيير حقيقي من خلالها، طالما أن النتائج لم تكن دائما تعبيرا عن إرادتهم.

تمثلت هذه الأزمة في عجز المؤسسات والهياكل السياسية عن استيعاب كل القوى الموجودة في المجتمع، ورفض النخب الحاكمة المتسلطة إشراك هذه القوى في صناعة واتخاذ القرار الوطني، وبالتالي فالسلطة لم تحترم في علاقتها مع المجتمع مبدأ المشاركة السياسية كأساس لأية علاقة صحية ما بين المجتمع المدني والمجتمع السياسي، حيث سيطرت المؤسسة العسكرية على مقدرات الحياة السياسية وكان التصور السائد للمشاركة في هذا الإطار أقرب لمفهوم التعبئة Mobilization منه إلى المشاركة قائمة على مبدأ "انضمام- مشاركة" أي مشاركة يسبقها انضمام لخيارات سياسية تقرر بعيدا عن أية مساهمة، في ظل غياب لأدنى مشاركة فعلية متبوعة بمعارضة.[1]

لذا تبرز أزمة مشاركة سياسية لا تختلف عن تلك التي سادت عهد الحزب الواحد، الذي تميز بالاحتكار السياسي وسيطرة ذهنية التسيير المركزي للشؤون السياسية الوطنية والمحلية، ما أدى إلى غياب فعلي للقنوات الوسيطة بين المواطن والدولة، وكذا فقدان حق التصويت على مضمونه كصورة للمشاركة المباشرة، حيث كان التصويت في الانتخابات مجرد إجراء شكلي لتحديد الفائز في تلك العمليات الانتخابية، فهو أداة لتزكية المرشح لا أكثر وهو ما يعرف بالمشاركة التابعة، ما أفقد المواطن فرصة التعبير وممارسة الرقابة الشعبية خاصة فيما يتعلق بمجال إصدار القرارات السياسية، حيث أن هذه

[1] Jocelyne Cesari, **«L'Etat Algérien Protagoniste de la crise»,** In Peuple Méditerranéens, L'Algérie en Contrechamps , N° 70-71,Janvier, Juin1995, p189.

القرارات كثيرا ما ارتبطت أساسا بمصالح الشخصيات السياسية وأصحاب النفوذ وجماعات المصالح على حساب خدمة المصلحة العامة، وأدى تغييب دور الأفراد والمؤسسات الدستورية إلى الأحادية في صياغة واتخاذ القرار.

هذه التجربة السلبية تركت بصماتها على الممارسة السياسية في عهد الانفتاح الديمقراطي، إذ بقيت المشاركة عديمة الفعالية حتى مع تعدد الأحزاب والتنظيمات السياسية[1]، حيث نجد انحصار المشاركة السياسية التي أصبحت موسمية وظرفية ترتبط فقط بالمواعيد الانتخابية، واتخذت شكل التعبئة بغرض خلق مساندة دون أن تُعبر عن مشاركة حقيقية نابعة من اهتمام شعبي بما يجري في المجتمع السياسي، بل واستفحل الأمر إلى درجة بروز ظاهرة المقاطعة وعدم الاكتراث بالانتخابات، حيث لم تتجاوز نسبة المشاركة في الانتخابات التشريعية التي جرى تنظيمها في 30 ماي 2002 مثلا (46.09%) أي أن أكثر من نصف المنتخبين المسجلين امتنعوا عن التصويت، كما لم تتجاوز نسبة المشاركة في الانتخابات التشريعية لسنة 2007 (35.65%)، فمن مجموع 18 مليون و760 ألف ناخب لم يصوت سوى 06 مليون و687 ألف وبلغ عدد الأصوات المعبر عنها 05 مليون و726 ألف أي حوالي 12 مليون قاطعوا الانتخابات، هذا ما يبين أن فئة عريضة من المواطنين لم تقتنع لا بالانتخابات ولا بالمرشحين، وبالتالي فقدت عملية الانتخابات دورها في التعبير والمحاسبة.

المطلب الثالث: غياب مؤسسات المجتمع المدني

لم يعد بالإمكان أن نتحدث عن جدوى إحداث تطور اجتماعي واقتصادي وسياسي أو تنموي، دون العودة إلى تكوينات مؤسسات المجتمع المدني، حيث يوجد ارتباط وثيق بين نمو وتطور المجتمع المدني وتحقيق التنمية السياسية واعتماد كل منهما على الأخر كسبب ونتيجة.

[1] محمد حليم ليمام، المرجع السابق ، ص .139

لكن ما يلاحظ على النشاط الجمعوي في الجزائر أنه يعاني من معوقات عديدة تحد من فاعليته كأداة ووسيلة مطلبية لتحقيق التغييرات اللازمة في البيئة (السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية)، نتيجة السياسة المنتهجة من طرف السلطة في التعاطي مع منظمات المجتمع المدني، والتي تتسم بالارتجالية والمناسباتية فلا توجد سياسة واضحة لدى الدولة تقوم من خلالها على إشراك كل المؤسسات بما في ذلك الجمعيات في تسيير الشؤون المحلية وبطريقة منهجية، بالإضافة إلى طبيعة المؤسسات القائمة والأفكار الجارية في التشكيلة الإيديولوجية السائدة، وكذا الثقافة السياسية المنتشرة وكلها جاذبيات مؤثرة بشكل حاسم هذا من جهة، ومن جهة أخرى نلاحظ أن الملامح العامة للحياة السياسية ونزعات الأشخاص الفاعلة بتحركاته الفعلية تساهم في عملية لجم المجتمع المدني وتعطيله.[1]

وبشكل عام فإن تنظيمات المجتمع المدني تعاني العديد من المشاكل والعثرات يمكن تلخيصها فيما يلي:

- إن الثقافة السياسية في المجتمع الجزائري في حد ذاتها تتنكر لدور المجتمع المدني وتدفع بالسلطة دوما إلى التشكيك في بعض أنشطته، ويظهر ذلك من خلال وضع تنظيم مشدد له لإمكان لجمه والسيطرة عليه وإبعاده من أن يكون مصدر تهديد لنظام الحكم.

- عدم تفاعلها مع محيطها الداخلي ومثيلاتها في العالم، بالإضافة إلى تقاعس مؤسسات المجتمع المدني عن التنسيق فيما بينها، والسعي لتقوية المشاركة في الحياة العامة والدفاع عن استقلال العمل الأهلي، في مواجهة تسلط الدولة واحتكار النخبة الحاكمة لعملية الممارسة السياسية ولصناعة القرارات والقوانين.

[1] هشام عبد الكريم: "**المجتمع المدني ودوره في التنمية السياسية بالجزائر 1989- 1999**"، رسالة ماجيستر، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2006، ص 161.

- ضعف التنظيم وغياب الاحترافية لدى النشطين في تنظيمات المجتمع المدني مما يجعلها غير قادرة على مواجهة المشكلات والاضطلاع بالمهام الموكلة إليها.[1]

- إن الموارد التي تمتلكها مؤسسات وجمعيات المجتمع المدني تعد من أهم متطلبات قيامه بأدواره المختلفة، وبالتالي فإن قلة الموارد المالية لدى مؤسسات المجتمع المدني في الجزائر تعد من أهم أسباب ضعفها.

- عدم توفر أفراد المجتمع المدني على ثقافة تنظيمية راقية تساعدهم على النشاط في إطار اجتماعي منظم يتماشى وحاجيات المجتمع والدولة، وليس التسلط واستغلال النفوذ من أجل تلبية مصالحهم الضيقة.

وعليه كان هناك غياب فعلي للقنوات الوسيطة بين الم واطن والدولة رغم وجودها الشكلي، فاقتصرت مشاركة هؤلاء فقط على ممارسة حقهم في عضوية تلك التنظيمات دون المشاركة الفعلية في صنع القرار وتوجيهه وبالتالي يتبين ضعف دور المجتمع المدني (بنيويا ووظيفيا) في التنمية السياسية بالجزائر، بسبب نزوع السلطة نحو الهيمنة على تنظيمات المجتمع المدني وتدخلها المستمر في شؤونها، من خلال فرض الكثير من القيود السياسية والإدارية والمالية عليها مما يحد من فعاليتها واستقلاليتها، كما أن منظمات المجتمع المدني لم تتصف بالمرونة اللازمة لتتمكن من أداء دورها كفاعل في عملية التنمية والتغيير السياسي، بل على العكس من ذلك يتميز ب "الجمود المؤسسي"، أي انحلال الأطر التنظيمية القائمة وقلة تمايزها وتنوعها، وبالتالي فهي أقل مرونة في مواجهة مشاكل التحديث وأزماته ولم يعد بإمكانها أداء

[1] بن يمينة شايب الذراع: **وضعية المؤسسات الديمقراطية المقامة وأثرها على عملية التحول الديمقراطي في الجزائر"**، في مجموعة من الباحثين، المجتمع المدني والتطور السياسي بالمنطقة العربية، أعمال الملتقى الوطني الثالث، مخبر البحوث والدراسات في العلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2013، ص 190.

أدوارها في التعبير- كما يجب – عن المصالح والأغراض المنوطة وصياغة سياسات تتفق مع هذه الأغراض.[1]

المطلب الرابع: غياب الاستقرار السياسي

إن المتتبع للمشهد السياسي الجزائري منذ الاستقلال وحتى الوقت الراهن، يلاحظ أن النظام السياسي الجزائري تميز في العديد من المرات بعدم الاستقرار، سواء في الأبنية الحكومية أو في العلاقات السياسية والاجتماعية هذا ما يؤثر سلبا على مسار التنمية السياسية وتجسيد حكم ا رشد فيها.

ويظهر اللا استقرار السياسي في عدة مستويات، كعدم الاستقرار على مستوى النخبة الحاكمة وفي التغييرات السريعة في شغل المناصب والأدوار السياسية، وعدم الاستقرار على مستوى المؤسسات السياسية، وعدم استقرار السلوك السياسي حيث انتشار العنف بشتى أنواعه وأشكاله.

[1] هشام عبد الكريم ، المرجع السابق ، ص 161.

المبحث الثاني: المعوقات الاجتماعية والثقافية

هناك الكثير من المعوقات المرتبطة بالبيئة الاجتماعية والقيم الثقافية التي تشكل حاجزا في تحقيق فاعلية التنمية السياسية، ناتجة عن اعتبارات بيئية واجتماعية وللتقاليد السائدة مما يعرض قرارات التنمية السياسية للابتعاد عن مسارها الصحيح، بالإضافة إلى ضعف وعي المواطنين وضعف الاتجاهات الثقافية للمجتمع، إلى جانب عدم الاعتراف بالمشكلات وإخفاء الأخطاء أمام الرأي العام وهذا خوفا من السمعة السيئة، ويعتبر هذا الفشل بالطبع عاملا سلبيا في وجه خطط واستراتيجيات التنمية السياسية.[1]

ولعل أهم ما يميز هذا الجانب كذلك هو الاختلال الحادث في سلم القيم والمعايير التي تحكم وجود المجتمع وتنظيمه وسيره، بما هو مجموعة علاقات ذات طابع مؤسسي تخضع لقواعد تحظى بالاتفاق النسبي للأفراد والجماعات ويتجلى ذلك الاختلال القيمي بحدة في غياب إطار مرجعي يمثل قاعدة مقبولة لبلورة نماذج الفعل وأنماط السلوك والعلاقات، ويبدو ذلك بوضوح أكبر من خلال تدهور قيم العمل والأداء والفعالية والكفاءة، وهي عناصر قيمية أساسية لقيام مجتمع مؤسس على الاستغلال الرشيد لم وارده البشرية والمادية خدمة للتنمية الوطنية.[2]

وهذا ما يمكن التحقق منه من خلال استعراض بعض المتغيرات الاجتماعية والثقافية:

---

[1] رعد حسن الصرن: **صناعة التنمية الإدارية في القرن الحادي والعشرين**، دمشق: دار الرضا للنشر 2002 ، ص 40.

[2] عنصر العياشي: "**سوسيولوجيا الأزمة الراهنة في الجزائر**"، في سليمان الرياشي وآخرون، الأزمة الجزائرية: الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، ط 2، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1999 ، ص 227.

المطلب الأول: أزمة الهوية

فقد كانت من أهم أسباب عدم الاستقرار في الجزائر حيث أن أسبابها تاريخية ميَّزها التنوع الثقافي، فإلى جانب الثقافة واللغة الأمازيغية الأصلية للجزائر والثقافة العربية الوافدة مع الفتح الإسلامي، ترسخت الثقافة الفرنسية وأصبحت تستخدم في العديد من أوجه الحياة، هذا التنوع أصبح يشكل أزمة للهوية عندما استخدمته التيارات المتصارعة على الحكم لإقصاء بعضها.[1]

كل ذلك أدى لزيادة التهميش الاجتماعي وعجز النظام السياسي وقنواته عن استقبال وامتصاص التطورات الاجتماعية والتعبير عنها، والنتيجة بروز ظاهرة الاغتراب ونمو حركات الرفض السياسي والاجتماعي سواء كانت سلفية دينية، أو اتخذت من الخصوصية الثقافية (الأمازيغية) ملجأ من هذا النظام الذي تشعر بالاغتراب عنه، من ثمة تصبح الأزمة هي سباق بين النظام السياسي- إذا توفرت له الإرادة - وبين التطورات والتغيرات الاجتماعية: من يلحق بالأخر ويحتويه؟.[2]

وإذا كانت أزمة التنمية السياسية في الجزائر في جانب منها أزمة صراع على هوية الدولة والمجتمع، فإن أسبابها تكمن في البنى الاقتصادية والسياسية والثقافية، ولعل أهم ما يميز هذا الجانب من الأزمة الثقافية هو الاختلال الحادث في سلم القيم والمعايير التي تحكم وجود المجتمع وتنظيمه وسيره، وفي هذا الصدد يقول سمير أمين "إن الخطاب ذا المنحى الثقافي في عصرنا يصاحب انتكاسات سياسية ظاهرة، كما يصاحب التخلي عن الرؤى العالمية المرمى والانضواء المجتمعي، بل يصاحب أحيانا الرؤى الظلامية ليس إلا".[3]

---

[1] عبد السميع بوساحية: **"التحولات الديمقراطية في الجزائر والأردن: 1989 – 2005 دراسة مقارنة"** رسالة ماجيستر، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية، 2006 . ص 35.

[2] عز الدين شكري: "**عملية التحول لتعدد الأحزاب**"، مجلة السياسة الدولية، العدد 98 ، القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، أكتوبر، 198، ص 155.

[3] خميس حزام والي، المرجع السابق، ص 157.

إن أبرز ما يُعبر عن هذه الأزمة في الجزائر هي مشكلة الهوية الأمازيغية والتي عبرت عن نفسها من خلال تيارات سياسية تطالب بحقوق البربر الثقافية والسياسية، أدت بها إلى الانخراط في أحداث عنف خاصة في منطقة القبائل من خلال حركة الاحتجاجات والمظاهرات التي قام بها سكان المنطقة مثل ما حدث في أفريل 2001، وكذلك المواجهات الطائفية أو المذهبية التي تشهدها منطقة غرداية بين العرب المالكيين والميزابيين الإباضيين منذ نهاية سنة 2013 وما تزال مستمرة، وهي أزمات يُخشى من ورائها تعميق نطاق الاختلاف والانقسام حول الهوية الجزائرية، وبالتالي فإن التوصل إلى التوافق حول الهوية الثقافية وتعبيراتها السياسية في المجتمع هو نقطة الانطلاق لبناء الأمة ونضوج المجتمع سياسيا.

المطلب الثاني: مشكلة العدالة التوزيعية

ترتبط هذه الأزمة بوجود خلل في النظام السياسي يتخذ شكل اتساع الفجوة بين المطالب التوزيعية، وقدرة النظام السياسي على الاستجابة لها وتظهر أزمة التوزيع من خلال وجود تفاوت في توزيع الثروة بين أفراد المجتمع، وفي الخدمات الأساسية بين مختلف مناطق الوطن.[1]

طُرحت هذه الأزمة في الجزائر خاصة مع تقييد الأوضاع العامة في البلاد وظهور الأزمة الاقتصادية، وبعد نشوب صراع بين السلطة والمجتمع أسفر عن تعطيل النمو السياسي والاقتصادي محدثا آثارا اجتماعية بالدرجة الأولى، فقد برزت البطالة بشكل مخيف، وارتفعت الأسعار وانخفضت القدرة الشرائية، وظهر تفاوت طبقي اقتصادي واجتماعي، رافقه ظهور الفقر وانهيار الخدمات الاجتماعية.[2]

[1] محمد حليم ليمام، المرجع السابق ، ص 106.

[2] المرجع نفسه ، ص 161.

يُضاف إلى ذلك تزايد مظاهر عدم التكامل القطري، فمازالت المناطق الساحلية والشمالية تحظى باهتمام الحكومات المتعاقبة منذ الاستقلال، هذا ما يؤدي إلى استمرار فقدان الإجماع حول المصلحة الوطنية العامة، ومن ثمة فقد نتج من سوء توزيع الثروة الوطنية بكيفية غير استحقاقية على أفراد المجتمع انتشار ظاهرة الاغتراب في المجتمع حيث لم يعد له اهتمام بالتوجهات الحكومية (المقاطعة الواسعة في الانتخابات مثلا، واللجوء إلى العنف وأعمال الشغب مثل الاحتجاجات التي اندلعت في حاسي مسعود، تقرت، ورقلة وغيرها من مناطق الجنوب نهاية سنة 2014)، مطالبين النظام السياسي بتوزيع عادل للثروات وفتح مناصب شغل لأبناء المنطقة وهو ما يُعبر عن حالة عدم الثقة في الدولة والقيادة السياسية أو في مؤسساتها التمثيلية، لاقتناع الفرد الجزائري بأن النخبة السياسية بشكل عام لا تسعى إلا لخدمة مصالحها الخاصة.[1]

المطلب الثالث: غياب التناغم والانسجام بين برامج التنمية وحاجات المجتمع الأساسية

تشير هذه القضية إلى عدم التناغم والانسجام لبرامج التنمية مع الحاجات الأساسية للمجتمع، نظرا لغياب التخطيط الجيد للمشروعات التنموية بما يتماشى مع الحالة المستهدفة، وإغفال وضع الأولويات اللازمة يؤدي إلى الهوة بين أفراد المجتمع مما يؤثر سلبا على مشاريعها التنموية.[2]

إن العجز الذي عرفه مش روع التنمية في الجزائر مرتبط بالفشل في تحقيق النقلة النوعية نحو تحديث الدولة والمجتمع، بالإضافة إلى فشل المؤسسات الاجتماعية وعجزها عن أداء دورها ووظائفها بفعالية، بما في ذلك الأسرة والمدرسة ومنظومة التكوين والتعليم عموما، فضلا عن الجمعيات المهنية والتضامنية التي عرفت حالة اضطراب واختلال قصوى، نظرا إلى

[1] محمد حليم ليمام، المرجع السابق ، ص 32.

[2] مهدي حسن زويلف، سليمان أحمد اللوزي: **التنمية الإدارية والدول النامية**، عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 1993 ، ص146.

عمق التحولات التي يعرفها المجتمع الجزائري بشكل سريع ما يؤدي إلى إعاقة مسار التنمية بصفة عامة.[1]

بالموازاة مع ذلك هناك خنق للحريات الفردية والعامة وتضييق على حرية التفكير والتعبير وهيمنة إيديولوجيا شعبوية فرضت قوالب جاهزة مانعة لكل مبادرة مبدعة، وترتب عن ذلك اتساع الفجوة بين الحكام والمحكومين وفقدان مؤسسات الدولة وأجهزتها لكل مصداقية لدى شرائح عريضة من المجتمع، و قد كانت طبيعة المجتمع الانقسامية من بين العوامل المساعدة على ذلك، بفعل سيطرة بنى تقليدية قديمة على علاقات شخصية كالقرابة، الجهوية والمحسوبية، الشيء الذي حال دون تكوين ثقافة سياسية عصرية وتبلور ممارسات رشيدة، وساهم في منع بروز نخب سياسية وفكرية متمرسة على المنافسة السياسية الخاضعة لقواعد وضوابط موضوعية تحددها المصلحة العامة للدولة والمجتمع، وليست المصالح الفردية أو الفئوية الضيقة الأفق.[2]

المطلب الرابع: المعوقات الاقتصادية

يمكننا الانطلاق في تشخيص الأزمة التي تعانيها التنمية السياسية بتسليط الضوء على البعد الاقتصادي باعتباره بعدا أساسيا لها، حيث تعتبر المعضلة الاقتصادية عامل سلبي وغير مشجع لإيجاد تنمية سياسية فعالة في الجزائر، فتغيير مسار أسس التنمية منذ حوادث 5 أكتوبر 1988 إلى اليوم من الأحادية والاقتصاد المخطط وما يتضمنه من قواعد وإجراءات، إلى التعديدية الحزبية واقتصاد السوق وما يجب أن يصاحبهما من تغييرات في القيم والأساليب والسلوك، كل هذا التغيير والتحول يتمحور حول الإستراتيجية الجديدة للتنمية.

---

[1] عنصر العياشي، المرجع السابق، ص 228.

[2] عنصر العياشي: "**التجربة الديمقراطية في الجزائر: اللعبة والرهانات**"، ورقة مقدمة للمؤتمر الدولي حول: عصر التحولات الديمقراطية في الوطن العربي، القاهرة، تنظيم مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان ومؤسسة الأهرام، من 29 فيفري إلى 03 مارس 1996، ص 08.

كما يلاحظ في بنية الاقتصاد الجزائري خلال هذه الفترة هو هيمنة قطاع المحروقات وتبعية الاقتصاد لهذا القطاع الإستراتيجي، حيث تمثل المحروقات ما يعادل 96 % من إجمالي الصادرات[1]، ما يشكل خطرا في حالة حدوث أي انخفاض في أسعار البترول وهو ما حدث بالفعل بعد الهبوط الكبير والحاد لأسعار النفط في الآونة الأخيرة (نهاية سنة 2014 وإلى اليوم)، حيث شرعت الجزائر في تطبيق سياسة تقشفية في جل القطاعات خوفا من حدوث أزمة اقتصادية، باعتبار أن الجزائر لم تستغل فرصة الوفرة المالية الناتجة عن ارتفاع أسعار النفط طيلة السنوات العشر الأخيرة ببناء مشاريع تنموية تقلص من اعتمادها الكلي على المداخيل النفطية، "فالإشكالية الأولى التي تواجهها التنمية في الجزائر هي التنسيق بين القطاعات الرئيسية، الصناعة، الفلاحة، وطرق توظيف التكنولوجيا الحديثة".[2]

وبالتالي فإن غياب هذا التنسيق وتفضيل قطاع على آخر دون حساب لنتائج عدم التوازن هذا، جعل الجزائر وبعد سنوات من انطلاق نموذجها التنموي من أكثر الدول تبعية للخارج وخاصة في مجال المواد الغذائية.

إن مختلف السياسات والبرامج التنموية التي رسمتها السلطات العمومية وبالرغم مما حققته من إصلاحات هيكلية ومالية، إلا أن هذه الجهود لم ترقى إلى عمق الإصلاحات الحقيقية بأبعادها الاجتماعية والثقافية، خاصة ولم يتم بعد الإقلاع التنموي بالرغم من توافر أرضية مالية مربحة، فلا يزال الوضع على حاله حيث يرى الملاحظون أن مخطط الإنعاش الاقتصادي لم يحقق النتائج المرجوة، ولم يفصل في الإجراءات المتعلقة بخصخصة هذه المؤسسات ومازالت مؤسسات الاقتصاد تعاني من مشاكل لا حصر لها نتيجة غياب

[1] إسماعيل قيرة وآخرون: **مستقبل الديمقراطية في الجزائر**، ط 1، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، 2002 ، ص218.

[2] عبد العالي دبلة : **الدولة الجزائرية الحديثة: الاقتصاد والمجتمع والسياسة**، القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2004، ص50.

الإستراتيجية الكبرى التي من شأنها أن تولد النمو وتخلق القيمة المضافة، فكان لهذا الوضع الصعب انعكاسات سلبية على النظام السياسي الجزائري.

وبالتالي يتضح لنا أن التنمية السياسية في الجزائر تعاني من مشكلات نوعية كثيرة متداخلة ذات تأثيرات عديدة، وحلها يحتاج إلى جهود كبيرة وخطوات جريئة ومشاركة فعالة من جميع الفئات والأطراف المسؤولة عن اتخاذ القرارات وتنفيذها وعن واضعي الأهداف ومحققيها، مشاركة تبدأ بالتنسيق بين الأهداف العامة والأهداف الخاصة بشكل عام، وبين أهداف القوى العاملة الشخصية وأهداف النظام بشكل خاص، بحيث يكون تحقيق أي هدف هو وسيلة أو خطوة هامة لتحقيق الهدف الأخر، وتحقيق أهداف كل منها يخدم عملية التنمية و يفعلها.[1]

المطلب الخامس: استراتيجيات تفعيل التنمية السياسية في الجزائر

فمن واقع المشكلات والمعوقات ومتطلبات التنمية الشاملة في الجزائر نرى أن عملية التنمية تحتاج إلى إستراتيجية شاملة في التنمية السياسية، تُبنى على نظام المشاركة في صناعة القرار وتنفيذه، وبناء هيكل جديد للمؤسسات السياسية أكثر فعالية وجيل جديد من القادة المتميزين، إستراتيجية تقوم على سياسة وضع أطراف النظام لأهدافهم وتحديدهم لأدوارهم باختيارهم وبما يخدم الأهداف العامة والخاصة.

فما هي إذا الاستراتيجيات المناسبة لعلاج تلك الاختلالات وبالتالي تحقيق وتفعيل التنمية السياسية المنشودة؟.

- بناء التكامل الوطني وتعزيز الهوية الوطنية المشتركة باحترام التعدد والاختلاف، والتوازن في إطار قانوني دستوري يؤكد المساواة التامة في المواطنة.

[1] عبد العالي دبلة، المرجع السابق، ص 53.

- تبني مشروع وطني لتنمية الحياة السياسية يستند أساسا إلى قرار وطني بتطوير وتفعيل مسيرة التجربة الديمقراطية والتوجه لبناء علاقات وطنية بين مختلف أطراف المعادلة السياسية، مبنية على مبادئ المشاركة والتعددية وحرية الرأي والاختلاف، وعلى ضوابط تفعيل الدستور والالتزام بالقانون واحترام الثوابت الوطنية، كأساس لا يتعارض مع أي موقف سياسي وفكري من القضايا الوطنية السياسية والاقتصادية والاجتماعية.
- تقوية الدولة الوطنية وتفعيل نظامها وترشيد أدائها، بواسطة إقامة مؤسسات ومرافق الدولة الدستورية والإدارية والاقتصادية والاجتماعية، وضمان حسن تنظيمها وسيرها بكفاءة وفاعلية، والعمل المنظم والشامل على تطويرها وترشيدها باستمرار، وتكييفها المتجدد مع المتغيرات والمعطيات المختلفة الوطنية والإقليمية والعالمية.
- احترام فعلي للصلاحيات النظرية الممنوحة دستوريا للمؤسسات السياسية المختلفة في مجال صنع القرار وتنفيذه.
- تداول السلطة داخل هذه المؤسسات بين القوى السياسية والاجتماعية، وذلك على أساس حكم الأغلبية مع حفظ حقوق الأقلية.
- ترشيد الإصلاح الاقتصادي بتثبيت أركانه المستندة إلى الشفافية والمحاسبة وإتاحة المعلومات والقابلية للمساءلة والقدرة عليها، بما يساعد على ترشيد التعامل مع الموارد الأساسية سواء على مستوى المؤسسات أو الدولة وأيضا بما يساعد على حصار الفساد وتقليص مساحته.[1]
- تطوير الجهاز الحكومي والعمل على تنسيقه لرسم أو إدارة عملية التنمية بمحتوياتها المختلفة على مستوى الدولة، والعمل على إنجاز مشاريع للتنمية

[1] شعبان فرج: "**الحكم الراشد كمدخل حديث لترشيد الإنفاق العام والحد من الفقر: دراسة حالة الجزائر 2000 – 2010**"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، 2012 ص 364.

الاقتصادية والبشرية معا، مع تفعيل دور الرقابة الحكومية على أداء الأجهزة العامة والخاصة وبما يتماشى مع مصالح المجتمع.

- هناك ضرورة لتحديد دقيق لدور الدولة خلال عملية الإصلاح الاقتصادي بجعلها محفزة للنشاط الاقتصادي وموفرة للبيئة الملائمة للقطاعين العام والخاص، في المجالات التي تتمتع بمزايا ومؤهلات لعمله فيها، "فتحقيق التنمية المنشودة يتطلب عدم التقليل من أهمية القطاع العام وتشجيع القطاع الخاص كشريك في التنمية".
- إنعاش المناخ الديمقراطي والحرص على بناء ديمقراطية فعلية تمكن من حرية التعبير والرأي، وحرية تكوين الأحزاب السياسية والمنظمات النقابية والجماهيرية، لأن كل تنمية اقتصادية تتطلب مناخ ديمقراطي ملائم يكبح تسلط القوى المتمركزة في السلطة، ويكشف تلاعباتها التي تحاك في غالب الأحيان على حساب الشعب.
- ضرورة استعادة الاستقرار الاجتماعي والسياسي وتخفيف المقاومة للتغيير ويعتبر نمو الدخل وتحسين الإدارة وتقديم الخدمات العامة بصورة أفضل عناصر حاسمة في بناء بيئة سياسية واجتماعية واقتصادية، لتحقيق استدامة النمو والالتحام الاجتماعي وتخفيف حدة الفقر، ويمكن تحقيق ذلك فقط عن طريق حوار تتسع قاعدته حول أهداف التنمية الإستراتيجية والشفافية في عملية اتخاذ القرارات وتعميق العملية الديمقراطية، فمن شأن هذا الحوار أن يعزز جهود الجزائر لجذب الاستثمار الأجنبي الخاص الذي يعيقه عدم الاستقرار السياسي والعراقيل الإدارية.
- التركيز على تكوين الإنسان لأن الرأسمال البشري هو العمود الفقري لكل تنمية بحيث يكون الإنسان هو وسيلة وغاية كل تنمية مرتقبة، حتى نتجنب المشاكل التي وقعت في العشرية الأخيرة والتي كانت بمثابة تدمير ذاتي للشعب الجزائري.

- يتطلب تحقيق التنمية الوطنية السليمة الشاملة الاعتماد على الذات ومشاركة شعبية واسعة وحقيقية، إذ أن عملية التنمية تعتمد على جهود المواطنين ومدى التزامهم بالمسؤولية والأعباء المترتبة عنها، لأن مشاركتهم في صنع السياسة العامة وتحديد أهداف التنمية ومشروعاتها، تعتبر أرقى صور العلاقة بين السلطة والمجتمع، عدا عن أنها تؤدي إلى تعميم فوائد التنمية على شرائح المجتمع كافة من خلال تكافؤ الفرص وتحقيق العدالة الاجتماعية وتوافر الحريات الأساسية، وبدون المشاركة لا يمكن تصور قبول الأفراد بالالتزام الصادق بقبول أهداف التنمية.[1]

[1] شعبان فرج، المرجع السابق، ص 365.

خلاصة الفصل:

وبالتالي نخلص من عرضنا لمشكلات التنمية السياسية في الجزائر بأنها مشكلات نوعية كثيرة متداخلة ذات تأثيرات عديدة، فالوضع المتأزم الذي يميز النظام السياسي الجزائري وكثرة العقبات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، كان لها الأثر السلبي على العمل السياسي وعائقا أمام تفعيل التنمية السياسية وتجسيد الحكم الراشد، وقصورا واضحا في سير العملية التنموية الشاملة بشكل عام.

من هذا المنطلق فالدولة الجزائرية بحاجة إلى تبني إستراتيجية وطنية تضمن تحقيق إصلاحات عميقة في بنيتها السياسية المؤسسية ومنظومتها التشريعية القانونية وبنائها الاجتماعي الثقافي، إذا ما أرادت تجاوز مختلف الأزمات السياسية التي بات النظام الجزائري يعانيها، إستراتيجية تهدف بالأساس إلى تحقيق التنمية السياسية التي تعتبر ركيزة محورية لإطلاق قاطرة الإصلاح التنموي في الجزائر.

الفصل الثالث:

الاستقرار السياسي في الجزائر وانعكاساته على التنمية السياسية

تمهيد:

كثيرا ما استخدم العنف كوسيلة لتحقيق أهداف سياسية في المجتمعات البشرية ، فظاهرة العنف السياسي صاحبت المجتمعات الإنسانية في الحقب الزمنية المختلفة لتطورها.

واختلفت هذه الظاهرة في شدتها باختلاف هذه المجتمعات وأنظمتها السياسية التي نشأت فيها، لتحكم عدة عوامل ومتغيرات بها، لكن الاختلاف الجوهري بين ما كانت عليه قديما وما أصبحت عليه في الوقت الراهن يكمن في طبيعة العوامل المساعدة على ظهورها، وكذلك وسائلها وأشكالها إضافة إلى كيفية تعامل الأنظمة السياسية معها، بهدف احتوائها واستئصالها.

المبحث الأول: الأزمة السياسية في الجزائر

لقد عرفت الجزائر ظاهرة الأزمة السياسي على غرار كثير من الدول العربية الأخرى، غير أن هذه الظاهرة في الجزائر تكتسي طابعا فريدا، سواء من خلال أسباب ظهورها ووسائلها، أو كيفية تعامل النظام السياسي الجزائري معها.

المطلب الأول: جذور الأزمة السياسية في الجزائر

إن الأزمة السياسية في الجزائر، ليست وليدة عقد التسعينات وإنما هي محصلة لتراكمات تاريخية، تعود بداياتها الأولى إلى الحركة الوطنية، مرورا بثورة التحرير وكذا فترات تاريخية تلت الاستقلال، وهنا نشير إلى بعض الصراعات التي حدثت منذ الحركة الوطنية إلى غاية أحداث أكتوبر 88.[1]

- الصراع الذي حدث بين الإندماجيّين والإصلاحيّين والاستقلاليّين.
- الأزمة التي حصلت داخل صفوف حركة انتصار الحريات الديمقراطية في أفريل 1953. والتي تطورت إلى درجة حدوث صدامات مسلحة.
- الصدامات والتصفيات التي حدثت بين أجنحة الثورة.
- أزمة صائفة 1962 وبروز مشكلة الصراع على السلطة.
- انقلاب 19 جوان 1965

كما عرفت الفترة ما بين جانفي 1967 وأكتوبر 1970 العديد من أعمال العنف السياسي ويمكن إبرازها من خلال ما يلي:

[1] خالد نزّار : **الشاذلي هو من أمر بقمع المتظاهرين في 5 أكتوبر**، جريدة الإخبارية الجزائرية، العدد 2601، الصادرة بتاريخ، 2015/10/05.

- 03 جانفي 1963: تم اغتيال محمد خيضر في مدريد.
- 15 ديسمبر 1967: قام الطاهر زبيري بمحاولة انقلاب على نظام هواري بومدين، غير أن هذا الانقلاب باء بالفشل وتم الحكم على الطاهر الزبيري بالإعدام.
- 20 أكتوبر 1970: تم اغتيال كريم بلقاسم في فرانكفورت بألمانيا.
- 11- 16مارس 1980 : أحداث الربيع الأمازيغي.[1]

أولا- أسباب الأزمة السياسية في الجزائر:

لقد تباينت التفسيرات المقدمة للأزمة السياسية في الجزائر، انطلاقا من كون هذه الأخيرة ذات أبعاد متعددة، إذ هناك من يرى أن انفجار أعمال العنف والشغب يرجع إلى إختلالات وتناقضات داخلية موجودة في المجتمع الجزائري وهناك من يدرج إضافة إلى العوامل الداخلية عوامل خارجية زادت من تعقد هذه الظاهرة في الجزائر، لذلك لا بد من تمييز العوامل المباشرة لظهور الأزمة السياسية كأزمة الشرعية والمشاركة السياسية وانغلاق النظام السياسي الجزائري، وأزمة العدالة التوزيعية وأزمة الهوية، إضافة إلى إيقاف المسار الانتخابي 1992، الذي يعتبر العامل الأساسي في تبلور ظاهرة العنف السياسي في الجزائر.

ثانيا: النظام السياسي وعلاقاته بالأزمة السياسية:

هذه الأزمات عبرت عن الاختلال والانهيار في التوازنات داخل المجتمع هذا الاختلال يعكس مدى انفتاح الصراع بين مختلف المكونات السياسية والفكرية والاجتماعية من أجل المصالح والحصول على الثروة والتوزيع والمكانة السياسية والاجتماعية.

[1] Rachid, Tlemcani: **State and Revolution in Algeria**. Colorado: Westview Press,1986 ,P202.

1- أزمة الشرعية وأزمة المشاركة السياسية:

فالشرعية التاريخية لجبهة التحرير الوطني، التي ارتكزت بدورها على المقاومة الوطنية ضد الاستعمار الفرنسي، كونت لها أسبقيات مطلقة ضد أية قوة سياسية تطمع للمشاركة في ممارسة السلطة. وكذلك أزمة المشاركة السياسية التي تمثلت في عجز المؤسسات السياسية عن استيعاب كل القوى الموجودة في المجتمع الجزائري والراغبة في المشاركة في العملية السياسية، كما تمثلت كذالك في عدم رغبة النخبة الحاكمة في إشراك هذه القوى.

وهناك ثلاث مجموعات تتفاعل فيما بينها تؤدي إلى حدوث أزمة الشرعية وأزمة المشاركة السياسية والتي يمكن حصرها فيما يلي:

أ. المجموعة الأولى: أسباب تتعلق بالنخب الحاكمة ومنها احتكار هذه النخب للسلطة السياسية ورفض مطالب المشاركة السياسية.

ب. المجموعة الثانية: أسباب تتعلق بالمؤسسات السياسية والتي تمثل حلقة الاتصال بين الحاكم والمحكومين، وهي قنوات المشاركة السياسية.

ج. المجموعة الثالثة: أسباب اقتصادية واجتماعية.

2- أزمة العدالة التوزيعية والعنف السياسي:

تشير مشكلة عدم العدالة التوزيعية إلى وجود خلل في المقدرة التوزيعية للنظام السياسي، ويتخذ هذا الخلل شكل أتساع الفجوة بين المطالب التوزيعية من جانب، وقدرة النظام على الاستجابة لها من جانب آخر، وينبع هذا الخلل من مصدرين: أولهما النقص في مصادر الثروة والسلع والخدمات المادية، وثانيهما هو عدم العدالة في توزيع الثروة بين مختلف طبقات المجتمع، نظرا لعدم كفاءة السياسات التوزيعية وانحيازها لمصالح فئات دون أخرى. هذه الأخيرة لن تجد سبيلا سوى اللجوء إلى استخدام العنف السياسي من أجل الحصول على جزء من الثروة.

حيث لعبت الأزمة الاقتصادية الناتجة عن تقهقر أسعار النفط لسنة 1986 واقترانها بانخفاض قيمة الدولار دورا كبيرا في ظهور أعمال الشغب والعنف الجماهيري والمطالبة بتحسين الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية.

3- أزمة الهوية والعنف السياسي: تبدوا أزمة الهوية من أخطر الأزمات التي عرفها المجتمع الجزائري نظرا لانقسامه بين اتجاهات متعددة، حيث تمسك البعض بالاتجاه العروبي و آخر رأى في الاتجاه الإسلامي بديلا لتحقيق التوازن المقصود في الشخصية القومية. في حين رأى البعض الآخر العودة إلى الهوية الأمازيغية.

كانت هذه الانقسامات سببا في انهيار النخب والمؤسسات الحاكمة لتكتسب أزمة الهوية بعدا آخر لارتباطها بأزمة الشرعية. و لقد حدد بيان أول نوفمبر 1954 المكونات الأساسية للهوية الوطنية – الجزائرية – هي الإسلام العروبة، الأمازيغية.

إن إدراج مقومات الهوية الوطنية ضمن المجال العام– الدولة – أفضى إلى تسييس مسألة الهوية، ومنه جاءت هذه المصادرة لعناصر الهوية الوطنية بمفارقات خطيرة فكل الأزمات التي شهدتها الجزائر في العقود الماضية، تتمثل في محاولات استعادة المجتمع لمقوماته الذاتية.[1]

حيث كشفت هذه الأزمة عن وجود إختلالات هيكلة وتناقضات جهوية بين المؤسسات الرسمية في الدولة، والممثلة في المؤسسة الرئاسية، المؤسسة العسكرية، المؤسسة الأمنية، والتي تميزت بتعدد مراكز صنع القرار وعدم التنسيق بينها، وهي مؤشر عن غياب التنظيم الهرمي بين مؤسسات الدولة،

[1] عمار بن سلطان، **نظام الاختراق والتغلغل ونشوء الظاهرة الإرهابية في الجزائر**. الدولة الوطنية والتحولات الدولية الراهنة. أعمال الملتقى الدولي الأول، منشورات كلية العلوم السياسية والإعلام، الجزائر،2004، ص 140.

وتفكك العلاقات التنظيمية بينها، مما سمح بظهور قوى جديدة تمثلت في جماعات المصالح، مما أضعف قوة النظام الجزائري.

إن انفجار الأزمة السياسية في الجزائر يعود إلى إختلالات وتناقضات داخلية موجودة في المجتمع الجزائري، لكن لا يمكن إهمال العوامل الخارجية والتي لعبت دورا في تبلور ظاهرة الأزمة السياسية في الجزائر والزيادة في حدتها.

ثالثا: توقيف المسار الانتخابي:

دخلت الجزائر بعد الإعلان عن دستور 1989، مرحلة جديدة أهم ما ميّزها هو فتح المجال بكل حرية في تشكيل الأحزاب السياسية، أو ما اصطلح عليها الدستور بالجمعيات ذات الطابع السياسي . وظهر على الساحة السياسية ما يزيد عن (60) حزبا.

وكان أول تنافس انتخابي للأحزاب في شهر جوان 1990 على المجالس المحلية والتي بلغ عددها 1541 مجلس شعبي بلدي و 48 مجلس شعبي ولائي. وقد تميزت بالهدوء والأمن وبلغت نسبة المشاركة 65% من عدد المسجلين.[1]

وقد أسفرت نتائج الانتخابات عن فوز ساحق للجبهة الإسلامية للإنقاذ بـ 853 بلدية، مقابل 487 بلدية لجبهة التحرير الوطني و87 بلدية لحزب الأرسيدي، كما فاز حزب الجبهة الإسلامية للإنقاذ ـ 32 مجلس ولائي مقابل 14 مجلس ولائي لجبهة التحرير الوطني ومجلس واحد لحزب الأرسيدي. وقد كان مقرر إجراء انتخابات تشريعية في 27 جوان 1991بالنسبة للدور الأول ليليه الدور الثاني بعد 03 أسابيع.[2]

---

[1] محمد بلقاسم حسن بهلول: **الجزائر بين الأزمة الاقتصادية والأزمة السياسية**، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ، الجزائر، 1999 ، ص 89.

[2] أحمد عياشي: **الإسلاميون الجزائريون بين السلطة والرصاص**، دار الحكمة، الجزائر، 1992، ص

إلا أن الانتخابات قد أجلت لوقت لاحق، ويأتي تأجيلها بسبب اعتراض الأحزاب على القانون رقم 91-07 المحدد للدوائر الانتخابية، لكونه حسب اعتقادها في خدمة الحزب الحاكم (حزب جبهة التحرير الوطني) وانتقدت القوانين الانتخابية بشدة من طرف الجبهة الإسلامية للإنقاذ، وعارضت بذلك الانتخابات التشريعية وانتهجت من أجل ذلك الدعوة إلى الإضراب الشامل غير المحدود زمنيا والذي شرع في تطبيقه في 25 ماي 1991 مع الدعوة إلى تنظيم مسيرات شعبية مستمرة في شوارع المدن وكانت العاصمة ساحتها الرئيسية وتمكنت المسيرات المتواصلة في شوارع العاصمة والمدن الأخرى من حشد عدد معتبر من الأنصار، واستطاعت الجبهة الإسلامية أن تتحكم في هذه المسيرات أحسن تحكم من حيث التنظيم والانضباط والتموين[1]، ونتج عن هذا الوضع ما يلي:

- تأجيل الانتخابات التشريعية لوقت لاحق والتي فازت بها لاحقا الجبهة الإسلامية للإنقاذ بـ 188 مقعد.
- سقوط حكومة مولود حمروش في 04 جوان 1991.
- خروج القوات العسكرية والذبابات إلى الشوارع منتصف ليلة 04 جوان 1991 بعد إعلان حالة الحصار من أجل إعادة الأمن المتردي.

ومن كل ما سبق نلاحظ أن الوضع بات يندر بالسلبية على كل الأصعدة وقد تميز الجو بالقلق الشعبي الواسع، وأمتد على كامل المنطقة العربية، حيث بادرت تونس بإغلاق حدودها مع الجزائر. أما عن الوضع الدولي فقد تميز بالأزمات العديدة التي مست مناطق كثيرة كالحرب الأهلية في يوغسلافيا، والصراع الدموي في بعض جمهوريات الاتحاد السوفياتي سابقا مثل الحرب الأهلية بين سكان أدربيجان المسلمين والأرمن، كل هذا جعل القلق يستفحل عن مصير

[1] محمد بلقاسم حسن بهلول، مرجع سابق، ص 110.

الاستقرار في الجزائر. وهنا تجدر الإشارة إلى ما أنتجه هذا الوضع من خلال ما يلي:

01- أجبر الرئيس الشادلي بن جديد على الإستقالة بعد خطابه الموجه للأمة يوم السبت 11 جانفي 1992،[1] وأبرز ما يستنتج من خطاب الرئيس نقطتين هما:

- التسليم بوجود خطر داهم ووشيك على النظام العام والوحدة الوطنية.
- الاعتراف الصريح بفشل سياسته في تطبيق الديمقراطية بسبب تجاوزات كثيرة على الانسجام الوطني.

02- حل المجلس الشعبي الوطني والذي أمضاه الرئيس قبل استقالته بتاريخ 04 جانفي 1992 وقرار الحل تعود صلاحياته إلى رئيس الجمهورية حسب المادة 120 من دستور1989.[2]

03- حدوث فراغ دستوري لأن الدستور لم ينص صراحة على حالة اقتران شغور منصب رئاسة الجمهورية بالاستقالة مع شغور البرلمان.

04- إعلان رئيس الحكومة السيد أحمد غزالي في بيان للشعب أن الحكومة ستواصل مهامها الدستورية للمحافظة على النظام العام ووجه طلب للجيش الوطني الشعبي بمقتضى القانون رقم 91- 23 الصادر في ديسمبر 1991 مساهمته في مهمة حماية الأمن العمومي.

أيام قليلة قبل إجراء الدور الثاني للانتخابات، جاء بيان متلفز مفاده أن المجلس الأعلى للأمن المجتمع في يوم 11 جانفي 1992 في الجزائر العاصمة بمقر الحكومة، قد قرر بالإجماع إستحالة مواصلة المسار الانتخابي إلى غاية أن

[1] الحسين بركة: **أبعاد الأزمة في الجزائر، المنطلقات الإنعكاسات** ، النتائج. ط1، شركة دار الأمة للطباعة والترجمة والنشر والتوزيع، الجزائر، 1997، ص 39

[2] محمد بلقاسم حسن بهلول، مرجع سابق، ص 132.

تتوفر الشروط الضرورية للسير العادي للمؤسسات.[1] حيث تم سد الفراغ الدستوري، بإنشاء هيئة سميت بالمجلس الأعلى للدولة.[2]

المطلب الثاني: أشكال الأزمة السياسية في الجزائر

أولا- الأزمة الرسمية:

والتي تهدف إلى ضمان استمرار النظام في السلطة من خلال إضعاف قوة ودور القوى السياسية والاجتماعية المعارضة، والملاحظ أنه توجد صعوبة كبيرة في الحصول على الإحصائيات الرسمية في هذا المجال، ومن مسبباتها:

1- الاعتقالات السياسية:

هو سلوك يمارسه النظام السياسي في ظل حالة الطوارئ، إذ يتم القبض على المواطنين والتحفظ عليهم تنفيذا لأوامر إدارية دون صدور أحكام قضائية سابقة ضدهم وقد تطول أو تقصر مدة الاعتقالات طبقا لتقديرات السلطة التي أصدرت أوامر الاعتقال، ولقد مارست السلطة الجزائرية عمليات الاعتقال من خلال قيامهم باعتقال قيادات المعارضة المتمثلة في الجبهة الإسلامية للإنقاذ على رأسها عباسي مدني وعلي بلحاج، وغيرهم من مناضلي الجبهة، والكثير من الذين شاركوا في المظاهرات حيث وصل عدد المعتقلين في عهد المجلس الأعلى للدولة حوالي 7000 معتقل حسب الإحصائيات الرسمية، و30.000 معتقل حسب إحصائيات المعارضة.

[1] رمضان بلعمري، اليوم الذي فتح أبواب جهنم على الجزائر ، الشروق اليومي، العدد 2571، الصادر بتاريخ 2005/12/27.

[2] محمد بلقاسم حسن بهلول، مرجع سابق، ص 138.

2- أحكام الإعدام المرتبطة بقضايا سياسية:

يمكن تعريف الإعدام بأنه عقوبة مقررة في القانون، وهي مرتبطة بالجنايات الخطيرة، وفي الغالب ما تصدر أحكام الإعدام بشأن بعض القضايا السياسية خاصة عندما تكون هناك حالة الحصار والطوارئ حيث تشكل محاكم خاصة وإجراءات التقاضي أمامها لا يجوز الطعن في أحكامها.

3- أحكام السجن مع الأشغال الشاقة بأكثر من 15 سنة:

وهذه الأخيرة هي عقوبة نص عليها القانون الجزائري.

4- استعمال قوات الأمن والجيش للقضاء على أعمال العنف الشعبي:

يولي النظام السياسي اهتماما متزايدا لأجهزة الأمن، ويظهر ذلك من خلال الميزانية المالية المخصصة لهذه الأجهزة، ولقد لجأت الجزائر على غرار الدول النامية إلى تدعيم قوات الأمن والجيش من حيث التجنيد والتسليح، الأجهزة والمعدات الحديثة التي وضعت تحت تصرفها، وكان أول تدخل للجيش لإعادة الهدوء بعد اندلاع أحداث الشغب التي عرفتها الجزائر في صيف 1988، وطبقا للمادة 119 من الدستور أعلن رئيس الجمهورية الشادلي بن جديد حالة الحصار بتاريخ 06 أكتوبر1988، والتي بموجبها دخل الجيش العاصمة هذا الأخير الذي أوكلت له مهمة إعادة الهدوء لأول مرة في تاريخ الجزائر المستقلة ، ونفس الشيء بعد إيقاف المسار الانتخابي، كما استخدمت السلطة الجزائرية وحدات الجيش الشعبي في قمع المعارضة الإسلامية ومحاولة القضاء عليها.[1]

[1] جمال لعلامي، الطريق الوعر...والمصالحة المؤجلة ، الشروق اليومي، العدد 2571 الصادرة بتاريخ 2005/27 .

ثانيا- الأزمة الغير رسمية:

تسمى كذلك بالأزمة الشعبية، والتي يسببها المواطنون أو جماعات معينة ضد السلطة الحاكمة بهدف التأثير عليها في الاستجابة لمطالبهم، أو العدول عن قرارات سياسية اتخذتها السلطة أو تريد اتخاذها، ومن مؤشرات الازمة السياسية غير الرسمية، أو مسببات الأزمة السياسية الشعبية في الجزائر نذكر ما يلي:[1]

1- المظاهرات:

فكانت أول مسيرة وطنية للجبهة الإسلامية للإنقاذ نحو الرئاسة في 20 أفريل 1990، والتي نظمت من أجل المطالبة بتحرير جماعة بويعلي، بمن فيهم المحكوم عليهم بالإعدام، والمطالبة بالعفو عنهم، وقد قرر هذه المسيرة عباسي مدني وعلي بلحاج للمطالبة بإطلاق سراح كل من عبد القادر شبوطي، منصوري ملياني وجماعة أخرى لازالت بالسجن.

2- الاغتيالات السياسية ومحاولة الاغتيال:

هي عمليات القتل ومحاولات القتل التي تستهدف شخصيات سياسية، حيث مرت الاغتيالات ومحاولة الاغتيال في الجزائر بثلاث مراحل أساسية هي:

أ. المرحلة الأولى: كان التركيز في عمليات الاغتيال ومحاولات الاغتيال في هذه المرحلة على عناصر رجال الأمن والشرطة والجيش، حيث كانت الحوادث من هذا النوع تقع بشكل يكاد يكون يومي، وتوجد صعوبة كبيرة في حصر جميع هذه المحاولات والاغتيالات

[1] رابح لونيسي: **الجزائر في دوامة الصراع بين السياسيين و العسكريين**. دار المعرفة ،الجزائر ،1999، ص258.

ب. المرحلة الثانية: في هذه المرحلة تطورت الاغتيالات لتشمل اغتيال ومحاولة اغتيال مفكرين أدينوا بالتعاون مع السلطة، كاغتيال الأستاذ الجيلالي اليابس، الطاهر جاووت الذي اغتيل في 26 ماي 1992، والهاشمي شريف زعيم الحزب الشيوعي الجزائري، وعبد الحق بن حمودة الأمين العام للإتحاد العام للعمال الجزائريين، كما تم اغتيال أعضاء من المجلس الاستشاري الذي أنشأه محمد بوضياف والعديد من رؤساء المنذوبيات التنفيذية، وابتداء من سبتمبر 1993 بدأت عملية الاختطاف والاغتيال لرعايا أجانب في الجزائر.

ج. المرحلة الثالثة: تميزت هذه المرحلة بأنها أكثر دموية، حيث عرفت أحداث مأساوية ذهب ضحيتها المئات من المواطنين، الذين تعرضوا لإبادات جماعية بشعة، سواء كانت هذه المجازر في القرى والأرياف المعزولة، وحتى القريبة من العاصمة، ومن أعنف هذه المجازر نذكر مجزرة بن طلحة، وسيدي رايس التي ذهب ضحيتها 511 مدنيا إضافة إلى مجزرة بني مسوس، حسب المرصد الوطني لحقوق الإنسان.

3- أعمال الشغب:

والتي كان أعنفها إضراب جامعة عنابة في مارس1992، عندما قام بعض الطلبة الملثمين بمهاجمة عدة كليات فقاموا بتحطيم قاعات المحاضرات وأتلفوا الوثائق والملفات، إضافة إلى ذلك محاولة تخريب المؤسسات العمومية الحكومية، كما أضرمت النيران في معهد زراعي بالبليدة، وبعض عربات القطار في قسنطينة وذلك في الفترة الممتدة ما بين 1992-1993، كما عرفت الجزائر أحداث شغب عنيفة ترتب عنها آثار سلبية كتلك التي شهدتها منطقة القبائل سنة 2001.[1]

[1] آدم قبي: **ظاهرة العنف السياسي في الجزائر 1988– 1999**، أطروحة دكتوراه دولة قسم العلوم السياسية ، جامعة الجزائر، 2002/ 2003، ص ص 188 – 189.

المبحث الثاني: آليات حل الأزمة السياسية في الجزائر

بعد توقيف المسار الانتخابي تدهور الوضع الأمني في الجزائر وانتشرت مظاهر الأزمة السياسية خاصة بعد اقترانها بتأزم الوضع الاقتصادي والاجتماعي، ممّا أدخل الجزائر في دوّامة الصّراع بين النّظام السّياسي من جهة والمعارضة الإسلامية من جهة ثانية، وتصاعدت حدّة أعمال العنف والمجازر الجماعية الّتي باتت تحدث كلّ يوم في مختلف أنحاء الوطن، ومن هنا يمكن أن نتساءل كيف تعامل النظام الجزائري مع هذه الوضعية الأمنية الّتي تصاعدت حدّتها ؟ وما هي الإستراتيجية الّتي اتبعها النظام الجزائري في هذه المرحلة من أجل التّخفيف من حدّة الوضع؟.

المطلب الأول: الوفاق الوطني

أولا- ظروف التحضير لندوة الوفاق الوطني:

في عهدة الرئيس اليمين زروال بدأت مرحلة جديدة ومعقدة من مراحل العنف والمواجهة بين النظام السياسي والمؤسسة العسكرية من جهة والجبهة الإسلامية للإنقاذ من ناحية ثانية، حيث تم إنشاء لجنة الحوار الوطني عشية نهاية المرحلة الانتقالية للمجلس الأعلى للدولة في بداية 1994، ولقد أجرت لجنة الحوار الوطني سلسلة من الاتصالات والحوارات مع مختلف الأحزاب والشخصيات الوطنية،[1] وتجسدت بوادر الحوار والمصالحة بإطلاق سراح كل من علي جدي وبوخمخم في 23 فيفري 1994 ،وكانت هده الحوارات تهدف إلى ما يلي:

أ. الاسترجاع الحازم للسلم المدني.
ب. الرجوع في أقرب وقت للمسار الانتخابي الديمقراطي.
ج. الحفاظ على مكتسبات الندوة الوطنية وتطويرها وتعزيز الوفاق الوطني.

[1] ادم قبي، مرجع سابق ، ص185.

د. العمل من اجل تحقيق وضمان أمن الأشخاص والممتلكات واستتباب الأمن.

ه. تعزيز العدالة الاجتماعية بتوزيع عادل للثروة الوطنية.

ثانيا- مضمون آلية الوفاق الوطني:

في بداية جانفي 1994 انعقدت ندوة الوفاق الوطني، وكان من المفروض أن ينصب عبد العزيز بوتفليقة كرئيس للدولة لمرحلة انتقالية، لكنّه رفض أن يكون مجرّد ديكور تتحكّم فيه القوى الفاعلة في النظام السّياسي، حيث اضطرّ المجلس الأعلى للأمن تعيين اليامين زروال رئيسا للدولة والّذي أنشأ بدوره مجلسا انتقاليا يمثّل كل الحساسيات والأحزاب. لكن الأحزاب الكبيرة رفضت الانضمام إلى هذا المجلس باستثناء حركة مجتمع السّلم(22)، وشرع زروال في حوار سريع مع مختلف الأحزاب السياسية خاصة الفاعلة منها لإيجاد مخرج للأزمة، لكن كثيرا ما كانت هناك مقاطعة للحوار من طرف الإستئصاليين، حيث علّق أغلب الشّعب الجزائري آمالا واسعة على إنجاح مسألة الحوار الوطني الّذي شرع فيه الرّئيس اليامين زروال في صيف 1994.[1]

في عشية الاحتفالات بالذكرى الأربعين لاندلاع الثورة التّحريرية المسلحة أعلن زروال في خطاب له في 31 أكتوبر 1994 عن فشل الحوار الوطني، بسبب اكتشاف رسالة من علي بلحاج إلى أمير الجماعة الإسلامية المسلحة GIA الشريف قوسمي الذي قتل في إحدى الإشتباكات مع قوات الأمن في 26 سبتمبر 1994، هذه الرسالة المؤرخة في 17 سبتمبر 1994 ،يدعوه فيها علي بلحاج إلى مواصلة العنف المسلح، ويقول فيها أنه سيلتحق بالجيا GIA بمجرد خروجه من السجن.

[1] محمد تامالت: **الجزائر من فوق البركان**، الطبعة الأولى، (د، د،ن)، الجزائر، 1999، ص 137.

بفشل ندوة الحوار الوطني تحولت آمال الشعب الجزائري في رؤية جزائر يعمها السلم والاستقرار إلى آلام وأحزان، زادت من حدتها التفجيرات التي وقعت في مقبرة الشهداء في ولاية مستغانم ،والتي أودت بحياة العديد من الأطفال الأبرياء من الكشافة الإسلامية الجزائرية، وبعد إعلان اليامين زروال عشية أول نوفمبر 1994 عن فشل الحوار الوطني قال بأن الحوار سيكون مع الشعب من اليوم فصاعدا ، وقد نظمت قوى المصالحة العقد الوطني في سانت إيجيدو في تاريخ 13 جانفي 1995، وقعت الأطراف المشاركة في لقاء سانت إيجيدو على عقد وطني يلتزم فيه الجميع باحترام مبادئ أول نوفمبر 1954 والتداول السلمي على السلطة، والاعتراف بالأمازيغية، وإبعاد الجيش عن السياسة.[1]

كما ظهر توجه آخر يسمى التقويم الوطني الذي تبنّاه الرئيس اليمين زروال ووضع خطته مستشاره للأمن الجنرال محمد بتشين، والذي أعلن عنه زروال في الجولة الحوارية التي أجراها في أفريل 1995. حيث تتلخص خطوات التقويم الوطني في إجراء انتخابات رئاسية تعددية ، تم توقيع مختلف الشركاء السياسيين والاجتماعيين على عقد وطني يضم مجموعة مبادئ وقواعد يجب احترامها ، ثم تعديل الدستور في ضوء ذلك العقد قبل الدخول في انتخابات تشريعية ومحلية تعددية، ويرجع سبب إعلان الرئيس زروال عن مشروع التقويم الوطني بسبب فشل السلطة في دفع قادة الجبهة الإسلامية للانقاد إلى تحرير رسالة تنبد فيها العنف.[2]

بعد الانتخابات الرئاسية و التي أجريت في 16 نوفمبر 1995 و فاز بها اليمين زروال بالأغلبية، رغم الشكوك التي أحيطت حول نتائجها، شرع هذا الأخير في الحوار مع كل الشركاء السياسيين والاجتماعيين بهدف التحضير لندوة الوفاق

[1] رابح لونيسي، مرجع سابق ، ص 260.

[2] محمد تامالت، مرجع سابق ،ص150.

الوطني الثانية التي انعقدت يوم 14 سبتمبر1996 ورفض كل من الارسيدي وحزب التحدي المشاركة فيها، لأنها لا تقصي التيارات الإسلامية، واتخذ حزب القوى الاشتراكية وحزب العمال نفس الموقف بدعوى عدم مشاركة الجبهة الإسلامية للإنقاذ (FIS) فيها.[1]

نشير أن الجزائر في هذه الفترة عرفت عنفا جماعيا من خلال العديد من المجازر مثل مجزرة بن طلحة والرايس حميدو ومجزرة بني مسوس، وقع المشاركون في ندوة الوفاق الوطني الثانية، التي تعهد فيها الجميع باحترام المبادئ الأساسية للديمقراطية و تشبه هذه الوثيقة وثيقة عقد روما في الكثير من خطوطها العامة ومبادئها، حيث ألحت هذه الوثيقة على منع استعمال مقومات الهوية الوطنية لأغراض حزبية، و تمت صياغة دستور 1996 على أساس هده الوثيقة، الذي استفتى عليه الشعب في نوفمبر 1996 ثم جرت انتخابات تشريعية في 5 جوان 1997 وتم تشكيل حكومة ائتلافية ضمت مع التجمع الوطني الديمقراطي كل من جبهة التحرير الوطني، وحركة مجتمع السلم.[2]

وهكذا يمكن القول أن - حوارا جادا- يجمع جميع الشركاء السياسيين والاجتماعيين، لم يحدث رغم تشكيل الحكومة للجنة الوفاق الوطني، لكن الرغبة في حل الأزمة ظلت قائمة، مما دفع إلى عقد ندوة وفاق وطني ثانية في 1996 كشكل من أشكال تحقيق المصالحة إلا أن تلك الندوة بدورها لم تجمع حولها جميع الشركاء السياسيين.

ثالثا- تقييم مدى نجاعة آلية الوفاق الوطني في استرجاع الأمن:

في 15 جويلية 1996 أعلن الرئيس اليامين زروال عن طي ملف الجهة الإسلامية للإنقاد وعدم الرجوع إليه، وهو ما يدل ظاهريا علي فشل ندوة الوفاق الوطني، أي الفشل النسبي للحوار السياسي الذي اتسم بثلاث سمات هي:

[1] رابح لونيسي ، مرجع سابق ،ص268.

[2] محمد تامالت ، مرجع سابق ، ص151.

1. كان حوارا جزئيا أي لم يشرك جميع الشركاء السياسيين خاصة أطراف الأزمة.
2. لم يكن حوارا جديا لأن عدة أحزاب مشاركة فيه لم تكن تملك نفوذا جماهيريا وكانت تقنصها الشجاعة السياسية.
3. كان عبارة عن إملاءات ولم يتّسم بسمات الحوار، أي أن كل طرف كان يرغب في فرض وجهة نظره.[1]

المطلب الثاني: الوئام المدني

منذ ندوة الوفاق الوطني الأولى 1994، و بعد اختيار الرئيس اليمين زروال باشرت السلطات الجزائرية مفاوضات مع القيادة السياسية للجبهة الإسلامية للإنقاذ بهدف إيجاد تسوية سياسة للازمة الأمنية حيث حرصت السلطة على أن تخرج المفاوضات بنداء من قادة الجبهة تدعو فيه جناحها المسلح لوقف عملياتها، لكن جولات الحوار آلت إلى الفشل ، مما دفع بالنظام الجزائري إلى إصدار قانون الرحمة في 1995. غير أن هذا القانون لم يحدد تسوية شاملة للأزمة، و بعدها في 24 سبتمبر 1997 أعلن الجيش الإسلامي للانقاد هدنة من جانب واحد بداية من 1 أكتوبر 1997 لكن النظام القائم لم يتفاعل معهم وأصر على موقفه السابق بطي ملف (FIS)، إلى غاية انتخابات 1999 حيث أعطى الرئيس عبد العزيز بوتفليقة الغطاء السياسي و القانوني للهدنة ، من خلال آلية الوئام المدني.[2]

[1] محمد لعقاب: **من عهد الصقور إلى هديل الحمام**، جريدة الأحرار الثقافي ، العدد 06 ، من 15 إلى 30 سبتمبر 2005.

[2] محمد تامالت ، مرجع سابق، ص 157.

أولا- ظروف إقرار آلية الوئام المدني:

إن المتغيرات الداخلية من خلال تدهور الوضع الأمني، وانسداد قنوات الحوار وفشل الحل السياسي للأزمة الجزائرية، وأمام ازدياد المطالبة الخارجية بإيفاد لجنة تحقيق دولية في المجازر المرتكبة وطروحات التدخل الأجنبي كبعثة الأمم المتحدة للإعلام والتقصي التي حلت بالجزائر في صائفة 1998، كل هذه المتغيرات جعلت خيار الحوار يفرض نفسه كمطلب ضروري لابد منه أكثر من أي وقت مضى، لأن الإجراءات والآليات السياسية والأمنية التي تم اتخاذها من قبل لم تكن فعالة في حل الأزمة والقضاء على مظاهر العنف السياسي، كما أن سياسة الحل الأمني التي حاول الرئيس زروال تطبيقها لم تصل إلى تحقيق الاستقرار والأمن، لذلك أصبح الحوار شعار كل المترشحين السبعة لرئاسيات 1999.[1]

بعد فوز عبد العزيز بوتفليقة برئاسيات 15 أفريل 1999، بأغلبية مطلقة ومشاركة كبيرة ،أعطى بوتفليقة تسمية جديدة للمصالحة، فأصبحت تحمل تسمية الوئام المدني حيث أعلن الرئيس بوتفليقة في برنامجه الانتخابي عن أولويات ثلاث هي : إحلال السلام ، الوئام المدني ، وإعادة الاعتبار للجزائر على الساحة العربية والإفريقية والدولية، ولقد حاول وضع الوئام المدني في إطار إستراتيجية واضحة المعالم و الأهداف والتي تتمثل في العمل على إعادة الأمن والاستقرار والعودة إلى الحوار والتعايش السلمي، وإيجاد مكانة للجزائر على المستوى الجهوي والإقليمي.

هذه الإستراتيجية تكون كفيلة بإعطائها دور ومركز قوي في النظام العالمي، إلا أن أنصار الاستئصال ورفض فكرة الحوار والوئام عادوا من جديد بعد اغتيال عبد القادر حشاني العضو القيادي في الجبهة الإسلامية للإنقاذ المنحلة للسعي لإفشال كل مسعى من شأنه أن يضفي مصالحة وطنية دائمة حيث

[1] محمد لعقاب، مرجع سابق.

يعتقد الكثير من المحللين والمراقبين أن اغتيال عبد القادر حشاني كان الهدف منه هو خلط الأوراق لأنه كان يدعو إلى إشراك الجناح السياسي في الهدنة.[1]

بعد إعلان الرئيس بوتفليقة عن مشروع قانون الوئام المدني، صادق البرلمان الجزائري على هذا القانون بدون أي معارضة، ما عدا امتناع حزب عن التصويت لكنه لم يعارضه، ثم عرض القانون على الاستفتاء الشعبي في 16 سبتمبر 1999، والحقيقة أن قانون الوئام المدني كان يهدف إلى تقديم الضمان القانوني للهدنة التي أعلنها الجيش الإسلامي للإنقاذ في أكتوبر 1997 و في خضم الوئام المدني أعلن الرئيس بوتفليقة عن ترقية الوئام المدني إلىً وئام وطنيً، وذلك خلال زيارته لولاية باتنة.[2]

ثانيا- مضمون قانون الوئام المدني:

صدر قانون الوئام المدني على شكل القانون رقم 08/99 ودخل حيز التنفيذ في 13 ماي 1999، بعد أن أقرته الحكومة، ثم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة، وبعد شهرين طرح القانون للاستفتاء يوم 16 سبتمبر1999، وقد لاقى تأييدا شعبيا كبيرا، بعد أن كان السؤال المطروح في الاستفتاء، والذي يمكن للناخبين الإجابة عنه بنعم أو لا هو: هل أنتم مع مسعى رئيس الجمهورية المتعلق باسترجاع السلم والوئام المدني؟.

وبمقتضى هذا القانون يتمتع أعضاء الجماعات المسلحة الذين سلموا أنفسهم للسلطات خلال ستة أشهر بدءا من 13 ماي 1999، ولم يرتكب أي منهم أو يشارك في أية جريمة أدت إلى قتل شخص أو سببت له عجزا دائما أو اغتصابا، أو لم يستعمل متفجرات في أماكن عمومية أو يتردد عليها الجمهور بالإعفاء من المتابعة القضائية، أما من ارتكبوا مثل تلك الجرائم أو شاركوا في ارتكابها فتخفف الأحكام الصادرة عليهم وفي هذا الصدد تتماثل مواد قانون

[1] ادم قبي ، مرجع سابق ، ص 161.

[2] محمد لعقاب، مرجع سابق.

الوئام المدني إلى حد كبير مع مواد القانون الرحمة، وتخفف هذه العقوبات بصورة أكبر لمن يستسلمون خلال ثلاثة أشهر، كما استبعد هذا القانون عقوبة الإعدام أو السجن مدى الحياة لأعضاء الجماعات المسلحة الذين سلموا أنفسهم خلال مهلة الأشهر الستة بغض النظر عن الجرائم التي ارتكبوها.

لما كان هذا القانون محدودا بمدة زمنية 06 أشهر فلا يمكن لأعضاء الجماعات المسلحة الذين سلموا أنفسهم في ماي 2000 الاستفادة من تخفيف العقوبات أو الإعفاء من المتابعات القضائية، ومن تم يعاملون بموجب المواد العادية في القوانين الدائمة، كما ينص القانون على أنه بوسع الراغبين في تسليم أنفسهم بموجب قانون الوئام المدني الحضور أمام السلطات المختصة سواء العسكرية أو المدنية أو الإدارية أو القضائية التي ستقرر ما إذا كان الشخص سيعفى من المتابعة القضائية أم سيقدم للمحكمة، ويشمل القانون على مواد خاصة بالوضع رهن الإرجاء ، الذي يطبق بصورة اختيارية. ولهذا الغرض تؤسس في كل ولاية لجنة إرجاء يرأسها النائب العام المختص إقليميا، وتضم ممثلا عن وزير الدفاع الوطني، وممثل عن وزير الداخلية وقائد مجموعة الدرك الوطني للولاية ورئيس الأمن الولائي، ونقيب المحامين أو ممثله المؤهل.[1]

ثالثا- تقييم قانون الوئام المدني:

يندرج هذا القانون في إطار الغاية السامية المتمثلة في استعادة الوئام المدني والذي يهدف إلى تأسيس تدابير خاصة، بغية توفير حلول ملائمة للأشخاص المورطين والمتورطين في أعمال إرهابية وتخريبية و الذين يعبّرون عن إرادتهم في التوقف بكل وعي عن نشاطاتهم الإرهابية من خلال إعطائهم الفرصة بهدف تجسيد هذا الطموح، على نهج الإدماج المدني في المجتمع، لكن السّلطات الجزائرية لم تعلن رسميا أسماء وأعداد أعضاء الجماعات المسلحة

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية ، رئاسة الجمهورية ، قانون رقم 99/ 08، المتضمن إستعادة الوئام المدني ، الجريدة الرسمية ، العدد39 ، الصادر في1999.

الذين استفادوا من العفو الرئاسي سواء في الجريدة الرّسمية الصادرة في 12 فيفري 2000، والتي نشرت المرسوم وكذلك الحال بالنسبة للأشخاص الذين سلموا أنفسهم للسلطات بموجب قانون الوئام المدني.

وتفيد المعلومات المعلنة التي قدّمتها وأكّدتها مصادر حكومية رسميّة لوسائل الإعلام والمنظمات غير الحكومية أن قرابة 5500 من أعضاء الجماعات المسلحة سلموا أنفسهم في الفترة الممتدّة من ماي 1999 إلي جانفي 2000، من بينهم أعضاء من الجيش الإسلامي للإنقاذ (AIS) والرابطة الإسلامية للدعوة و الجهاد (FIDA) والذين استفادوا من العفو الرئاسي، ونلاحظ هنا أن العفو الشامل ينطوي على الإخلال بأحد المبادئ الأساسية لقانون الوئام المدني و الذي يقر بوجوب محاسبة مرتكبي الجرائم.[1]

[1] عز الدين بندي عبد الله ، **الوئام المدني ضرورة و فريضة** . شركة زاعياش للطباعة و النشر، الجزائر، ديسمبر 1999، ص 36.

المبحث الثالث: واقع التنمية السياسية في الجزائر

بعد مرور 4 سنوات على بداية مشهد جديد حلّ على العالم العربي، وهذا بعد خوض الشعوب العربية معركة التحرر من النظم الدكتاتورية و الاستبدادية التي حكمت الدول العربية، في غالبية مرحلة ما بعد الاستقلال، هي موجة أقل ما يقال عنها أنها أظهرت حقيقة السلطات التي تحكم الدول العربية، وأزالت الستار عن مجازر هي مستمرة لحد الساعة في كل من مصر و سوريا واليمن وكذا ليبيا ، مع ذكر تونس التي نجحت في توظيف أسس الانتقال السلطوي، وخوض تحول ديمقراطي أكثر سلاسة من سابقاتها من الدول العربية، التي أكدت على تفعيل المقاربة الأمنية دون غيرها وذلك قصد الحفاظ على ما هو قائم .

تعتبر الجزائر فاعل محوري في شمال إفريقيا ومنطقة الساحل خاصة بعد دورها في محاولة استتباب الأمن، و لعبها دور الوسيط السياسي و الفاعل الدبلوماسي في أكثر من مناسبة سواء في أزمة مالي، والأشواط التي قطعتها الدبلوماسية الجزائرية في عمليتها للخروج بحلول ميدانية و سياسية للازمة وكذا الأزمة الليبية ودور الجزائر في الدعوة لجلسات الحوار بين أطراف النزاع الليبي قصد بلوغ اتفاق جدي لأزمة السلطة والشرعية في الدولة، والتي أضح الانفلات الأمني والنزاع الداخلي يشكّل خطرا على الدولة الجزائرية، وهذا على إثر ما تعانيه حدودها على المستويات الثلاث الهجرة الغير الشرعية، وتهريب الأسلحة و التنظيمات الإرهابية المسلحة .[1]

من جهتها تعتبر الحدود التونسية محل اهتمام كبير في جدول أعمال الحكومة الجزائرية، وهذا من منظور أحداث سوسة وما سبقها من عمليات إرهابية أكدت عقبها السلطات الجزائرية أنها تأكد التعاون الأمني والعسكري بين

[1] سميرة بلعمري، **تحديد أجل 06 أشهر للاستفادة من أحكام ميثاق السلم** ، الشروق اليومي ، العدد 1617، الصادر بتاريخ 22فيفري 2006.

الحكومتين الجزائرية والتونسية، ناهيك عن التوتر الدبلوماسي التي تشهده العلاقات الجزائرية – المغربية في العديد من المناسبات والتي تهدد بعصف المقومات التاريخية و السياسية التي تربط البلدين .

فهذه المتغيرات أدت إلى تشكيل سياسة خارجية جزائرية تتميّز بعمقها الأمني خاصة اتجاه الدول العربية التي شهدت موجات التحول الديمقراطي ولازالت تعرف أزمات داخلية وتعاني من تهديدات أمنية، وهذا تخوفا من اتساع رقعة الشطرنج لتضم الجزائر كدولة لازالت تحتمي بالشرعية الثورية كغطاء يضمن ديمومة السلطة السياسية القائمة دون غيرها، وكذلك تخوفا من أن تنطبق نظرية الألعاب على المشهد السياسي والاجتماعي الجزائري، وتكون تبعات سقوط أحجار دومينو وتسقط على إثرها سلطة سياسية لازالت تعايش تحدّيا كبيرا أمام ما تشهده الجزائر من تقشّف مالي وأزمات اجتماعية واقتصادية تعيشها البلاد في ظل تناقص في حجم التأييد الشعبي والدعم الجماهيري للسياسة العامة للدولة، والتي باتت تعبّر عن انفراد بالسلطة والدخول في مرحلة انسداد سياسي ستشكل العديد من العوائق أمام النظام السياسي القائم ومؤسساته.[1]

وهذا ما يدفعنا إلى المرور بالثابت والمتغيّر في السياسة الخارجية الجزائرية، والعمل على توصيف القدرات والموارد الأمنية المرصودة لضمان الحفاظ على الحدود الإقليمية للجزائر من جهة، وكذا الحفاظ على الوضع السياسي القائم في الجزائر، في ظل المتغيّرات الداخلية والتي تعدّ استثنائية تؤكّد التحوّل العميق التي تشهده السياسة العامة الجزائرية من مرحلة التصميم حتى التنفيذ والتي بدا من الواضح تبنيها المقاربة الأمنية بدرجة عالية، فما مدى تأثر السياسة الخارجية الجزائرية بمبدأ عدم التدخّل في الشؤون الداخلية للدول وما

[1] محمد لعقاب، مرجع سابق.

هي انعكاساته على السياسة الداخلية الجزائرية في ظلّ التحولات الإقليمية والتهديدات الأمنية المتصاعدة ؟.[1]

المطلب الأول: السياسة الخارجية ودورها في تجسيد المتغيّر الأمني

يعتبر التغيير والتأثير الموقفي في السياسة الخارجية من السمات الجوهرية التي تميّزها عن باقي السياسات التي تتبعها الدولة، وهذا لتأثر النظام السياسي الدائم بالبيئة الخارجية ومتغيّرات النظام الدولي القائم، وكذا ما تفرزه التقلّبات الدائمة لبعض الوحدات السياسية على مستوى سياساتها الخارجية وتلعب موازين القوى الإقليمية والدولية دورا عاما في تصميم و وضع سياسات تتأقلم مع الوضع القائم، بالتناسب مع قدرات النظام السياسي و حتى عوامل قوّته ودرجاتها .[2]

حيث انصرف تشارلز هيرمان إلى التمييز بين أربعة أشكال من التغيّر في السياسة الخارجية :

أ – التغير ألتكيفي:

والذي يمثّل ذلك التحول في اهتمامات النظام السياسي اتجاه موضوع أو قضية معينة، مع بقاء واستمرار السياسة الخارجية في أهدافها والأدوات المستعملة في تحديدها.

[1] رابح لونيسي، مرجع سابق ، ص 271.

[2] عز الدين بندي عبد الله ، المرجع السابق، ص 41.

ب – التغير البرنامجي :

ويقصد بذلك التغير على مستوى أدوات السياسة الخارجية، واستبدال المعيار العسكري بالمعيار التفاوضي والسياسي، في سبيل تحقيق الأهداف المسطرة وذلك مع الحفاظ على الأهداف .

ج – التغير في الأهداف:

و يشير ذلك إلى وجود تغيير جذري في تحديد أهداف السياسة الخارجية الخاص بنظام سياسي ما، وهذا يتبعه تغيير على مستوى الأدوات والبرامج المتبعة.

د – التغير في توجهات السياسة الخارجية :

وهو أكثر أشكال التغير تعقيدا و تأثيرا على السياسة الخارجية لأي نظام سياسي، وذلك لارتباطه بتغير التوجه العام للسياسة الخارجية وما ينجر عنه من تغير على مستوى الأدوات والأهداف والاستراتيجيات المتبعة في ذلك أيضا.

ومن ما سبق يتضح أن التغير في السياسة الخارجية يكون إما بشكل نسبي أو كلّي، وعادة ما يكون السبب في هذا التغير هو امني بالدرجة الأولى خاصة إن كان الأمر متعلق بدولة لها حدود سياسية مع دول تشهد أزمات وتهديدات أمنية ناتجة عن غياب السلطة المركزية، كحالة الدولة الليبية مثلا فهذا من شانه تهديد أمن الدولة كالجزائر من جهة و يهدد أمن الفرد من الشعب الجزائري فمن هذا المنطلق يكون رصد تحول مفهوم الأمن، وعلاقته بالسياسة الخارجية للدولة مهما قصد إعطاء تصور عام لسياسة الدفاع المتخذة من الطرف الجزائري، اتجاه دول الجوار ومحيط الجوار القريب لحدودها السياسية.[1]

[1] عز الدين بندي عبد الله، المرجع السابق، ص 39.

لاعتبارات قانونية وأخرى سياسية يتشكل لنا البعد السياسي في تكوين القيمة الأمنية في السياسة الخارجية، وذلك يتجلى في الحفاظ على مركزية الدولة باعتبارها وحدة مستقلة ذات سيادة كاملة على أراضيها كقيمة أمنية عليا مقارنة بباقي القيم الأخرى، و هذا ما جعل مفهوم الآن مرتبط بدلالات سياسية وأبعاد تعكس فلسفة الدولة في الحفاظ على أمنها.

إذ تهدف الدولة إلى تعريفه واستعماله بالشكل الذي يتناسب وتوجهاتها ويحتوي أهدافا سياسية كبرى كحماية الكيان وصيانة المصالح الحيوية من التدخلات الخارجية، وحتى التهديدات الداخلية، أي أن الاقتراب للأمن هو صورة تعبيرية عن أهداف السياسة الخارجية، بالشكل الذي ينسجم مع الفلسفة النظرية التي تصنف الدراسات الأمنية ضمن الأجندة البحثية الرئيسة في دراسة السياسة الدولية، وهذا مع استمرار التصورات الناجعة للنظرة الواقعية المحددة للأمن كأولوية في سلّم السياسة العليا للدولة، حيث يعتبر الأمن القومي المدخل الرئيسي التي تتوقف عليه مخرجات السياسة الخارجية للدولة .[1]

ومن هنا يتضح أن البعد الأمني هو مستوى من مستويات السياسة الخارجية، لكن عادة ما تكون المتغيرات الإقليمية و الدولية سببا أساسيا في التحكم بدرجات البعد الأمني، فقد يكون هامشيا في العلاقات السياسية التعاونية أو في نماذج التكامل الإقليمي، وهذا يتجلى في نموذج الاتحاد الأوروبي الذي يهيمن على السياسة الخارجية للدول الأعضاء البعد الاقتصادي أكثر مما هو أمني، على عكس النظم السياسية العربية التي تتخذ من المقاربة الأمنية هامش مناورة تتيح لها ضمان الأمن السيادي للدولة، و هذا وفق ما تترجمه معطيات نسب التسلح و ما توفره الأنظمة العربية من موارد مالية قصد تدعيم القطاع العسكري و تحديثه.[2]

[1] محمد تامالت ، مرجع سابق، ص 190.

[2] ادم قبي ، مرجع سابق ، ص 171.

وكان الغلاف المالي المجهز للاقتناء العسكري للدولة الجزائرية في 2011 يقدر ب 6،8 مليار دولار أمريكي، ثمّ ارتفع ليصل 9،6 مليار دولار سنة 2012، ثم استقرّ بما يقدّر ب11 مليار دولار سنويا سنة 2013.، وهذا ما يؤكّد فرضية اهتمام صناع القرار على مستوى الحكومة الجزائرية بالمتغيّر الأمني، خاصة بعد أحداث عملية تيقنتورين التي استهدفت مجمع الغاز "الحياة" بتيقنتورين من طرف مجموعة إرهابية مطلع سنة 2013، والتي أكدت الخطر والتهديد الأمني التي تشكله الحدود الشرقية و الجنوبية للدولة الجزائرية، وقد زادت نسبة التهديد بعد تهديد تنظيم الدولة الإسلامية "داعش" للدولة الجزائرية حكومة وشعبا في مقطع فيديو تحت عنوان "رسالة إلى أهل الجزائر"، عقبها هجمة على ثكنة عسكرية بمدينة عين الدفلى خلّفت مقتل 09 عسكريين وجرحى وبعدها تتالت الاشتباكات بين القوة العسكرية الجزائرية ومسلحين إرهابيين لازالت تعصف بحلم الأمن الدائم و السلام الأبدي بالشعب الجزائري .[1]

المطلب الثاني: المتغيرات الإقليمية والدولية وانعكاساتها على السياسة الجزائرية

لقد رافق هذا المبدأ جدلا واسعا، من مؤيّد ومعارض له خاصة بعد التطورات الحاصلة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا منذ بدايات 2011 وبالخصوص مع انطلاق شرارات الثور في تونس ومصر وليبيا وظهور مواقف المجتمع الدولي ودول المنطقة، ومع ذلك استمر غياب الموقف الجزائري من هذه التطورات التي راحت تغيّر مستقبل المنطقة بشكل تام وكلّي وعصفت بنظم سياسية كانت في الزمن القريب جزء لا يتجزأ من العلاقات السياسية التي كانت الجزائر طرفا فيها .

[1] عز الدين بندي عبد الله، المرجع السابق، ص 43.

أولا– التيار المؤيّد للمبدأ:

اتضحت رجاحة مواقف الدبلوماسية الجزائرية، التي فسرت قبلا من بعض المتتبعين أنها مواقف سلبية تجاه ما يحدث في المنطقة العربية في ظل ما يسمى بـالربيع العربي، حيث ظلت الجزائر متمسكة بمبدئها القائم على عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، مع الحرص على تقريب وجها النظر بين الإخوة الفرقاء ودعم الحوار السياسي والدفع نحو الحلول السلمية رافضة بشكل قطعي التدخلات العسكرية من منطلق أنها تعمل على تفتيت الدول وتمس بسيادتها بما يعرض كل المنطقة إلى أخطار محدقة، وهو ذات الموقف في تونس ومصر وليبيا وسوريا واليمن.[1]

والتزمت الجزائر في كل المحافل العربية بتقديم تجربتها ومقاربتها بمكافحة ظاهرة الإرهاب، التي أصبحت عابرة للأوطان إيمانا منها أنه لا تنمية اقتصادية في البلاد العربية دون استقرار أمني بالمنطقة.

وعكست تصريحات الرؤساء العرب الذين زاروا الجزائر عقب بروز تحولات سياسية في المنطقة، على غرار الرئيس التونسي باجي القائد السبسي والمصري عبد الفتاح السيسي والفلسطيني محمود عباس والأمير القطري تميم بن حمد آل ثاني، حول المواقف الجزائرية تجاه القضايا العربية، نجاح الدبلوماسية الجزائرية في طي الأزمات وحل الخلافات بطريقة سلمية، باعتبار أن العنف لا يوّلد إلا العنف .[2]

حيث أنّ مبدأ عدم التدخّل في الشؤون الداخلية للدول، قد ساهم بنسبية في بقاء العلاقات الثنائية والإستراتجية بين الجزائر ومختلف الدول التي شهدت موجات التحوّل الديمقراطي، وكذا تعرّضت نظمها السياسية إلى التطهير العنيف من ملامح الاستبداد والدكتاتورية بعد عقود من حكم نخب حاكمة اتصفت بالدوام

[1] عز الدين بندي عبد الله، المرجع السابق، ص 45.

[2] المرجع نفسه، ص 47.

ورسّخت مفهوم وراثية النظم الجمهورية، وبالحديث عن الموقف الحيادي أو كما سماه العديد موقف المتتبع للنظام السياسي الجزائري واتهام العديد من المحللين والباحثين مبدأ عدم التدخّل في الشؤون الداخلية للدول، ومطالبة الدولة الجزائرية في التخلّي عنه لما كان له من تغييب للدور الإقليمي للجزائر منذ 2011، وبقاء موقفها من الإطراف المتصارعة داخل دول الربيع العربي مبهما، في ظل اعتبارها دولة محورية في منطقة شمال إفريقيا، زيادة عن عمقها الإستراتيجي في منطقة الساحل .

وهذا ما يؤكّد فرضية الانكفاء الذاتي التي تمارسه السياسة الخارجية الجزائرية منذ اندلاع ثورات الربيع العربي، وانتفاضات التغيير وذلك لضمان الاستقرار الداخلي و استتباب الأمن، في ظل الأخطار الحدودية وتأثير الجوار القريب على الداخل الجزائري خاصة على مستوى الحدود الشرقية مع تونس وليبيا، وتزايد المخاطر اللّا تماثلية وذلك بتزايد نسب الهجرة الغير الشرعية من الجنوب و تحول الجزائر إلى نقطة عبور للضفة الشمالية للمتوسط، وتزايد تأثير الحركات المتطرفة والجهادية على الحدود الجزائرية، وتناميها والتخوف من انتقال عملياتها إلى المركز الجزائري هذا إن احتسبنا عملية تيقنتورين كدليل على ولوج الجماعات الإرهابية من الحدود الليبية لتنفيذ هكذا عمليات، من شأنها تهديد الأمن القومي الجزائري .[1]

مبدأ عدم التدخّل في الشؤون الداخلية للدول لاق استحسانا من طرف القوى الغربية على غرار الولايات المتحدة، وهذا من منطلق زيارة كيري للجزائر العام الماضي أن الولايات المتحدة ستظل داعمة للجهود الجزائرية في مكافحة الإرهاب خاصة و أن مبدأ عدم التدخل، ليس بالمبدأ المعطّل للتعاون الثنائي في هذا المجال خاصة في قضايا الساحل الإفريقي.[2]

[1] محمد لعقاب، مرجع سابق.

[2] محمد تامالت ، مرجع سابق، ص 188.

فهو برأيي و بعد استقراء الواقع السياسي في المنطقة و موقع الجزائر الجوهري والمحوري في القضايا الأمنية، يعتبر حصانة لدول الجوار والدائرة الإقليمية من تدخل جزائري في شؤونهم الداخلية، وتوجيه سياساتهم خاصة في خضم الظروف التي تعيشها معظم دول الجوار من توتر أمني و شرخ اجتماعي يسمح لأي طرف إقليمي باللعب على أوتاره، مما يجعل الجزائر كمركز لترسيخ الخيار التوافقي بين الفرقاء السياسيين والجماعات الميدانية، التي تعيش حالة اقتتال بسبب السلطة وشرعيتها ومرجعيتها في فترة ما بعد مرحلة الربيع العربي.

ثانيا- التيار المعارض للمبدأ:

في الطرف الأخر ينادي متخصصون بالتنازل عن هذا المبدأ الذي حسب رأيهم شلّ حركة الدبلوماسية الجزائرية، ويهدد قدرة الجزائر على الحفاظ على امتيازها من كونها قوة الإقليمية، وكذا اتساع رقعتها الجيو سياسية، وترسيخ عمقها الإستراتيجي في المنطقة .

وقدّ أكّد الدكتور جيوفبورتر رئيس مكتب استشارة "ناركو"، في محاضرة ألقيت في المركز الدولي للصحافة على ضرورة تخلي الجزائر عن بعض المبادئ التي ظلّت تحكم سياستها الخارجية منذ مرحلة الاستقلال، وهذا للتطور الحاصل على مستوى المنظومة الدولية، وضرورة التفاعل مع المتغيّرات الجديدة التي حلّت بالمنطقة جرّاء التدخل الفرنسي في مالي وتدخل قوات الناتو في ليبيا، مما يجعل موقف الجزائر غير مجدي في التصدي إلى مخاطر الجوار القريب التي تهدد امن وسلامة المواطن الجزائري ،على الرغم من حياد السياسة الخارجية الجزائرية وتمسّكها بالعقيدة الأمنية الدفاعية في ظلّ تهديدات تقف على حدودها منذ أربعة سنوات .[1]

[1] محمد لعقاب، مرجع سابق.

ومهما أشادت الجزائر بجودة سياستها الخارجية، ومدى قوّة ومتانة العلاقات الجزائرية – العربية ، فإن التساؤلات التي صدرت عن الكثير من الدبلوماسيين العرب حول المواقف التي وصفت بالمعاكسة للتيار، والتي طرحت إشكال مستقبل العلاقات العربية مع الطرف الجزائري في حالة استمرار الغموض بشأن سياسته الخارجية، مع تسجيل ربط محوري للجزائر مع الدول الغربية يفيد انسجام المواقف خارج ما هو مصدّر له على شكل التوافق الاقتصادي ،بينما نشهد تباعد مع المواقف العربية بداعي المخاوف على الداخل من مؤثرات خارجية في مقدّمتها الإرهاب و ما ينجرّ من عنه من انحدار في المكانة الإقليمية للجزائر بصفتها محور الاستقرار في المنطقة .

ممّا يجعل السياسة الخارجية الجزائرية عاجزة على التفاعل مع معطيات ومخرجات نظام عالمي معاصر ومتغيّر بعقيدة أمنية تقليدية وثابتة، ممّا يستوجب مراجعة القيم الدستورية والمبادئ التي أنشئت مع قيام الدولة الجزائرية هذه المراجعة تجعل منها بمثابة إصلاحات تتيح للدولة الجزائرية توضيح مواقفها اتجاه القضايا الراهنة، وخاصة المتعلقة بالأحداث السياسية داخل الدول العربية المتضررة والمتأثرة بتبعات التحول السياسي، وهذا ما يمكن اعتباره مجارات الانفتاح الأمني والسياسي الذي تعرفه السياسة الدولية المعاصرة.[1]

[1] حتحوت نور الدين المصالحة الوطنية و أثرها على التحول الديمقراطي في الجزائر 1994– 2005 ، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في العلوم السياسية ، معهد البحوث و الدراسات العربية ، القاهرة،2006 ص ص277–278. أ. نبيل بويبية–أستاذ مساعد بكلية الحقوق والعلوم السياسية . جامعة 20 أوت 1955 – سكيكدة

المبحث الرابع: آفاق ومستقبل التنمية السياسية في الجزائر

إن المتتبع للأحداث التي رافقت ما يعرف بالربيع العربي وما يعتبر انتفاضات الشعوب ضدّ النظم الاستبدادية، ويقارنها بحجم الاستقرار الأمني النسبي الذي تعيشه الجزائر على مدار العقد الأخير، سيصنّف هذه الأحداث في خانة الخطر الداهم بالنسبة للنظام السياسي الجزائري وأنّ انعكاساته تشكل تهديد حقيقي على أمن وسلامة المواطن الجزائري وكذلك تشكّل سوك يهدد الوضع القائم في الجزائر والذي تسعى السلطة الجزائرية إلى ضمان بقائه دون مواجهة مع الجبهة الداخلية ومحاولة كسب السلم الاجتماعي بكلّ السبل هذا ما تجسّد على مدى اتجاهين:[1]

المطلب الأول: توسيع نطاق السياسة العامة نحو الداخل

عرفت الجزائر في بدايات يناير 2011 بما يعرف بموجات الغضب سميّة "بحركة الزيت و السكرّ"، وهذا نتاج لغلاء على مستوى المواد الأساسية التي يستهلكها المجتمع الجزائري، ومع تزامن هذه الموجة بموجات التحول والغضب الشعبي في تونس ، فإن السلطة السياسية في الجزائر لعبت على وتر الموارد المتاحة، أو ما عرف آنذاك بالبحبوحة المالية التي كانت سند النظام السياسي في ترويض الغضب الشعبي، وتصميم سياسات تنموية شاملة كان أهمّا فتح مجال الاستثمار للشباب وبدعم مادّي دولتي على أساس قروض طويلة المدى تساهم في ضبط معدلات البطالة، وكذا امتصاص غضب الشارع وذلك بعدّ ما ثبت جديّة الحراك في كل من تونس ومصر وما انجرّ عنهما، فكان على النظام السياسي الجزائري توظيف أدوات جديدة في تحليل الوضع المجتمعي وكيفية التعامل مع الخطر الأمني الذي يهدد أمن الإقليم من جهة ،و يهدد السلطة السياسية في مرحلة تعالت أصوات منددة ضدّ سياسات الرئيس الجزائري عبد

[1] أنيس رحماني، **آليات و تدابير إنهاء الأزمة** الدامية ، الشروق اليومي ، العدد1621، الصادر بتاريخ 27 فيفري 2006،.

العزيز بوتفليقة، والمطالبة لانتقال ديمقراطي سلس وسلمي دونما الاستمرار في الحكم لعهدة رابعة ،من شأنها أن تهدد مصداقية وشرعية مؤسسات الدولة .

إن السبيل الاقتصادي و متغيّر الموارد المادية الذي أخذت به الدولة الجزائرية في عملية تكثيف سياساتها التنموية منذ 2011، أثر سلبيا على ميزان المدفوعات وانعكس بصورة سلبية على الاقتصاد الوطني وهذا نتيجة لا عقلانية الإنفاق العام على المشاريع التنموية ممّا أدى إلى انخفاض احتياطي الصرف بمعدلات قياسية.

حيث بلغ احتياطي الصرف في الجزائر سنة 2011: 182.22 دولار أمريكي مقارنة بسنة 2010 بقيمة 162.22 دولار أمريكي، حيث أن هذه القيمة انحدرت لتصل في ديسمبر 2014 لما يقارب 178.938 دولار، ثمّ بلوغها 159.918 نهاية مارس 2015، وهذا ما أزم الوضع الاقتصادي الجزائري خاصة بعد طول عمر العجز في الميزانية العامة للدولة، وهذا ما يرجعه خبراء لسوء التسيير المالي و إنفاق غير رشيد قادته خلفيات سياسية .[1]

وقد رافقت هذا السبيل الاقتصادي إصلاحات سياسية واسعة في يناير 2012، مسّت مجالات و قوانين الأحزاب السياسية، الانتخابات، الإعلام و كذا قانون الجمعيات وشهدت هذه الإصلاحات توسيع نطاق المشاركة السياسية لطوائف المجتمع الجزائري، وتوسيع هامش الحريات والمشارك السياسية للمرأة في المجالس المنتخبة، وفتح باب تأسيس الأحزاب السياسية دون تعقيد أو تماطل سلطوي،إلى غاية بلوغ عدد الأحزاب ما يفوق 70 حزبا في الانتخابات التشريعية ل 10 مايو 2012، بحيث اعتبرت هذه الإصلاحات بمثابة تمهيد لدستور توافقي يتوافق والأسس الديمقراطية المعاصرة ويخرج الجزائر من متاهة الركود السياسي الذي تعيشه الجزائر، وتخطّي مرحلة سياسة أحادية التوجّه الممارسة من طرف السلطة، وإشراك باقي الفصائل السياسية وتشكيلات

[1] رابح لونيسي، مرجع سابق ، ص 271.

المجتمع المدني في رسم السياسة العامة للدولة، وهذا ما أدى إلى فتح المشاورات بين السلطة والطرف الأخر من النظام السياسي الجزائري، تمهيدا لدستور بات خرافة سياسية بالنسبة للمجتمع الجزائر وذلك لطول عمر التحضير له وكثرة الحجج السياسية التي رافقت ذلك .

المطلب الثاني: التوجه نحو السياسة الأمنية في ظل التهديدات الحدودية

الجزائر بلد محوري، وكل ما يحدث إقليميا وفي دول الجوار على وجه التحديد ينعكس على الأمن القومي سلبا أو إيجابا، وعليه يمكن القول أن الجزائر محاصرة ببيئة متوترة، ولا يبدو في الأفق القريب أو المتوسط أن هناك مؤشرات استقرار في دول الجوار، وكل هذه الظروف تحتم وضع إستراتيجية أمنية لموجهة أية تهديدات محتملة ، بحيث أنّ معدّل صفقات السلاح التي أبرمتها الجزائر والمشار إليها سابقا تؤكّد الحزام الأمني الذي بادرت به الجزائر منذ بداية التوتر على حدودها الشرقية والجنوبية، وهذا ما يعكس البعد الأمني في سياسات الجزائر الداخلية و الخارجية على أساس تكاملي دون إهمال الوضع السياسي و صراع السلطة والمعارضة، وأثره على الأمن القومي الجزائري .[1]

تكريس تجربة مكافحة الإرهاب و ترسيخ الأضرار التي لحقت بالجزائر دولة وشعبا وترجمتها في العقيدة الأمنية للأجهزة الوطنية لرفع كفاءتها وفاعليتها، وتتم عبر تدوين هذه التجربة حتى يتم نقلها واستيعابها والاستفادة من الدروس المستخلصة، وهذا موازاة مع عملية تحديث وتنمية للقدرات العسكرية واستحداث برامج التخطيط الاستراتيجي على مستوى وزارة الدفاع وكذا المؤسسات الأمنية الأخرى .[2]

[1] محمد تامالت ، مرجع سابق ، ص170.

[2] المرجع نفسه، ص 175.

مع تكثيف التعاون الأمني مع دول الجوار خاصة مع تونس ما قبل وبعد العدوان الإرهابي الذي ضرب الدولة التونسية وسياحتها في الصميم، وقد عقب التهديد الأمني في تيقنتورين و كذا العدوان على دورية عسكرية في عين الدفلى بالجزائر، حملات عسكرية طالت جميع معاقل المشتبه بها وكذا تكثيف التعزيزات الأمنية على الحدود الجزائرية مع كل من ليبيا وتونس، تحسّبا لتهديد أمني جديد أو حتى من مسعى للقضاء على عمليات تهريب الأسلحة من ساحات المعارك الليبية نحو العمق الجزائري، مع التلويح بفرضية الخلايا النائمة من جماعات متطرفة داخل الجزائر.

وتعتبر المبادرات الجزائرية في حلّ الأزمات في المنطقة على غرار أزمة مالي وجعل الوساطة جزائرية ما بين الفرقاء المتقاتلين، وكذا المساعي الحثيثة التي تبادر بها الجزائر لحل الازمة في ليبيا، مساعي أمنية التوجه بالأساس، وذلك من منظور دفاعي ردعي بواجهة سياسية ومساعي دبلوماسية وهذا بإشادة مبعوث الأمم المتحدة الممثل الخاص للامين العام بيرناندينيو ليون على جهود الجزائر و لعبها دور محوري في السباق نحو الحل السياسي الذي يرضي جميع الأطراف المتنازعة في ليبيا .[1]

[1] رابح لونيسي، مرجع سابق ، ص 283.

خلاصة الفصل:

رغم الإقرار بحزمة الإصلاحات السياسية سنة 2012 والسياسات التنموية الشامل التي استهدفت الشباب الجزائري،قصد استتباب الأمن الداخلي وضمان السلم الاجتماعي، وكذا التركيز على المقاربة الأمنية في التعامل مع الانفلات الأمني المتتالي في عدد من بؤر التوتر في الداخل الجزائري، فإنّ الجزائر لازالت تعاني من هاجس أمني مرتبط بالتوتر الأمني على المستوى الإقليمي و تصعيد أعمال العنف في الجوار وغياب المؤسسات في ليبيا لضبط الحركات الإرهابية و على رأسها تنظيم الدولة "داعش".

من جهة أخرى يلعب الركود السياسي في مرحلة ما بعد رئاسيات 2014 نوع من التهديد على امن الجزائر القومي وهذا لدرجة الانسداد السياسي مابين السلطة السياسية وقوى المعارضة، وقد لعبت الأزمة الاقتصادية التي رافقت انهيار أسعار البترول دورا هاما في تذبذب السياسة الجزائرية في الفترة الأخيرة، وذلك لسبب وحيد وهو أن العنصر الأساسي لدرئ موجات الغضب السياسي التي أسقطت أنظمة الحكم في كل من تونس و ليبيا ومصر واليمن وسورية، هو العنصر الماديّ و مدى تعامل السلطة السياسية في الجزائر مع الموارد في سبيل كسب نوع من الرضا الشعبوي يبقيها خارج سرب ما يسمى بالربيع العربي .

الخاتمة

خاتمة عامة:

إن الجزائر لازالت تمارس سياسة الانكفاء الذاتي ومحاولة التعديل السلوكي بعيدا عن الخوض في شؤون الداخلية للدول مصدر الأزمات الأمنية وهذا ما سيشكّل في حد ذاته خطر على الواقع السياسي داخل النظام الجزائري وسيؤدّي إلى استيراد مشاكل اجتماعية في المستقبل تعجز عن حلّها المقاربات الأمنية المعمول بها من طرف النظام السياسي في مواجهة التوترات الاجتماعية الداخلية، وهذا ما سيؤدّي إلى زعزعة الاستقرار المرهون بالسلطة السياسية الحاكمة واندثار العلاقة الارتباطية التي روج لها رجالات النظام السياسي في الجزائر مابين السلم الداخلي والسلطة الحاكمة .

حيث لا يظهر أي مؤشّر فعلي، يسمح بالتنبّؤ بتغيير على مستوى السياسة الخارجية الجزائرية، أو حتى مراجعة مواقفها مع دول الجوار القريب ومناطق التوتر في الشرق الأوسط، وهذا ما يجعل من مخرجات السياسة الخارجية الجزائرية عبارة عن سلوك موقفي صامت، يتسم بالضبابية وعدم الوضوح ويجعل من الدور الجزائري في المنطقة ثانوي مقارنة مع دول تعتبر ذات مركز هامشي بالنسبة للنزاعات الحاصلة.

ويمكن القول أن تنمية السياسة هي عملية سياسية تستهدف تعبئة الجماهير، وزيادة وعيهم لرفع مستوى مشاركتهم في الحياة السياسية لتدعيم المؤسسات الديمقراطية وتحقيق الاستقرار والتكامل.

كما عرفت الجزائر بعد الاستقلال حركة إعادة بناء واسعة وتجربة تنموية ناشئة، إلى أنها شهدت العديد من الأزمات في كل مرحلة من مراحل البناء، سواء ما تعلق منها من تحديات السياسة أو التحديات الثقافية والاجتماعية أو التحديات الاقتصادية، أو كل هذه المشكلات مجتمعة، فانعكست سلبا على تفعيل التنمية السياسية في الجزائر.

قائمة المصادر والمراجع:

ا- باللغة العربية:

أ- الكتب

1. أحمد عياشي: الإسلاميون الجزائريون بين السلطة والرصاص، دار الحكمة، الجزائر، 1992.
2. أسامة الغزالي حرب: الأحزاب السياسية في العالم الثالث، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب الكويت، 1987.
3. إسماعيل قيرة وآخرون: مستقبل الديمقراطية في الجزائر، ط 1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2002 .
4. جابرييل ألموند: السياسية المقارنة، دراسات في النظم السياسية العالمية، ترجمة: علي أحمد غاني القاهرة، دار الطباعة القومية، 1980.
5. حسن جلال العربي: تطور الفكر السياسي، دار المعارف، القاهرة، بدون تاريخ نشر.
6. حسنين توفيق إبراهيم: النظم السياسية العربية: الاتجاهات الحديثة في دراستها، ط 2، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2008.
7. الحسين بركة: أبعاد الأزمة في الجزائر، المنطلقات الإنعكاسات ، النتائج. ط1، شركة دار الأمة للطباعة والترجمة والنشر والتوزيع، الجزائر، 1997.
8. خميس حزام والي: إشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية العربية: مع الإشارة إلى تجربة الجزائر بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية 2003.
9. رابح لونيسي: الجزائر في دوامة الصراع بين السياسيين و العسكريين. دار المعرفة ،الجزائر ،1999.

10. رعد حسن الصرن: صناعة التنمية الإدارية في القرن الحادي والعشرين، دمشق: دار الرضا للنشر 2002 .
11. رياض حمدوش: مفهوم التنمية السياسية وعلاقتها بالتنمية الاقتصادية معهد الميثاق، بدون مكان نشر، 2009 .
12. ريتشارد هيجوت: نظرية التنمية السياسية، ترجمة حمدي عبد الرحمن ومحمد عبد الحميد، المركز العلمي للدراسات السياسية، الأردن، 2001.
13. السيد عبد الحليم الزيات: التنمية السياسية البنية والأهداف، الجزء الثاني دار المعارف الجامعية الإسكندرية، 2000.
14. عبد العالي دبلة : الدولة الجزائرية الحديثة: الاقتصاد والمجتمع والسياسة القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2004.
15. عبد القادر العشيبي: أزمة المشاركة السياسية "آلية تفعيل المشاركة السياسية للمرأة اليمنية، المجلس اليمني الأعلى للمرأة، صنعاء، دون تاريخ نشر.
16. عبد المنعم المشاط: التنمية السياسية في العالم الثالث "نظريات وقضايا" مؤسسة العين للنشر والتوزيع، الإمارات العربية، 1988.
17. عز الدين بندي عبد الله ، الوئام المدني ضرورة و فريضة . شركة زاعياش للطباعة و النشر، الجزائر، ديسمبر 1999.
18. علي الدين هلال وآخرون: الديمقراطية وحقوق الإنسان في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1999.
19. عنصر العياشي: "سوسيولوجيا الأزمة الراهنة في الجزائر"، في سليمان الرياشي وآخرون، الأزمة الجزائرية: الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، ط 2، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية 1999 .

20.ماسي خشبة: مصطلحات الفكر الحديث، ج2، مكتبة الأسرة، القاهرة 2006.
21.محمد بلقاسم حسن بهلول: الجزائر بين الأزمة الاقتصادية والأزمة السياسية، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ، الجزائر، 1999 .
22.محمد تامالت: الجزائر من فوق البركان، الطبعة الأولى، (د، د،ن)، الجزائر، 1999.
23.محمد حليم ليمام: ظاهرة الفساد السياسي في الجزائر: الأسباب والآثار والإصلاح، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2011.
24.محمد كامل ليلة: النظم السياسية "الدولة والحكومة"، دار الفكر العربي القاهرة، 1971.
25.مهدي حسن زويلف، سليمان أحمد اللوزي: التنمية الإدارية والدول النامية، عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 1993 .
26.مولود زايد الطيب: مصادر التنشئة السياسية في تنمية التفكير الإيديولوجي لدى الأفراد، منشورات جامعة السابع أفريل، ليبيا، 2003.
27.نصر محمد عارف: نظرية التنمية فيما بعد الحداثة في ريتشارد هيجوت نظرية التنمية السياسية.
28.هورست أفهليد: اقتصاد التنمية فيما بعد الحداثة، في ريتشارد هيجوت: نظرية التنمية السياسية المركز العلمي للدراسات السياسية، عمان، 2001.

ب- المذكرات والرسائل:

1. آدم قبي: ظاهرة العنف السياسي في الجزائر 1988– 1999، أطروحة دكتوراه دولة قسم العلوم السياسية ، جامعة الجزائر، 2002/ 2003.
2. بن يمينة شايب الذراع: وضعية المؤسسات الديمقراطية المقامة وأثرها على عملية التحول الديمقراطي في الجزائر"، في مجموعة من الباحثين المجتمع المدني والتطور السياسي بالمنطقة العربية، أعمال الملتقى الوطني الثالث، مخبر البحوث والدراسات في العلاقات الدولية، جامعة الجزائر 2013.
3. حتحوت نور الدين المصالحة الوطنية و أثرها على التحول الديمقراطي في الجزائر 1994- 2005 ، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في العلوم السياسية ، معهد البحوث و الدراسات العربية ، القاهرة،2006 ص ص277-278. أ. نبيل بويبية-أستاذ مساعد بكلية الحقوق والعلوم السياسية . جامعة 20 أوت 1955 - سكيكدة.
4. خالد سليمان فايز محمود: أثر حركة المقاومة الإسلامية "حماس" على التنمية السياسية في فلسطين الضفة الغربية وقطاع غزة 1987 - 2004" رسالة ماجيستر غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، 2004.
5. شعبان فرج: "الحكم الراشد كمدخل حديث لترشيد الإنفاق العام والحد من الفقر: دراسة حالة الجزائر 2000 - 2010"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، 2012 .
6. صالح بالحاج: التنمية السياسية "نظرة في المفاهيم والنظريات"، الملتقى الوطني: التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر واقع وتحديات قسم العلوم السياسية، جامعة الشلف، من 16 -17 ديسمبر 2008.

7. صالح بلحاج: "المؤسسات السياسية الجزائرية عند جون لوكا وجون كلود فاتان"، رسالة ماجستير معهد الترجمة: جامعة الجزائر، 1988 .
8. عبد السميع بوساحية: "التحولات الديمقراطية في الجزائر والأردن: 1989 - 2005 دراسة مقارنة" رسالة ماجيستر، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية، 2006 .
9. عمار بن سلطان، نظام الاختراق والتغلغل ونشوء الظاهرة الإرهابية في الجزائر . الدولة الوطنية والتحولات الدولية الراهنة. أعمال الملتقى الدولي الأول، منشورات كلية العلوم السياسية والإعلام، الجزائر،2004.
10. عنصر العياشي: "التجربة الديمقراطية في الجزائر: اللعبة والرهانات" ورقة مقدمة للمؤتمر الدولي حول: عصر التحولات الديمقراطية في الوطن العربي، القاهرة، تنظيم مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان ومؤسسة الأهرام، من 29 فيفري إلى 03 مارس 1996.
11. غسان سعيد عيسى يوسف: أثر ازدواجية السلطة على التنمية السياسية في السلطة الوطنية الفلسطينية بعد الانتخابات التشريعية الثانية"، أطروحة ماجستير في التخطيط والتنمية السياسية جامعة النجاح الوطنية، نابلس فلسطين، 2009.
12. ناظم عبد المطلب محمود عمر: الفكر السياسي لحركة الجهاد الإسلامي في فلسطين وانعكاسه على التنمية السياسية، رسالة ماجيستر غير منشورة، جامعة النجاح الكبرة، نابلس، 2008.
13. نفيسة زريق: عملية الترسيخ الديمقراطي في الجزائر وإشكالية النظام الدولاتي، المشكلات والآفاق مذكرة ماجيستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق، جامعة الحاج لخضر.
14. هشام عبد الكريم: "المجتمع المدني ودوره في التنمية السياسية بالجزائر 1989- 1999، رسالة ماجيستر، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2006.

ج- المجلات والجرائد:

1. أنيس رحماني، آليات و تدابير إنهاء الأزمة الدامية ، الشروق اليومي العدد1621، الصادر بتاريخ 27 فيفري 2006.
2. جمال لعلامي، الطريق الوعر...والمصالحة المؤجلة ، الشروق اليومي العدد 2571 الصادرة بتاريخ 2005/27.
3. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية ، رئاسة الجمهورية ، قانون رقم 99/ 08، المتضمن إستعادة الوئام المدني، الجريدة الرسمية، العدد39 الصادر في 1999.
4. خالد نزّار : الشاذلي هو من أمر بقمع المتظاهرين في 5 أكتوبر، جريدة الإخبارية الجزائرية، العدد 2601، الصادرة بتاريخ، 2015/10/05 .
5. رمضان بلعمري، اليوم الذي فتح أبواب جهنم على الجزائر، الشروق اليومي، العدد 2571، الصادر بتاريخ 2005/12/27.
6. سماح قارح: التغير الاجتماعي والتنشئة السياسية، مجلة كلية الأدب والعلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة بسكرة، العدد الثاني والثالث جانفي وجوان 2008.
7. سميرة بلعمري، تحديد أجل 06 أشهر للاستفادة من أحكام ميثاق السلم، الشروق اليومي ، العدد 1617، الصادر بتاريخ 22فيفري 2006.
8. عز الدين شكري: "عملية التحول لتعدد الأحزاب"، مجلة السياسة الدولية، العدد 98، القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، أكتوبر.
9. محمد لعقاب: من عهد الصقور إلى هديل الحمام، جريدة الأحرار الثقافي، العدد 06 ، من 15 إلى 30 سبتمبر2005.

II- المواقع الالكترونية:

1. http://www.aawsat.com/leader.asp?section=3&article=136439&issueno=8755
2. siteresources.worldbank.org/intmane/publications/20261842/governoverviewarab

III- المصادر الأجنبية:

1. Aicha zinai, La participation politique des femmes et la gouvernance local, sèminaire internatoinal pour une meilleure participation des femmes à la vie politique et àla prise des decsion, INSTRAW et KAWTAR , tunis, 29-30 juillet 2009.
2. Jocelyne Cesari, «L'Etat Algérien Protagoniste de la crise», In Peuple Méditerranéens, L'Algérie en Contrechamps , N° 70-71,Janvier, Juin1995.
3. Mahmoud Manshipouri, Democratization, liberalization and Human Rights in the third world, London: Reinen publishers INC,1995.
4. Rachid, Tlemcani: State and Revolution in Algeria. Colorado: Westview Press,1986 .